جـامعة 08 مـاي 1945-قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 15/36043297

الرقم التسلسلي:

القبيلة و تحديات بناء الدولة في ليبيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية

إعدادالطالب:

نبيل بوغازي

إشراف الأستاذ:

د. رابح زغوني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
ليندة لفحل	أستاذة محاضرة.ب.	8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
رابح زغوني	أستاذ محاضر.أ.	8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
سميرة شرايطية	أستاذة محاضرة.ب.	8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019 / 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا

شكر و عرفان

الشكر لله عز وجل على توفيقه لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى سندي في الحياة أبي وأمي اللذان سهرا على تربيتي وتعليمي، ولهما الفضل بعد فضل الله تعالى في إكمال مشواري الدراسي؛

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية على كل ما قدموه لنا كل باسمه ولقبه، وأخص بالذكر أستاذي المشرف: الدكتور "رابح زغوني"؛

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى والدي الفاضلين أطال الله في عمرهما

إلى أخي وأخواتي وابن أختي ضياء الدين

وإلى كل عائلتي الكريمة والأهل والأقارب

وإلى أصدقائي وزملائي في الدفعة

<<وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ

وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ>>

القصص آية 77

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: القبيلة وإدارة التعدد في الدولة الفاشلة: تأصيل مفهومي ونظري

المبحث الأول: في مفهوم القبيلة وعملية بناء الدولة

المطلب الأول: تعريف القبيلة

المطلب الثاني: تعريف الدولة وبناء الدولة

المطلب الثالث: تعريف الدولة الفاشلة

المبحث الثاني: آليات إدارة التنوع في المجتمعات التعددية

المطلب الأول: إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الديمقراطية التوافقية

المطلب الثاني: إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الفيدرالية

المطلب الثالث: إدارة التنوع باستخدام آلية الانفصال

الفصل الثاني: دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا

المبحث الأول: الدولة في ليبيا: لمحة عن التاريخ السياسة والمجتمع

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتشكل الدولة الليبية

المطلب الثاني: النظام السياسي لدولة ليبيا

المطلب الثالث: التركيبة الإثنية والقبلية للدولة الليبية

المبحث الثاني: مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي

المطلب الأول: القبيلة وخصوصية بناء الدولة في ليبيا

المطلب الثاني: دور القبيلة أثناء حكم القذافي

المطلب الثالث: دور القبيلة في الانتفاضة الليبية

الفصل الثالث: تحديات ومستقبل بناء الدولة في ليبيا

المبحث الأول: تحديات بناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: التنوع القبلي

المطلب الثاني: التحديات السياسية والأمنية

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: سيناريوهات الأزمة الليبية

المطلب الأول: سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية والتدخل

المطلب الثاني: سيناريو قيام الحرب الأهلية والانقسام

المطلب الثالث: سيناريو التسوية السلمية وبناء دولة القانون والديمقراطية

المطلب الرابع: السيناريو الفيدرالي أو العودة للملكية

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

قائمة الخرائط والأشكال

ملخص

يتميز التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا المعاصرة بالحضور المؤثر للقبيلة كمرجعية سوسيوثقافية رغم أنها كانت تتراوح بين الكمون تارة والظهور تارة أخرى، وتمثل في نفس الوقت هوية ضاغطة في بناء الدولة، لأنها غالبا ما كانت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية قي ظل غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء السياسي والمدني مثل الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات والمجتمع المدني. وعلى الرغم من أنها اضطلعت في عهد الملك السنوسي بدور مهم في تحقيق التوازنات السياسية والاجتماعية في ليبيا، إلا أن توظيفها السلبي إبان فترة الجماهيرية في ظل سلطة معمر القذافي كأساس لضمان استمرار الحكم وتعزيز الولاء للقذافي، جعلها سببا أقرب لتعطيل مشروع بناء الدولة الليبية ما بعد الاستقلال، حتى أن تأثيرها السلبي ذلك استمر بعد الثورة الليبية كسبب جوهري في الانقسام الحاصل بين قبائل الشرق والغرب في تحديد شكل ومسار الدولة الليبية ما بعد القذافي. تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دور القبيلة في مسار بناء الدولة الليبية ماضيا، حاضرا ومستقبلا.

الكلمات المفتاحية: القبيلة_ الدولة_ بناء الدولة.

Summary

The social and political history of contemporary Libya is characterized by the influential presence of the tribe as a sociotechnical reference, although it ranged from latency at times to emergence at other times, and at the same time represented a pressing identity in building the state, because it was often the social structure most capable of embracing individuals and controlling their political paths in the absence of components Civil society for political and civil affiliation such as political parties, unions, associations and civil society. Although it played an important role during the reign of King Senussi in achieving political and social balances in Libya, its passive use during the Jamahiriya period under the authority of Muammar Gaddafi as a basis for ensuring the continuity of the rule and strengthening loyalty to Gaddafi, made it a closer reason to disrupt the project of building the post-independence Libyan state. Even its negative influence continued after the Libyan revolution as a fundamental reason for the division between the tribes of the East and the West in determining the form and course of the post-Gaddafi Libyan state. This study aims to assess the tribe's role in the process of building the Libyan state in the past, present and future.

Key words: tribe, state, state building.

مقدمة

مقدمة

تاريخيا، جاء تشكل النسيج الاجتماعي في ليبيا نتيجة تعايش عدة قبائل متآلفة ومتصاهرة في مناخ السلم الأهلي الذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة ومتضامنة بعيدا عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضى. فرغم تعددها وتنوع انتماءاتها الاثنية كان الإسلام عاملا موحدا متينا ودرئ الخطر الخارجي المشترك سببا آخرا قويا للوحدة، فضلا على أن تلك القبائل ترتبط بعلاقات مصاهرة ومصالح متينة يصعب اختراقها أو تمزيقها. لكن التحولات السريعة في نمط العيش والتحضر الذي عرفه السكان وتأسيس الدولة بمفهومها الحديث كحاضن جديد لتلك القبائل، جعل المجتمع الليبي رهينة العلاقة بين مكونات تركيبته القبلية. فبعد تحصيل الاستقلال، وخاصة في ظل حكم القذافي أصبحت القبيلة كمرجعية سوسيوثقافية تمثل هوية ضاغطة وجدت لها مكانتها في بناء الدولة، وإن ظلت تتحرك تحت أغطية عديدة مراوحة بين الكمون والظهور. فالقبيلة ظلت هي الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية قي ظل غياب مكونات مدنية أخرى من أجل الانتماء مثل الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات والمجتمع المدني.

تميز التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا قبل عام 1969 بالحضور المكثف للقبيلة فقد لعبت الحركة السنوسية دورا مميزا كإطار إيديولوجي ديني في توحيد المجتمع الليبي. أما النظام الليبي في بداية عهد القذافي فرغم أنه قد اعتبر الولاء للقبيلة جرما، لكن لم يمضي وقت طويل على استلام القذافي حكم ليبيا حتى بدأ النظام الجديد يعتمد على القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة، كما سعى القذافي اللعب على الخلافات بين القبائل وعلى شراء الولاء القبلي لضمان شرعية قبلية لنظامه السياسي جاعلا من بعض القبائل سندا لنظامه الدكتاتوري من خلال مجموعة من الإجراءات التعبوية لضمان الولاء وحشد الدعم. ولابد أن سياسات القذافي القبلية تلك كانت إحدى أسباب الانتفاضة الليبية في سنة 2011 ضد حكمه، فانطلاقتها كانت من قبائل الشرق الذي طالما أعتبر مهمشا في سياسات القذافي لإدارة شؤون الدولة. ونتيجة لذلك، من الواضح أن القبيلة كانت ماضيا وحاضرا فاعلا محوريا في جميع مراحل تشكل الدولة الليبية منذ الاستقلال إلى عهد القذافي فمرحلة الانتفاضة على حكمه.

1- أهمية الدراسة:

تستند أهمية موضوع الدراسة إلى جانبين مهمين علميا وعمليا كما يلي:

أ- الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تدرس دور القبيلة كمكون اجتماعي وسياسي في بناء الدولة من خلال الحالة الليبية، وتناقش الدراسة التعدد الاثني في ليبيا خاصة بعد سقوط نظام القذافي والتركة الثقيلة التي خلفها سقوطه من دمار الدولة والعداء القبلي.

ب- الأهمية العملية: تتمثل فيما تناقشه هذه الدراسة من الدور الذي لعبته وتلعبه القبيلة والتحديات التي تواجه بناء الدولة ومستقبلها في ظل الأوضاع الراهنة. وكذلك محاولة إيجاد حلول للأزمة الليبية وسبل تطويع القبيلة وإعطائها دورا رئيسا في بناء ليبيا جديدة.

2- مبررات اختيار الموضوع:

ارتبط اختيارنا لدراسة موضوع القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا لعدد من الاعتبارات الموضوعية والذاتية:

أ- الأسباب الموضوعية:

_ تسعى هذه الدراسة إلى توفير مادة علمية تساهم إلى جانب الدراسات الأخرى المختلفة في بناء تراكم علمي في مجالها؛

_ محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا؛

_ الاهتمام الذي يحظى به الموضوع في الساحة الدولية والإقليمية باعتبار أن استقرار ليبيا يغلق الباب في وجه التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها في المنطقة؛

ب- الأسباب الذاتية:

_ يعد الموضوع من بين المواضيع المطروحة للنقاش إقليميا وعربيا، وقد تملكتنا الرغبة لتقديم رؤية خاصة في هذا النقاش؛

_ الميل إلى دراسة المواضيع المتعلقة بالشؤون العربية والإقليمية وبالتالي فموضوع القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا ينسجم مع ميولاتنا البحثية.

_ الرغبة في التعمق في دراسة الشؤون الليبية وملاحظة تطوراتها ومسارات بناء دولة ليبية جديدة.

3- أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في عدد من النقاط يجري تلخيصها كما يلي:

_ تزويد المكتبة الجامعية ببحث أكاديمي يهتم بدراسة الشأن الليبي وبناء دولة ليبية جديدة ديمقراطية قوية قائمة على المؤسسات.

_ تقديم الصورة العامة للقبيلة وأهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا.

_ وضع تصور للسيناريوهات التي قد تؤول إليها الدولة الليبية.

4- مجال الدراسة:

ويشمل ثلاثة مجالات رئيسية هي:

1_ الحدود المعرفية: يندرج موضوع القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا ضمن حقل الدراسات الأمنية، وتقاطعه مع دراسات السياسة والاقتصاد و الدراسات الاجتماعية؛

2_ الحدود الزمنية: يتأطر موضوع الدراسة ضمن حقبة زمنية تبدأ من1951 وهو تاريخ استقلال ليبيا، وتستمر في حدود الأزمة الليبية الراهنة كما تناقش سيناريوهاتها المستقبلية؛

3_ الحدود المكانية: يتسع الحيز المكاني لهذه الدراسة ليشمل العالم العربي كوحدة مكانية للتحليل تتوافر فيها تقريبا نفس الظروف والشروط للتعميم، ويضيق بدراسة الحالة الليبية ودور القبيلة في بناء الدولة الليبية خاصة بعد سقوط نظام القذافي و التشرذم الذي تعيشه ليبيا اليوم.

5- إشكالية الدراسة:

يتميز التاريخ الاجتماعي والسياسي لدولة ليبيا بالحضور المكثف للقبيلة والذي يتراوح بين التقويض والاعتماد على القبيلة كفاعل قوي ومؤثر في توحيد المجتمع الليبي، والاعتماد عليها من طرف النظام كورقة رابحة للسيطرة على الحكم والدولة من خلال الدعم السياسي الذي تقدمه بعض القبائل. كما أن شرارة الانتفاضة الليبية في 2011 كانت في أحد أهم جذورها ما تراه قبائل الشرق تهميشا من طرف نظام القذافي، ويجد استمرار الأزمة الليبية الراهنة أهم تفسيراته في الرؤى المختلفة لشكل ومستقبل الدولة الليبية وتحالفاتها الخارجية بين قبائل الشرق وقبائل الغرب. وعبر كل هذه المراحل أظهرت القبيلة في ليبيا أنها ذات دور حاسم في تشكيل وبناء الدولة الليبية. وتتلخص إشكالية البحث في السؤال المركزي التالي:

كيف عرقلت الانتماءات القبلية كهوية قبل الانتماء الوطني عملية بناء الدولة في ليبيا؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

_ ما هو دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا؟

_ كيف يمكن حل الأزمة وبناء الدولة في ليبيا؟

_ ما هي التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا؟

_ ما هي السيناريوهات المحتملة للأزمة الليبية؟

6-فرضية الدراسة: بناء على الإشكالية والأسئلة الفرعية المتفرعة تطرح الدراسة فرضية مركزية كما يلي: **يمكن للانتفاضة الليبية إن نجحت في طرح نظام ديمقراطي بديل يعطي للمؤسسات المدنية الأولوية في تشكيل هوية المجتمع الجديد، أن تؤدي إلى تآكل البنى القبلية التقليدية**

7- مناهج الدراسة:

على اعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة، فطبيعة الموضوع و الأهداف المحددة من خلاله تفرض على الباحث أن يتبع منهج دون آخر، بحيث تأخذ الدراسة الطابع الوصفي الاستكشافي كونها تبحث في العلاقة بين القبيلة وتحديات بناء الدولة الليبية و السيناريوهات الممكن حدوثها، وقد استعنا في هذه الدراسة بتوظيف المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وذلك من خلال دراستنا للتطور التاريخي لقيام الدولة الليبية من الاستقلال سنة 1951 مرورا بانقلاب سبتمبر 1969 وفترة حكم القذافي، حتى وقتنا الحالي.

منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج على دراسة حالة قائمة، وهذا يتم من خلال جمع معلومات قضية معينة حول الوضع الحالي والسابق للقضية محل الدراسة، ومعرفة العوامل والتحديات التي أثرت وتؤثر عليها واستعملنا هذا المنهج في دراسة حالة الدولة الليبية، إذ خصت الدراسة دور القبيلة قي بناء الدولة في ليبيا.

ونظريا، استعانت الدراسة بمقاربة إدارة التنوع الإثني التي تشرح كيف تستخدم الدول المتعددة الإثنيات آليات إدارة التنوع من أجل إنهاء الصراع وبناء الدولة الوطنية، من خلال إيجاد التوليفة المناسبة التي تتلائم مع خصوصيات كل دولة.

8- أدبيات الدراسة:

في جانبها النظري استرشدت الدراسة بأدبيات البحث في موضوعي القبيلة والدولة، وحرصت في ذلك على الاستعانة بما كتب في الموضوع حول المنطقة العربية التي تبحث الدراسة في حيزها الحضاري والجغرافي. ومن أهمها: كتاب عبد الله الغذامي **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة،** الصادر عام 2009،الطبعة الثانية والذي تعرض إلى تعريف القبيلة في الفكر العربي و عند ابن خلدون. و كتاب محمد نجيب بوطالب بعنوان **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،** الصادر عام 1994، الطبعة السادسة حيث قام بدراسة لفهم وتفسير دور القبيلة في الفكر العربي. وأيضا كتاب شاهر إسماعيل الشاهر **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة،** الصادر عام 2017 والذي تعرض إلى تعريف الدولة الفاشلة ومؤشرات فشل الدولة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وكذلك مبادئ وسمات الديمقراطية التوافقية.

أما في جانبها التطبيقي، فالدراسة استأنست بعدد من الدراسات في الشأن الليبي، وحاولت تقديم جهد تركيبي لتجاوز نقائص كل دراسة على حدى. مثل: دراسة الأستاذة منى حسين عبيد بعنوان أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا وهي عبارة عن مقال في مجلة دراسات دولية العدد 51، والتي اهتمت بدراسة النظام السياسي الليبي في فترة السبعينات وتطبيق القذافي أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر (النظرية العالمية الثالثة). ودراسة محمد نجيب بوطالب بعنوان الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية الصادرة عام 2011 والذي تطرق فيها إلى النظام السياسي الليبي، إضافة إلى توزيع القبائل الليبية حسب الموقف من النظام (أنصار الثورة و الموالون للنظام). وأطروحة الدكتورة بن بتقة نور الهدى الموسومة بـ:" إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012_2016" كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر3، سنة 2017 التي تطرقت فيها إلى التوظيف السياسي للقبيلة إضافة إلى دور القبيلة في المرحلة الانتقالية والتحديات الأمنية لليبيا ما بعد سقوط القذافي والسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

9- تفصيل الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة في هذه الدراسة، تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول، تنقسم بدورها إلى مباحث ومطالب، خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف القبيلة وتعريف الدولة وبناء الدولة إضافة إلى تعريف الدولة الفاشلة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى آليات إدارة التنوع باستخدام آلية الديمقراطية التوافقية وآلية الفيدرالية وآلية الانفصال. وتناولنا في الفصل الثاني الحديث عن دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا، خصص المبحث الأول لدراسة الإطار الزماني و المكاني لدولة ليبيا والتركيبة الاجتماعية و النظام السياسي، إضافة لدور القبيلة أثناء حكم القذافي وفي الثورة. أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تحديات بناء الدولة في ليبيا والسيناريوهات المستقبلية للصراع القائم.

10- صعوبات الدراسة:

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة المعنونة بـ " القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا" واجهتنا جملة من الصعاب، يمكن عرضها على النحو التالي:

_ الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في وباء "كورونا" أو "كوفيد 19" وما انجر عليها من الحجر الصحي والإغلاق الذي سببته للمؤسسات بما فيها الجامعات والمكتبات والمدارس الذي أدى إلى تعطيل المسار الدراسي وإنجاز البحوث والدراسات.

_ صعوبة إيجاد المادة العلمية التي تفيد الموضوع، وعلى هذا الأساس فالتقصير في جوانب الموضوع والتركيز على بعض المراجع التي كثر استخدامها يعود إلى هذا السبب.

الفصل الأول:

القبيلة وإدارة التعدد في الدولة الفاشلة: تأصيل مفهومي ونظري

الفصل الأول: القبلية وإدارة التعدد في الدولة الفاشلة: تأصيل مفهومي ونظري

يعتبر التأصيل المفهومي والنظري مدخلا أساسيا لدراسة أي موضوع، فعن طريقه نستطيع تحديد المفاهيم المحددة لمتغيرات الدراسة وضبطها، كما يساعد الباحث في تحديد طريقة البحث، لذلك يتوجب كخطوة أولية تخصيص فصل كامل لتوضيح معالم الدراسة، ومنه الانطلاق نحو معالجة إشكالية البحث.

المبحث الأول: في مفهوم القبلية وعملية بناء الدولة

شغلت مفاهيم كل من القبيلة والدولة العديد من المفكرين والباحثين، وتعريف هذه المفاهيم يختلف من الفكر العربي إلى الغربي، كما تختلف هذه التعريفات من مفكر إلى آخر.

المطلب الأول: تعريف القبيلة

بمتابعة مختلف التعريفات المتعلقة بالقبيلة ومشتقاتها، يمكننا التعرف على خلفيات هذا المفهوم ومنطلقاته، التي أدت إلى تعددية المعاني.

تعريف القبيلة في الفكر العربي:

من المعروف أن للعرب تراثا قبليا غنيا باعتبار أن هذه الوحدة الاجتماعية المحورية صاحبت مختلف مراحل تاريخ العرب. لقد أفرد الدارسون لمصطلح القبيلة مؤلفات وأبوابا ومحاور، فالتعريفات الحديثة استندت إلى معنى التجمع الواسع المستند إلى الجد المشترك، فالتعريف العربي للقبيلة يتميز بالدقة من خلال الاتفاق على أنها تمثل جزءا يندرج في إطار تصنيفات أخرى متدرجة، فللعرب تقاليد عريقة في علم الأنساب. ويقوم التعريف عادة إلى اعتقاد المجموعات القبلية في انتمائها إلى جد مشترك، انتماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة ويفصلها عنها، بحيث تكون العلاقات بين الطرفين علاقات تعارض وتنافس وصراع.[1]

والقبيلة عائلة كبيرة تستند إلى سلالة متوارثة تمتد إلى جد واحد، وقد يكون الجد الخامس أو أكثر لكنه لا يكون أقل من ذلك، يحمل الجد معنى خاصا في ذاكرة أحفاده يتواطئون عليه، ويغلب على هذه الأنواع من المعاني أن تكون أسطورية وتقوم على خيال عريض، وتكون شفاهية وهي في إطار المرويات المتوارثة، وبما أنها شفاهية فإنه يغلب عليها الاختلاف وتقع في دائرة التنافس والمباهاة

[1] أمير خرشاني وعادل بوكلوة، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية دراسة حالة اليمن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014، ص 10.

بين الأطراف لأنها عرضة للتداخل والتقاطع، ويحدث فيها شيء من المساس بالغير، إذ لا يمكن مديح الذات إلا بانتصارها على الأخر وهو عادة أخر مجاور ومعروف باسمه وتاريخه.[1]

في اللغة يذكر ابن منظور في لسان العرب:" القبيلة من الناس من أب واحد ومعناها الجماعة، حيث يقال لكل جماعة من واحد قبيلة، ويقال لكل جمع من واحد قبيل، كما يذكر أيضا أن الكلبي يرى أكثر من القبيلة ثم القبيلة ثم البطن ثم الفخذ، واشتق **الزجاج** القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها، ويقال قبائل من الطير أي أنها أصناف وكل صنف منها قبيلة والقبيلة هي جماعة من الناس يكونون من ثلاثة فصاعدا.[2]

وتعرف الموسوعة العربية الميسرة القبيلة باعتبارها تتكون من:" مجموعة من الناس يمتلكون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم".[3]

بالنسبة لابن خلدون، لا تتحدد القبيلة بالنسبة لابن خلدون بكونها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، كما حدد ذلك الأنثربولوجيون الكلاسيكيون. إن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطى وهميا لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهو النسب في معناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء.[4] والقبيلة عنده هي البدو، والبدو أقرب إلى الخير كما يقول وذلك لأنهم أقرب إلى الفطرة ومعاشهم يقوم على الضروري لم يدخلوا بالكمالي والترفي وبما أن حياتهم تقوم على الفطرة والضرورة فهم على عكس الحاضرة التي دخلت في الترف المعاشي، كما أنه يرى البدو أشجع من الحضر لأن الحاضرة وكلوا أمر حمايتهم للوالي وجند السلطان، وهذا جعلهم يركنون إلى الدعة، بينما ليس لدى البدو حامية تحرس الحمى ولذا صار أمر الحراسة والمدافعة لهم بأنفسهم أفرادا، وجماعة، ولذا تدربت أنفسهم على الحمية وصارت الشجاعة جزءا من يوميات حياتهم وهم أكثر بأسا في عدم الانقياد وتقبل الأحكام على نقيض الحاضرة. ويفرق ابن خلدون بين

---

[1] عبد الله محمد الغذامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، الطبعة الثانية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2009)، ص ص 112-113.

[2] أحمد بوزارة، **الانتماء القبلي وعلاقته بالانتخابات محليات 2012 بلدية عين فتاح (تلمسان) أنموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017 ، ص17.

[3] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص 54 .

[4] نفس المرجع، ص 56.

أهل الإبل وأهل الغنم حيث يكون أهل الإبل أشد بداوة وبالتالي أعلى في الشجاعة مثلما هم أكثر صفاء في نسبهم لقلة اختلاطهم.[1]

حديثا، يعطي الأستاذ فيليب خوري وصفا دقيقا لبنيات القبيلة وركائزها عندما يصفها بأنها نظام وهي الأهل في المجتمع البدوي، فكل خيمة تمثل أسرة والمعسكر المكون من عدة خيام يسمى حيا، وأعضاء الحي الواحد يسمون قوما، ومجموعة الأقوام القريبة النسب يكونون قبيلة، يخضعون لرئيس واحد وهو أسن أعضاء القوم، يتداعون إلى الحرب بصوت واحد، ويضيفون كلمة بني إلى الاسم الذي يجمعهم، ويتكلمون لغة واحدة وينتمون إلى أصل مشترك، كما يشتركون في ملكية منطقة من الأرض.[2]

تعريف القبيلة في الفكر الغربي الليبرالي:

في اللغة، نجد أن كلمة قبيلة "**Tribe**" في اللغة الإنجليزية مشتقة من الأصل اللاتيني "**Tribus**" وتشير إلى فروع ثلاثة وهي "**Luceres Sabine Rammes**".وقد عرف قاموس أكسفورد القبيلة على أنها: "جماعة من الناس يشكلون مجتمعا محليا ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك ".[3] ويذهب قاموس العلوم الاجتماعية إلى تعريف القبيلة بأنها:" عبارة عن نسق من التنظيم الاجتماعي يشمل عدة جماعات محلية مثل: القرى، العشائر، وتقطن القبيلة إقليما مشتركا، وتتحدث لغة واحدة، وتسود بينها ثقافة مشتركة، وترتكز على مجموعة من العادات والتقاليد ".

وفي مجال الأنثروبولوجيا، تذهب بعض الأدبيات الغربية عند تعريفها لمفهوم القبيلة إلى أنها تمثل مجتمعا تسوده مجموعة من العواطف الأولية. ويعطي للعامل القرابي أولوية على غيره من العوامل، لذا فإن الفكر الغربي ينظر إلى الكيان القبلي على أنه كيان راكد تاريخيا، وغير قابل للتطور. فالقبيلة وفقا لهذا الفكر، بنية تقليدية يتعين تحطيمها لا تطويرها لأنها نقيض التطور والتقدم.

لذا فإن عملية التحديث بجوانبها المتعددة كفيلة بتحطيم وإزالة هذا الكيان القبلي الراكد والمعيق لتطور المجتمع وتقدمه.[4]

---

[1] الغذامي، مرجع سابق، ص ص153- 154.

[2] الهواري بلعباس، **المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية (دراسة نظرية تطبيقية مقارنة)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2010، ص ص25_26.

[3] محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**(القاهرة: مكتبة مدبولي،2004)، ص 37.

[4] نفس المرجع، ص 38.

- تعريف معجم علم الاجتماع:

يطابق بين مفهومي القبيلة والإثنية وينفي البعد القرابي، فهو تعريف يعتمد نموذج القبيلة الإفريقية أساسا لوضع تحديد لمفهوم القبيلة. وتنقسم القبيلة في داخلها إلى نوع من الانشطار. ويعني نظام التشريح القبلي، تشريح القبيلة إلى جماعتين متكاملتين كان استعماله الأول يعني النظام القرابي الثنائي(أي جميع أقارب الأب الأم)، وقد استعملته الكتابات الفرنسية بكثرة خصوصا **دوركايم** و**موس** في محاولتهما تصنيف المجتمعات البدائية، كما استعمله العالم الاجتماعي الإنجليزي **راد كليف براون** في دراسته لقبائل أستراليا الغربية، بالإضافة إلى العالم الأمريكي **غيفورد**(1916). إلا أن أهم دراسة علمية تناولت موضوع التشريح القبلي هي دراسة **ليفي ستراوس** الذي نشر نتائجها في كتابه الأنثروبولوجيا التركيبية (1963).

ويعرف **بيشلر** القبيلة بأنها شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال. وكل قسم قاعدي يلتحم تلقائيا مع قسم أخر كلما شعر بتهديد أو خطر، وشيئا فشيئا يمكن أن تتحد القبيلة بأسرها، أو مجموعة قبائل، في مجموعة مؤقتة لمواجهة عدو خارجي.

وهكذا تقوم القبيلة على مبدأ المواجهة تقريبا، وهذا ما يؤدي إلى إقامة توازن عام يؤدي إلى نوع من الحماية.[1]

اصطلاحا القبيلة هي جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلى نسب واحد يرجع إلى جد أعلى أو اسم حلف قبلي يعد بمثابة جد، وتتكون من عدة بطون وعشائر. غالبا ما يسكن أفراد القبيلة إقليما مشتركا يعدونه وطنا لهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة أو تضامن مشترك ضد العناصر الخارجية.[2]

المطلب الثاني: تعريف الدولة و بناء الدولة

منذ القدم والدولة موضع اهتمام وتفكير الفلاسفة والكتاب، وقد عكف الكثير منهم على محاولة تحديد مفهوم علمي عبر العصور التي مرت بها، لذا فقد أخذت الدولة مفاهيم مختلفة عبر العصور التي مرت بها، إلا أنه قد أضحى هناك شبه اتفاق حول مفهوم الدولة في العصر الحديث انطلاقا من العناصر الأساسية التي يقوم عليها، لذلك نجد الكثير من الشرائح يكتفون بذكر العناصر الأساسية

[1] بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة، ص ص55_56.

[2] تعريف القبيلة، تم استرجاعها في 5سبتمبر2020 من الموقع: shorturl.at/elr25

المميزة للدولة التي لا تقوم بدونها، والتي لا يكاد يخلوا منها أي تعريف حديث للدولة، وهذه العوامل هي:

_ جماعة من البشر (الشعب)؛

_ قطعة معينة من الأرض (الإقليم)؛

_ جماعة سياسية (الحكومة أو السلطة السياسية)؛

_ الاستقلال أو السيادة (أي تكون متمتعة بالحرية والاستقلال الكامل في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية).

وقد اختلفت التعريفات التي أعطاها الفلاسفة والعلماء لمصطلح الدولة سواء في الفكر العربي أو الغربي، ومن هذه التعريفات نذكر على سبيل المثال:

1 الدولة هي جماعة مستقلة من الأفراد بصفة مستقرة، ومعينة من بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة.

2 مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا وظاهرة.

3 وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية، لها حق ممارسة السلطات القانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، تباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها وحدها.

4 الدولة هي مجتمع منظم يعيش على إقليم معين، يخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة ويتبع شخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى.

5 الدولة: هي مؤسسة سياسية وقانونية، تقوم حين يقطن مجموعة من أناس بصفة دائمة في إقليم معين، يخضعون لسلطة عليا تمارس سيادتها عليهم.[1]

يعرف العالم الإنجليزي **هولاند** بأنها" جمع العديد من البشر المحتلين عادة لمنطقة واحدة".أما الأستاذ **قارنر** فيعرفها بأنها: " جماعة من الأشخاص أكثر أو أقل عددا يحتلون باستمرار جزءا محددا من الأرض مستقلين أو قريبين من ذلك عن الرقابة الخارجية ويتمتعون بحكومة منظمة يعطيها السكان طاعتهم ".[2]

---

[1] سارة بن عمر وكريمة لاتمان، **مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند ميكيافيلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص ص8_9.

[2] أحمد غزال برقوق، **أثر العولمة على الدولة القومية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008، ص ص32_33.

ويعرف ابن خلدون الدولة على أنها: "الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما. ومن هنا يمكن تصنيف آرائه فيها إلى قسمين: ما يتناول امتداد الدولة في المكان، أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، وما يتناول استمرارها في الزمان، أي مختلف المراحل التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها".[1] كما يعرف **فيبر** الدولة في مفهوم السلطة السياسية، فالسياسة بالنسبة إليه هي إدارة مجموعة سياسية معينة لما نسميه اليوم الدولة وهي إلى جانب ذلك مجموعة التي تبذل من أجل المشاركة في السلطة والتأثير على توزيع السلطة سواء بين الدول أو بين مختلف المجموعات داخل الدولة.والدولة بالمعنى الفيبري مرتبطة بالسلطة وبخاصة سلطة الإكراه التي تحتكرها من دون أي هيئة أخرى داخل حدودها، فمسيري الدولة بقول فيبر: " يجمعون الوسائل التي يستطيعون من خلالها إدارة أمور بشكل جيد ومن أجل ذلك يقومون باحتكار سلطة الإكراه الشرعي البدني، أما للحفاظ على النظام للدفاع عن المجتمع ضد أخطار خارجية، وهو ما يجعل من الدولة تجمعا سياسيا، حيث يسيطر أشخاص آخرين عن طريق الإكراه تلك، وبالتالي فالدولة لا يمكن أن تقوم إلا إذا تحققت هذه العلاقة الاجتماعية بين المسيطرين والخاضعين لهم ".[2]

تعريف بناء الدولة:

يعرفها **فرانسيس فوكوياما"Francis fukuyama "** كما يلي: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي. وزيادة كل من مدى وقدرة الدولة وأفق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، بدءا بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاء بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة. من الجهة المقابلة قوة الدولة، قوة قدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ".[3]

يركز هذا التعريف على أن عملية بناء الدولة هي عملية ديناميكية مستمرة غير منتهية، ويجب أن تتكيف مع المدخلات الداخلية والخارجية، وهذه العملية تخص تقوية المؤسسات الموجودة

[1] محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، الطبعة السادسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص211.

[2] حنان بوخبزة، **إشكالية السلطة في الفكر السياسي عند ماكس فيبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2018، ص ص41_42.

[3] فرانسيس فوكوياما، مقدمة لـ **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، تر. مجاب الإمام(الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص14.

وخلق مؤسسات جديدة تساير الواقع وتتكيف معه. مما يساهم في نجاح بناء الدولة، وبالتالي الزيادة في قوتها وتماسك مؤسساتها.[1]

ويعرف **تشارلز تيلي "Charles Tilly"** بناء الدولة على أنه:" إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة ".[2]

خصائص عملية بناء الدولة

تتميز عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص منها:

_ عملية بناء الدولة مفهوم ديناميكي أي أنها لا تعرف نقطة تنتهيعندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة؛

_ عملية بناء الدولة مفهوم نسبي لكونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أن بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي؛

_ عملية بناء الدولة مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعلماء بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يحدده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا؛

_ عملية بناء الدولة مفهوم عالمي، بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطورا.

وعليه فإن عملية بناء الدولة هي مسار سياسي بالدرجة الأولى مضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد خلال عملية البناء، وعليه يتضح وجود أبعاد ترمي هذه العملية إلى تحقيقها وفق التباين في

---

[1] بلقاسم مربعي، **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص45.

[2] علي مدوني،**قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص28.

السياقات البيئية. بناءا على ذلك يمكن القول أن عملية البناء كمفهوم ارتبطت بنمط الدولة التي تسعى إلى إيجادها.[1]

المطلب الثالث: تعريف الدولة الفاشلة

عادة ما يستخدم مصطلح الدولة الفاشلة لوصف الدولة التي فشلت حكومتها في القيام بمسؤوليتها. ولجعل التعريف أكثر دقة، فقد قام صندوق دعم السلام بوضع بعض الخصائص لوصف الدولة الفاشلة:

_ فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها؛

_ ضعف السلطة الشرعية في البلاد؛

_ عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة؛

_ عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال في المجتمع الدولي؛[2]

_ عدم القدرة أو الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار نفسه؛

_ النزعة باعتبار نفسها فوق القانون، محليا أو دوليا، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان. وحتى إذا ما كانت تملك أشكالا ديمقراطية، إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي.[3]

تعريف الدولة الفاشلة:

هناك العديد من السمات والمصطلحات المشابهة لمصطلح الدولة الفاشلة كمصطلح أشباه الدول _ الدول المنهارة _ الدول الفاشلة. ويتضح من السياق الزمني لظهور المفهوم ارتباطه بالتغيير الحادث في هيكل النظام الدولي. وقد أرجعت بعض الدراسات فشل الدولة إلى دور القيادة (الحاكم)، تلك القيادة التي تبني النظرة المصلحية الضيقة أو النخبة الحاكمة التي تهيمن على مقاليد الأمور، حيث تثار هنا معادلة: قائد فاشل + نظام فاشل = دولة فاشلة.

تعريف (PTIF) (The PoliticalInstabilityTask Force): هناك العديد من الدلالات أو المؤشرات على فشل الدولة، نذكر منها: عدم الاستقرار السياسي، الصراع العنيف واسع النطاق (حرب أهلية)،

---

[1] محمد أمين بن جيلالي، **مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص ص 41_42.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**(برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص ص 47_48.

[3] نعوم تشومسكي، مقدمة لـ **الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة. سامي الكعبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 11.

والإبادة الجماعية، و (أو) تغيير النظام، التحولات المفاجئة، في أنماط الحكم، وفترات من عدم الاستقرار الشديد، والتحولات نحو الحكم الاستبدادي.وأشار إلى مجموعة من الدول الفاشلة والتي لا تزال حتى الآن، مثل أفغانستان والصومال.[1]

تعريف روبرت باتيس " **Robert Bates**" على النقيض من تعريف **PITF**، الذي يعد تعريف ضيق، يركز حصرا على آلية واحدة من فشل الدولة العنيف: تشكيل المليشيات. يقول روبرت باتيس أنه نظرا للارتباط القوي بين الحرب الأهلية وفشل الدولة، فإذا نظرنا في أسباب الحرب الأهلية من المرجح أن نجد أدلة حول أسباب فشل الدولة كذلك. إلا أنه يغالي في الدور الذي تلعبه الميليشيات باعتبارها تشكل الفئة الحاسمة في العلاقة بين فشل الدولة والعنف المنظم.[2]

تعريف جينيفر ميكيلينوكراوس 2002: يشير التعريف إلى أن فشل الدولة يعني افتقادها للقدرة على السيطرة الفعلية حيث تكون مؤسسات الدولة غير قادرة على توفير الأمن، والتمثيل الشرعي، افتقاد بيئة تقضي إلى النشاط الاقتصادي المربح، و (أو) تقديم خدمات الرعاية الأساسية.انهيار الدولة في المقابل، يعني أن مؤسسات الدولة لم تفشل فحسب، بل أيضا قد انحلت. كما حدث في ليبيريا وسيراليون خلال الحروب الأهلية عام 1990، وفي أفغانستان بعد التدخل السوفييتي عام 1979 وبعد الإطاحة بحكومة طالبان عام 2001، وفي الصومال بعد سقوط نظام بري عام 1991.[3]

تعريف ويليام زارتمان " **William Zartman**": هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية" وضرب مثالا على ذلك بالكونغو في الستينات، وتشاد وغانا واوغندة في أواخر الثمانينات، وإثيوبيا مع بداية تسعينات القرن العشرين.[4]

---

[1] الشاهر، مرجع سابق، ص51.

[2] تعريف روبرت باتيس **للدولة الفاشلة**،تم استرجاعها في 5 سبتمبر 2020 من الموقع:shorturl.at/fxPW3

[3] **الدولة الفاشلة**، تعريف جينفر ميليكين وكراوس 2002، تم استرجاعها في 6 سبتمبر 2020 من الموقع:
https:// sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/presentation2014

[4] الدولة الفاشلة، تعريف ويليام زارتمان، تم استرجاعها في 6 سبتمبر2020 من الموقع:
https://political –encyclopedia.org/dictionary

تعريف روبرت روتبرغ " **Robert Rotberg**" يعرف الدولة الفاشلة على أنها: تلك الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع الأساسية لسكانها، حكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية.[1]

وحسب روتبرغ الدول تنجح أو تفشل انطلاقا من مدى قدرتها وفاعليتها في توزيع السلع الأساسية هذه السلع فهي عبارة عن تسلسل هرمي وتتمثل في:

_ تحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده؛

_ توفير مؤسسات منظمة ومؤطرة في حدود القانون تعمل على الفصل في النزاعات التي تقوم بين المواطنين؛

_ المشاركة السياسية للمواطنين؛

_ تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتنظيم الاقتصاد.

وبالتالي انطلاقا مما سبق سوف نحاول تقديم تعريف شامل ودقيق للدولة الفاشلة: " الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني غياب المؤسسات وغير قادرة لا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها ولا على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، وحكومتها غير شرعية هذه الحكومات لا يهمها تحقيق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية ".[2]

مؤشرات قياس فشل الدولة:

وهي 12 مؤشرا اجتماعي، سياسي، اقتصادي. يستخدم صندوق السلام12 مؤشرا لقياس الفشل، يقسمها إلى مجموعة مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية وتتمثل المؤشرات الرئيسية للحكم على فشل الدولة فيما يلي:

1 **المؤشرات الاجتماعية لفشل الدولة:**

_ تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية ...)؛

_ الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (ينتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض ومشكلات أمنية للدولة ...)؛

---

[1] سامي محمد بونيف،"الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011،" دفاتر السياسة والقانون 01(2020): ص243.

[2] صادق حجال، **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011_2013** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014، ص ص7_8.

_ الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية ...)؛

_ الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول، هجرة الطبقات المنتجة من الدول، والاغتراب داخل المجتمع).[1]

2 **المؤشرات الاقتصادية لفشل الدولة:**

_ غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ارتفاع مستويات الفقر وتزايد النزاعات الإثنية لهذه الأسباب،...)؛

_ الانحطاط الاقتصادي الحاد (تراجع الدخل القومي، سعر الصرف، الميزان التجاري ومعدلات الاستثمار، تقييم العملة الوطنية ومعدل النمو، الشفافية والفساد، التزامات الدولة المالية...).

3 **المؤشرات السياسية لفشل الدولة:**

_ فقدان شرعية الدولة (فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، ضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية مما يؤدي إلى كثرة المقاطعات الانتخابية وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وذيوع جرائم ترتبط ترتبط بالنخب الحاكمة ،...)؛

_ التدهور الحاد في توزيع الخدمات العامة (عدم تأدية الدول لوظائفها الجوهرية مثل توفير الحماية للمواطنين، الصحة والتعليم والتوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي،...)؛

_ الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، قوانين الطوارئ، الاعتقال السياسي، العنف المدني، غياب القانون، تقييد الصحافة، خوف الناس من السياسة...)؛

_ تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، هيمنة النخبة العسكرية، وظهور النزاعات المسلحة، ظهور قوة أمنية توازي الأمن النظامي للدولة...)؛

_ تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر تجارب وحدوية قومية مثل صربيا الكبرى، التطهير الإثني،...)؛

[1] الشاهر، مرجع سابق، ص ص53-54.

_ تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو مجموعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية ...).[1]

المبحث الثاني: آليات إدارة التنوع في المجتمعات التعددية

في الواقع هناك العديد من الطرق والوسائل لحل مشكلة التنوع الإثني مثل: آلية الفيدرالية، آلية الديمقراطية التوافقية، آلية الانفصال.

المطلب الأول: إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الديمقراطية التوافقية

يقدم المعنيون بالديمقراطية التوافقية تعريفين لها: فهي من جهة توصيف حيادي لنمط معين من الأنظمة السياسية المنتشرة عالميا في نوع معين من المجتمعات، وهي من جهة أخرى النموذج المفضل الذي يعتبره الديمقراطيون الوفاقيون كفيلا بتحقيق التوطيد والاستقرار الديمقراطي في هذه المجتمعات.

وتهدف الديمقراطية التوافقية إلى تنمية روح المساومة والإجماع بين فئات المجتمع المتعدد، ويميز " آرنت ليبهارت" **A Lijphart** الذي بلور مبادئ الديمقراطية التوافقية بينها وبين ديمقراطية الإجماع أو الأغلبية (النموذج الألف من التوافقية)، بحيث باتت تصلح للتطبيق في الكثير من الدول.

ترتبط الديمقراطية التوافقية عادة بالمجتمعات التعددية، وكون هذه المجتمعات عرضة لانقسامات متنوعة، إذ تشمل الانقسامات التي يعتبرها " كليفورد غيرتز " وليدة الولاءات الأزلية أو الأولية، مثل الولاء لجماعة دينية أو عرقية أو لغوية أو مناطقية، وتشمل هذه الانقسامات ظواهر ترافقت مع تطور المجتمعات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فيها، مثل الانقسامات ذات الطابع الإثني.

ويضيف " ليبهارت " في سياق عرضه لقضايا الصراع الحزبي الرئيسية في 22 دولة أوروبية، الانقسامات حول الموقف من النظام السياسي، ومن السياسة الخارجية ومن عالم ما بعد الحداثة.

لا يكفي في نظر دعاة الديمقراطية التوافقية أن تتعرض المجموعات إلى مثل هذه الانقسامات، ذلك أنها توجد عادة في كل مجتمع. لكن ما يميز المجتمعات المتعددة التي تنشأ فيها الديمقراطية التوافقية، هو أن الانقسامات فيها تتسم بتطابقها، حيث تختلف فئة معينة مثلا عن الفئات الأخرى من حيث الدين أو اللغة أو المستوى الاقتصادي،وتعمق هذه الانقسامات بمقدار ما تتطابق وتتراكم لدى

[1] حنان دريسي، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009، ص ص25_26.

الجماعة الواحدة، وإذا وصلت في ذلك إلى حدها الأقصى فإنها تكون عرضة لنمو حركة انفصالية قوية فيها.[1]

وتعتبر الديمقراطية التوافقية إحدى الإقترابات الكلية لإدارة الصراع الإثني، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو كذلك على المستويات الفرعية أو المحلية، وقد تقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التعددية الإثنية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، هذا فضلا عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة دون الحاجة للاستيعاب القسري، والمقصود بتقاسم السلطة هنا هو المشاركة في السلطة أي صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية، بحيث يحض كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة في الحكم على النحو الذي يخفف من مخاوف الأقليات الإثنية في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم في حالة التطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية، باعتبار الدولة أنها الإطار السياسي الذي يستطيع الإنسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه، لذا لزم أن تأتي الحلول من الدولة، فهناك من الدول من تستوعب مطالب الفئات الإثنية من خلال الديمقراطية والمساواة وتجري إصلاحات سياسية في صلب البنيان السياسي.

ومنه تأتي الديمقراطية التوافقية من بين تلك الحلول والتي تستند إلى مجموعة من المبادئ وهي:[2]

_ التخصيص النسبي للموارد السياسية والاقتصادية؛

_ تمتع الجماعات الإثنية بحق الفيتو المتبادل في المسائل الحيوية بالنسبة لها؛

_ ممارسة تلك الجماعات حرية واسعة في مجالات معينة على رأسها مجال التعليم؛[3]

_ الاستقلالية الفئوية: الفكرة مأخوذة إلى حد بعيد من النظام الملي، حيث تتمتع الطوائف بإدارة شؤونها الداخلية؛

5 النسبية التي تطبق بصورة خاصة في الانتخابات العامة حيث تسمح لأكبر عدد من المواطنين باختيار ممثليهم في السلطات التشريعية.

والسمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن زعماء القطاعات في المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلاد ويضم هذا الائتلاف كما في نظم الديمقراطية التوافقية أبرز وأهم الأحزاب

---

[1] محمد البشير الأعور، **الانقسامات الاجتماعية والتنمية والديمقراطية والاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا 1990_2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3،2010، ص ص98_99.

[2] أحمد إيدابير، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012)، ص46.

[3] تيفين عبد المنعم مسعد، **تنوع الهويات وأثره على التنمية الإنسانية في الوطن العربي** (القاهرة: مركز التنوع للدراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص12.

أو الجماعات السياسية في البلاد، والغرض منه كما يقول التوافقيون إقامة كارتل حاكم يوطد النظام الديمقراطي والوحدة الترابية للبلاد؛ ويتطلب الائتلاف الكبير قيام أحزاب قوية ذات انتشار واسع، وقيام تكتلات نيابية قادرة على تكوين أكثرية مستقرة، وتمتلك برامج واضحة تشكل أساسا العلاقة مع المواطنين ولإقامة التحالفات المزدهرة والائتلاف الكبير يتطلب اعتراف الأطراف الرئيسية بعضها بعضا واتفاقها على أساس البرامج والتطلعات والأهداف المشتركة.[1]إضافة إلى ذلك تضمن النسبية تمثيل كل المجموعات في الحكومة والمؤسسات البيروقراطية للحكومة وفقا لوزنها العددي في المجتمع، كما أن وجود درجات عالية من الاستقلال الذاتي لكل قطاع كي يدير شؤونه الداخلية، يضمن أن يتم التعامل مع القضايا الثقافية أو الدينية محليا. وبالتالي تفصلها عن مسائل السياسة القومية الأكثر إثارة للصراعات.[2]

كما يجب أيضا توفر متطلبات إضافية لإنجاح العملية الديمقراطية، وهي كالآتي:

_ الوعي التام بمخاطر التعددية الطائفية والعرقية والمذهبية وبآثارها على الوحدة الوطنية وهذا الوعي يحظى في مرحلة وضع القواعد والممارسات الديمقراطية؛

_ الالتزام بالمحافظة على النظام السياسي ووحدة المجتمع إذ لا يمكن تطبيق هذا النوع من الديمقراطية في حالة وجود كتل طوائف وقوميات كل منها تنظر إلى الآخر بريبة وشك إلى حد أنها تفضل الانفصال التام أو المواجهة على رابطة من هذا النوع؛

_ الرغبة في العمل على تقويض أو شل فعالية الجماعات المحبذة للإرهاب أو العنف أو الانفصال في المجتمع، ودون هذه الرغبة لا يمكن تصور قيام مثل هذه الديمقراطية (الديمقراطية التوافقية)؛

_ القدرة على تجاوز خطوط الانقسام الطائفي، الاجتماعي والعرقي والتعاون بروح التقرب والاعتدال، على الصعيد القيادي ومفاد هذا التجاوز اختراق حواجز التفاهم المتبادل التي يفرضها واقع الانقسام الجديد.[3]

المطلب الثاني: إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الفيدرالية

تذهب أغلب الآراء إلى أن أصل الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية Fidesبمعنى الثقة وكلمة Federalتعني الإتحاد أو الاتفاق الاختياري المكتوب الملزم بموجب عقد، أو دستور بين عدد من الدول أو كيانات سياسية لتشكيل حكومة اتحادية بصورة فيدرالية واحدة ومتساوية التمثيل، وتتنازل فيها

[1]الشاهر، مرجع سابق، ص ص76_77.

[2]إيدابير، مرجع سابق، ص47.

[3]فيروز عيشاوي وعائشة بومية، **الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة أحمد دارية أدرار، 2019، ص ص8_9.

الأطراف والدول الفيدرالية عن بعض صلاحياتها لإقامة هيكلية حكومية مركزية مشتركة من جهة، وتشكيل حكومات في وحدات سياسية أصغر تدعى بالولايات أو الإمارات أو المناطق من جهة أخرى، وتمنح هذه الوحدات السياسية الصغيرة بعض قوتها السياسية للحكومة المركزية لكي تعمل من أجل المواطنين، وهي نوع من أنواع التقسيم البشري والجغرافي القومي لتسهيل أمر الحكم بين الناس وتنظيم مصالحهم،[1] كما تعد أهم صور الكيانات الدولية الناجحة حتى الآن، وهي تعني اتحاد الولايات المستقلة تحت سلطة سياسية واحدة في السياسة الخارجية والدفاع، على أن تبقى باقي السلطات في أيدي الولايات والتي تتمتع بالحكم الذاتي، وينظر إلى الهيكل الاتحادي Federal Structureبأنه يسهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الحرية وحمايتها من منظور الاستبداد المركزي Central Tyranny.[2]

وتمثل الفيدرالية أحد أهم الإستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لفض الخلافات بين الجماعات وبين السلطة المركزية، يأتي أسلوب الاحتواء الفيدرالي مخالفا كليا لأسلوب الهيمنة فهو يشجع ويؤيد مبادئ ضم المجاميع والطوائف، ويقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار بين الهوية والوحدة على مستوى الحكم الذاتي والاختلاف على مستوى آخر ولهذا وكمبدأ أساسي فهو يقدم مجالا واسعا للتقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص، بحيث يتم توزيع السلطات عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة بحكم نظام المجلسين، ومن خلال تمكين السلطات المحلية والإقليمية من الاستحواذ على درجة من سلطة الحكم الذاتي يمكن للنخب في المركز السياسي أن تبعث الثقة بين القادة المحليين، وفي محاولة لخلق توازن جديد بين الدولة والمجتمع، تتحول الجماعات إلى اللامركزية كوسيلة لوضع قيود مؤسسية على السلطة المركزية.[3]

ويشير " دانيال العازرا " (وهو من أبرز المختصين بالفيدرالية) إلى أن الفيدرالية لابد أن تكون اختيارية، وأنها تحتاج إلى الشعور بالمشاركة بما يعزز من حالة الهوية الوطنية ويكرسها بشكل قوي.[4]

تختلف الأنظمة الفيدرالية اختلافا كبيرا فيما بينها من حيث تكوينها الاقتصادي والاجتماعي ومؤسساتها. فهي تتضمن دولا كبيرة للغاية ودولا صغيرة للغاية، ودولا غنية ودولا فقيرة، ودولا متجانسة السكان ودولا متنوعة السكان.

---

[1] معين يحيى القيلي، **إشكالية تطبيق الفيدرالية في النظم العربية دراسة حالة اليمن**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص30.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، ص 323،تم استرجاعها في 24 ماي2020من الموقع: https://www.noor-book.com

[3] إيدابير، مرجع سابق، ص 44.

[4] القيلي، مرجع سابق، ص31.

ومما لاشك فيه أن الفيدرالية تعتبر مدخلا ملائما وأيضا فعالا وإذا ما حدث تطابق ما بين التقسيم الإقليمي من جانب والتقسيم العرقي من جانب آخر، فيؤكد أنصار الفيدرالية على أنه إذا كانت الحدود بين مكونات الفيدرالية تتوافق مع الحدود بين المجتمعات العرقية أو الدينية أو اللغوية فإن الفيدرالية يمكن أن تعمل كجهاز لضبط الصراع؛بمعنى أنه في المجتمع الفيدرالي العرقي، تكون الفيدرالية، أداة فعالة لتنظيم وضبط الصراعات الإثنية، خاصة وأنها تساهم في تفكيك ساحة الصراع إلى ساحات صغيرة يمكن إدارتها فحسب Burgess، تكمن عبقرية الفيدرالية في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنافسة والمتنوعة، وأحيانا المتنازعة في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة. [1]

كما تعتبر الفيدرالية من أهم الآليات التي تساهم في الإدارة الناجحة للتعدد الإثني، حيث ينظر للفيدرالية عموما باعتبارها آلية أكثر فعالية في تسيير التنوع في السياقات المتعددة الأعراق، وهذا ما أكده العديد من الباحثين من أمثال: (Ghai 1998) و (Bose1995) و (Young1998) حيث يؤكد Boseأنه من المفيد العمل معا لازدهار ديمقراطية تعددية قوية، ولا يتأتى ذلك إلا بإقامة نظام فيدرالي والذي يعتبر حلا تفاؤليا للدول متعددة الإثنيات.ويذهب هؤلاء الباحثون إلى أن الفيدرالية ارتبطت بمبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات، والمحافظة على الهويات والخصوصيات التي تميز مختلف مكونات الدولة الفيدرالية، فالمجتمع الفيدرالي هو المجتمع التعددي السياسي الناتج عن مجموعة المكونات العرقية الطائفية الإثنية التي تشكل الدولة. فعندما يتم الإقرار بالتعددية المجتمعية على أساس كونها تعددية مكونات، ويعطي لكل مكون مجتمعي إقليما سياسيا، فهذا يعني إيجاد مجتمع فيدرالي يتألف من مجموعة مكوناته، ويستند كل واحد منها إلى ثلاثي الإثنية: الإثنية، الأرض، السلطة. وبهذا يكون المجتمع الفيدرالي هو مجتمع المجتمعات السياسية التي تمزج في الأصل(الهوية) والأرض والسلطة، لتشكيل وحدات سياسية تامة وشبه سيادية، وهذا ما يساهم في تكوين الدولة التوافقية التي يوجبها المجتمع الفيدرالي.[2]

ويمكن إجمال الدور الإيجابي لآلية الفيدرالية في النقاط التالية:

– تحقيق الفيدرالية للأقليات اعترافا دستوريا بوجودها وحقها في العيش بهويتها والتي عبر عنها قوتمان " Gutman" سنة 1994 بالهوية السياسية؛

[1] إيدابير ،مرجع سابق، ص ص44_45.

[2] مربعي، مرجع سابق، ص ص 100_101.

– هذه الآلية تمكن الإثنيات من التعايش في كنف الاتحادية الواحدة خصوصا مع إشاعة وجوب احترام الخصائص الثقافية، الدينية واللغوية لكل مجموعة، وهذا ما يساهم بدوره في إشاعة الاستقرار السياسي الذي يتحول تدريجيا إلى تنمية شاملة؛

– يساعد اتباع النظام الفيدرالي على منع حدوث ما يهدد كيان الدولة، من جراء المنازعات التي قد تنشب بين المكونات المختلفة؛

– يخفف إتباع النظام الفيدرالي من الواجبات الكثيرة المرهقة الملقاة على عاتق الحكومة المركزية، حيث تسمح هذه الآلية للأقاليم إجراء تجاربها وسياساتها الخاصة التي تراها مناسبة؛

– إن سيطرة الحكومة الفيدرالية المركزية على المصالح العامة وترك المسائل المحلية للأقاليم، يؤدي إلى دعم الترابط والتفاعل بين الأجزاء في الشؤون الخارجية والقضايا الوطنية؛

– تمكن هذه الآلية من خلق التنافس الإيجابي بين مختلف الأقاليم، من أجل احتلال مكانة محترمة داخل الدولة مما يساهم في تطور الدولة ككل؛

– يساعد زيادة عدد الأقاليم الفيدرالية في عزل الصراع الإثني عن تهديد الدولة بأكملها، حيث يقوم بعزله داخل حدود الإقليم الفيدرالي؛

– إن هذا النظام ينمي الإحساس بالمواطنة والولاء للدولة ككل، فإعطاء الأقاليم حق المحافظة على الهوية الخاصة بها، يقابله ولاء مواطني هذه الأقاليم للدولة التي تمثلهم على المستوى الخارجي لأنها تدافع عنهم بما أنهم يحملون هويتها؛

– تساعد هذه الآلية على تفعيل التنافس داخل الجماعات وليس بين الجماعات الأمر الذي يوفر على الدولة الجهد والوقت والتكلفة التي يتطلبها تسيير وإدارة الاختلاف لأن إعطاء الاستقلال لمختلف الجماعات في تسيير أمورها بعيدا عن تدخلات المركز، يقلل من احتمالات الضغط المتواصل على السلطة المركزية أو خطر الانفصال.[1]

مقومات وشروط نجاح الفيدرالية:

مقومات الفيدرالية:

يتسم الإتحاد الفيدرالي بارتكازه على مقومات تميزه عن الأنظمة الأخرى في هذا المجال وهي:

1 الإتحاد: الدولة الفيدرالية هي دولة واحدة على الصعيد الدولي، ويظهر هذا في الهيئات الدستورية العليا " السلطتين الاتحاديتين التنفيذية والتشريعية "، ويتجلى ذلك بوضوح في وحدة الأرض والجنسية المشتركة للمواطنين في جميع الأقاليم المكونة للاتحاد وهي جنسية دولة الإتحاد، وكذلك وحدة السلطة

[1] نفس المرجع، ص ص 104_105.

السياسية وبالتحديد فيما يتعلق بالشؤون الخارجية " علاقات دبلوماسية وإبرام معاهدات دولية وإعلان حالة الحرب والسلم "، والدولة الفيدرالية تتمتع بالسيادة الخارجية الكاملة وجزء من السيادة الداخلية، وتكتسب هذه الشخصية الدولية الكاملة على حساب الدول أو الأقاليم المكونة لها والتي تتنازل عن سيادتها الخارجية لصالح الدولة الفيدرالية.

2 الاستقلال الذاتي: إن رغبة الدول الأعضاء في أن تنضوي تحت سلطة الحكومة الاتحادية ليست كافية لتشكيل الإتحاد الفيدرالي، بل لابد أن تكون لديها الرغبة في الاستقلال في بعض المسائل وبالتالي تشكيل حكومات إقليمية مستقلة، ودون هذه الاستقلالية في بعض الجوانب فإنه تتشكل حكومات إقليمية مستقلة، ودون هذه الاستقلالية في بعض الجوانب فإنه ستتشكل حكومة موحدة، ويقوم الدستور الفيدرالي بتحديد اختصاصات وصلاحيات الأقاليم والحكومة الفيدرالية بالإضافة إلى الاختصاصات المشتركة بين الجانبين، وأهم مظاهر هذا الاستقلال هو: الاستقلال الدستوري، والسلطة التشريعية المستقلة، والسلطة التنفيذية الإقليمية، والقضاء المستقل، وكذلك الاستقلال المالي للدول الأعضاء، يبرز مظهر استقلال الولايات المقومات الخاصة والخصائص الذاتية للولايات، ويعمل على إقرارها وتثبيتها، ومن ثم المحافظة عليها وحمايتها، ويفرض هذا المظهر وجوده في كلتا الحالتين اللتين تنشأ فيهما الدولة الفيدرالية حالة التكتل وحالة التفكك.

ففي حالة تكوين الدولة الفيدرالية عن طريق انضمام عدة دول أو ولايات كانت في الأصل مستقلة عن بعضها، نجد أن كل منها تدافع عن استقلالها وتهدف إلى أن لا تنال الدولة الجديدة منها إلا القدر الضروري لبنائها وبقائها، وأما مظهر الاستقلال الذاتي في حالة إنشاء الدولة الفيدرالية عن طريق تفكك دولة موحدة إلى ولايات فيدرالية فإن الدولة الموحدة ما كانت لترضى بالتفكك إلا استجابة لرغبة سكان تلك الولايات في الاستقلال الذاتي والابتعاد عن نظام المركزية، وبالتالي فإن هذه الولايات لا تقبل أية سيطرة أو تقييد لاستقلالها إلا بنص قانوني، وفي الحدود الضرورية للحفاظ على بقاء الدولة الفيدرالية واستمرارها، والركن الأساسي في هذا الاستقلال أن تكون للولايات الفيدرالية هيئاتها الدستورية الخاصة بها، بمعنى أن تكون مستقلة عن الهيئات المركزية بحيث لا تستطيع أن تعينها أو تعزلها أو توجهها مادامت تباشر اختصاصاتها وفقا لهذا الاستقلال، وعلى هذا الأساس تتمتع كل ولاية من الولايات الأعضاء باستقلال دستوري وتنظيم ذاتي.[1]

3 **المشاركة:**

يختلف النظام الفيدرالي عن أنظمة اللامركزية الإدارية والسياسية للحكم التي عادة يجب تطبيقها في نطاق الدولة الواحدة، في أن الولايات أو المقاطعات الأعضاء تتشارك فعليا وبنشاط في اتخاذ القرارات

[1] القيلي، مرجع سابق، ص ص40_42.

الصادرة عن السلطات الفيدرالية، فالنظام الفيدرالي يفترض وجود مؤسسات اتحادية مهمتها إدارة المصالح المشتركة وفرض تطبيق القوانين الصادرة عنها على الدول الأعضاء التي تشارك في هذه المؤسسات وفي اتخاذ القرارات التي تهم مجموع الفيدرالية، وتتم المشاركة عادة من خلال مجلسين تشريعيين في السلطة الاتحادية، وهما:

_ المجلس الأعلى " مجلس الولايات " والذي يضم ممثلين عن الكيانات المكونة للدولة الاتحادية؛

_ المجلس الأدنى " مجلس النواب " وهو يمثل عامة الشعب في الدولة الفيدرالية، وهذا المبدأ يخول الأعضاء في الإتحاد المساهمة في إعداد القرارات الاتحادية ذات المنفعة المشتركة وبدونه لا يمكن القول بتعاون الأعضاء وإنما بخضوعها، فالدولة الاتحادية لا توجد إلا إذا ساهمت الجماعة المشتركة بواسطة ممثيلها بتكوين الأعضاء في الدولة الاتحادية وإعداد قراراتها وقوانينها.[1]

شروط نجاح الفيدرالية:

تنجح الفيدرالية على أفضل ما يكون عندما يتوفر احترام واسع لسيادة القانون، وثقافة التسامح والتكيف بين الجماعات السكانية، والعناصر الهامة للهوية المشتركة. وقد تلعب التدابير المؤسسية دورا هاما في ذلك؛ وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة الفيدرالية قد تمكنت من تخطي فترات صعبة للغاية، إلا أن النظام الفيدرالي بالتأكيد يعمل على أفضل نحو داخل المجتمع الذي يحترم سيادة القانون واستقلالية المحاكم.

ويحتاج الأمر في المجتمعات شديدة التعددية، ثقافة سياسية من التسامح والتكيف مع الآخر ويمكن في الأنظمة الفيدرالية التي بها انقسامات إقليمية شديدة على أساس الخطوط العرقية أو اللغوية أو الدينية، تعزيز استقرار النظام الفيدرالي إذا تجاوزت الثقافة العامة مجرد التسامح مع التعددية إلى الاعتناق الفعال للتعددية كجزء من القيم التي تعرف البلاد وتمنحها قيمتها، ويمكن التدابير المؤسسية المجتمعات في إدارة الصراعات الخاصة بها، غير أن المؤسسات وحدها ليست كافية إذ لابد من وجود التزام أوسع داخل المجتمع نحو روح التعددية.[2]

المطلب الثالث: إدارة التنوع باستخدام آلية الانفصال

يعد الانفصال تحديا للسلطة السياسية مثل الثورة أو الهجرة، إلا أن الانفصال يمثل ذلك التحدي على طريقته الخاصة، فيهدف الثائر السياسي إلى قلب نظام الحكم القائم أو إلى إجباره على تغييرات دستورية واقتصادية أساسية، و(أو) تغييرات تطال النظام السياسي والاجتماعي.

---

[1] نفس المرجع، ص44.

[2] جورج أندرسون، **مقدمة عن الفيدرالية**، تر. مها تكلا (كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007)،ص 74.

وفي المقابل لا يهدف الانفصال إلى القضاء على سلطة الدولة (أو تعديلها بشكل جذري)، بل إلى الحد منها. وعلى عكس الثوار لا ينكر الانفصاليون سلطة الدولة السياسية بحد ذاتها ولكن سلطتها عليهم وعلى أفراد آخرين من مجموعتهم وعلى الأرض التي يقومون عليها. وتمثل الهجرة طريقة أخرى تتحدى بها جماعة سلطة الدولة أو تحرر نفسها منها، وقد يطالب أعضاء في جماعة دينية أو إثنية بحق الهجرة من دولة ما، فينأون بأنفسهم عن سلطة هذه الدولة من دون تحدي حقها بالسلطة في حد ذاته (أي من دون تحدي سلطة الدولة على المواطنين الذين يظلون في البلاد). وعلى عكس الحق بالثورة، يتحدى حق الهجرة فقط سلطة الدولة في ممارسة الرقابة على الخروج من أراضيها وليس سلطة الدولة بحد ذاتها. أما الانفصال في المقابل، فهو جهد للنأي بالذات من سلطة الدولة، ليس بالابتعاد عن حدودها القائمة بل بإعادة رسم هذه الحدود حتى لا يكون المرء متضمنا فيها. ويكشف التعارض بين الهجرة والانفصال نقطة حاسمة حول الانفصال، فهو على عكس الهجرة يتضمن بالضرورة مطالبة بالحصول على أرض.

ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الانفصال، النوع النموذجي منها هو تبني أقليات ما فكرة الانفصال، ولكن قد لا يكون الأمر كذلك باستمرار، فطريق الانفصال قد تسلكها أغلبية الشعب، كما أن الانفصاليين قد لا يمثلون فقط أغلبية الشعب في الدولة المعينة، ولكنهم قد يطالبون بحصة أكبر من أراضي هذه الدولة.[1]

يعتبر الانفصال من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات أو الصراعات الإثنية خصوصا لدى الحكومات والدول، وقد يسمح هذا المدخل الانفصالي بحل الصراعات العرقية وذلك بتقسيم الدول متعددة الأعراق، والسماح للجماعات بالانفصال حينما تكون وصلت إلى درجة من استحالة التعايش معها في إطار دولة واحدة، وبوجه عام يعتبر حق تقرير المصير للأمم والشعوب بمثابة المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم والانفصال،[2] وقد تبنى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 14 15 بوضوح مبدأ حق تقرير المصير، معلنا أن جميع الشعوب تمتلك حق تقرير المصير.

وطبقا لهذا الحق فهي حرة بتحديد وضعيتها السياسية وحرة في السعي وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها،[3] بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من أي جانب أو جماعة أخرى، تكون استحالة التعايش في الأساس راجعة إلى أن الاضطهاد القومي يحتكر التاريخ والأدب

---

[1] مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص 93.

[2] إيدابير، مرجع سابق، ص50.

[3] غريفيتش، مرجع سابق، ص 94.

والثقافة وتهميش الأقليات، وكذلك هو من المسببات الرئيسية لبث الفرقة والكراهية بين الشعوب وتظهر الصدامات، وتشتد الأزمات والحروب والمواجهات بين الشعب المسيطر والشعب المسيطر عليه وفي سبيل درء مثل هذه النزاعات، ومن أجل إيجاد الأمن والاستقرار طرحت وتطرح وحسب ظروف الزمان والمكان والإمكانيات المتاحة والحلول السياسية لتوفير الحرية للشعب المضطهد انطلاقا من مبدأ حق تقرير المصير والمتمثل في الاستقلال، الحكم الذاتي أو الفيدرالية بكل أشكالها الإدارية والقومية، وذلك على ضوء قائمة طويلة عناوينها الرئيسية مستمدة من المبادئ العامة لحقوق الإنسان وبقية القوانين والمقررات الدولية المدونة.[1]

ويعتبر الانفصال أحيانا حلا مغريا، إذ قد يكون من الأفضل لبلدين أن ينفصلا ويرتبطا ببعضهما كجيران من أن يتعايشا بصورة غير ملائمة في فيدرالية متوترة وغير عملية،ويمكن للانفصال أيضا أن يساعد في خلق فضاء عام أصغر وأكثر ملائمة للمشاركة الديمقراطية، فوجود شعب أكثر توحيدا وأكثر تجانسا في الثقافة والقيم والمصالح في كل دولة يسمح بازدهار التضامن والتماسك الاجتماعي الضروريين لإيجاد ديمقراطية فعالة.

ويتضمن عدد قليل من الدساتير أحكاما صريحة تمنح الأجزاء المكونة، أو أجزاء معينة حقا في الانفصال، ويمكن للدستور لدى منح الحق في الانفصال أن يقيد أيضا ذلك الحق أو يؤمن قنوات إجرائية لممارسته ممارسة صحيحة، فدستور إثيوبيا لعام 1994 مثلا يقر بحق تقرير المصير غير المشروط، ومنه الحق في الانفصال لوحداته المكونة، لكن لا يمكن ممارسة هذا الحق إلا بمبادرة من ثلثي أعضاء السلطة التشريعية لتلك الوحدة.

وبالمثل تتمتع نيفيس، وهي جزء من دولة سانت كيتس أند نيفيس في البحر الكاريبي بحق دستوري في أن تعلن نفسها مستقلة بأغلبية ثلثي الأصوات في استفتاء على الانفصال،ولئن كان ذلك العائق الإجرائي الكبير يشكل ضمانة فعالة للوحدة بالنسبة لأعضاء أقليات أساسية في منطقة انفصالية، فإنه يمكن أيضا استنادا للعوامل الديمغرافية والوضع السياسي، أن يجعل الحق في الانفصال المحمي دستوريا مستحيلا عمليا.

ويمكن التخفيف من مساوئ الانفصال عندما تتمكن الكيانات المنفصلة من تحقيق احتياجاتها بالنسبة للأمن والتجارة، بالانضمام إلى كتلة دولية أوسع كالاتحاد الأوروبي أو الناتو أو منظمة حكومية دولية مماثلة، فعلى سبيل المثال أفسح الإتحاد التشيكوسلوفاكي الذي لم يعمر طويلا المجال بسرعة نسبية وبلا آلام لظهور جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا، وكلاهما الآن عضو في الإتحاد الأوروبي والناتو. على أي حال لا يكون الانفصال متاحا عادة إلا إذا كانت المنطقة المنفصلة قابلة

[1] إيدابير، مرجع سابق، ص51.

للحياة اقتصاديا، ولديها ما يكفي من القدرة على القيام بأعمال الدولة المستقلة، ولا يمكن أن يكون بديلا ملائما للمناطق الصغيرة أو الفقيرة جدا، أو تلك التي لا تتمتع بتاريخ طويل من الحكم المستقر. علاوة على ذلك لا يغدوا هذا الخيار مغريا إلا إذا كانت عملية الانفصال تجري بسلام بطريقة متفق عليها، لأن انفصال منطقة ما دون الاتفاق مع الحكومة المركزية يؤدي إلى نزاع عنيف وربما أزمة إنسانية تستدعي تدخلا خارجيا.

ويمكن أن يحتاج التفاوض على الانفصال إلى التفكير في حقوق الأقليات في المنطقة المنفصلة وتوزيع الموجودات والالتزامات، وإعادة توزيع القاطنين وإقامة مؤسسات جديدة (كالجيش والسلك الدبلوماسي) لتلك المنطقة، وقواعد انتقالية لأمور من قبيل العملة أو المعاشات العامة وقد تكبد هذه الترتيبات المنطقة نفقات كبيرة.[1]

ويعترف القانون الدولي بحق الانفصال كحق شرعي في حالات الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان الخاصة بالسكان وحالات التخلص من الاستعمار، وعادة يتخذ المجتمع الدولي موقفا عدائيا تجاه الانفصال لأنه يمكن أن يتسبب في توتر العلاقات الدولية، ففي إفريقيا حيث تمر الحدود السياسية عبر العديد من الجماعات العرقية، من الممكن أن يؤدي حق الانفصال إلى تدمير الهيكل الكلي لدول القارة الإفريقية.

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك حالات انفصال أو تفكك للبلدان في العقود الأخيرة من ضمنها الإتحاد السوفياتي السابق، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، باكستان، إثيوبيا(إريتريا).

يشكل الحق في الانفصال معضلة بالنسبة للاتحادات الفيدرالية الديمقراطية، وقد يؤدي هذا الحق إلى توترات خاصة حيث أنه يثير تساؤلات بشأن تضامن المجتمع القومي وتماسكه ويمكن أن يشكل خطرا يتمثل في الابتزاز الإقليمي.[2]

[1] الفيدرالية، **المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات** (2015)، ص ص25_26.

[2] أندرسون،مرجع سابق، ص ص71_72.

الفصل الثاني:

دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا

الفصل الثاني: دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا

مرت دولة ليبيا بالعديد من الأحداث التاريخية التي أثرت فيها بشكل أو بآخر على تطورها، من العهد العثماني مرورا بالاحتلال الإيطالي، والمقاومة الليبية، ثم العهد الملكي بعد الاستقلال مرورا بحكم القذافي،وتمتاز دولة ليبيا بأنها دولة ذات أهمية إستراتيجية وحيوية، كونها تحتل موقعا استراتيجيا ومساحة شاسعة كما تمتاز أيضا بتنوع التركيبة الاجتماعية كونها دولة ذات طابع قبلي.

وقد شهدت ليبيا ولا تزال تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والفوضى الأمنية منذ ثورة فيفري 2011 التي تحولت من احتجاجات سلمية إلى نزاع مسلح، والذي أدى إلى نتائج عديدة منها إسقاط النظام ومقتل القذافي، إضافة لدور القبيلة أثناء حكم القذافي وأثناء الانتفاضة.

المبحث الأول: الدولة في ليبيا: لمحة عن التاريخ السياسة والمجتمع

تمتلك ليبيا موقعا جغرافيا استراتيجيا ومساحة هائلة، كما تمتلك أطول شريط ساحلي في شمال إفريقيا، وتمتلك ليبيا تركيبة سكانية متنوعة قائمة على القبلية، والنظام السياسي الليبي نظام قبلي قائم على القبيلة، تتمتع فيه القبيلة بدور رئيسي في الحكم.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتشكل الدولة الليبية

من الناحية التاريخية يبدوا أن اسم ليبيا حسب هيرودوت أنه كان اسم لامرأة من سكان إفريقيا ويقول البعض الآخر من المؤرخين أن معنى كلمة ليبيا هو الأرض الصحراء التي ليس فيها ماء وقد عرفت بهذا الاسم منذ أيام الفراعنة،[1] حيث يبدوا أن اسم ليبيا اشتق من الكلمة المصرية القديمة " ريبو" أو " ليبو" وتقابلها في اليونانية " ليبوس "مما يقابلها في العربية ليبيا، و ورد اسم الليبوا أو ليبيا في نقش مصري قديم يرجع إلى عهد رمسيس الثاني(1232–1298قبل الميلاد). كان ظهور اسم ليبيا وتداوله في النقوش المصرية القديمة ليدل بوضوح على القبائل الليبية التي كانت تقطن في جبل برقة والصحراء الغربية لمصر، فورد ذكرها على لوحة الملك منربثاح وكذلك في معبد الكرنك.

ثم انتقل اسم ليبيا حيث تلقفه الفينيقيون قبل هجرتهم إلى الشمال الإفريقي وعثر على نقوش فينيقية متعددة ورد بها هذا اللفظ (ليبيا)، وما لبث أن انتقل إلى الإغريق سكان اليونان الحالية وذلك

[1] محمد بن مسعود، **تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر** (طرابلس: المطبعة العسكرية البريطانية، 1948)، ص13.

خلال العصر البرونزي، فهيرودوت أبو التاريخ الذي زار ليبيا في النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد فذكر ليبيا في عدة مواضع وكان يعني بها قارة إفريقيا بأسرها وكان يقسم ليبيا إلى قسمين الليبيون في الشمال والأفيوب في الجنوب.

أما الرومان فقد أخذوا اسم ليبيا من الإغريق دون تعريف مع تقنيين المساحة، الجغرافية لذلك بحيث أصبح يدل عندهم الأراضي الواقعة قرب مصر من برقة حتى طرابلس وأطلقوا على قورنيا اسم ليبيا العليا وهي المساحة الممتدة من غرب مدينة درنة الحالية إلى شرق مدينة سرت والمنطقة من شرق درنة القريبة من وادي ميل، فعرفت عندهم باسم ليبيا السفلى أو(مرمارياداي) والتي عرفت عند العرب باسم (مراقية).[1] وفي القرن الخامس بعد الميلاد أصبحت ليبيا في قبضة الوندال ومن ثم تحت سيطرة البيزنطيين في القرن السادس ميلادي.

بعد ذلك دخلها العرب المسلمون في القرن السابع ميلادي، وقد استمر حكم الولاة المسلمين وسط اضطرابات متقطعة نتيجة تمرد البربر. وأهم السلالات التي حكمتها وحققت عصور مزدهرة كانت الأغلبية في القرن التاسع ميلادي والزيريون بدءا من سنة 972 ميلادي، وهم من أصول بربرية تابعين للفاطميين. وفي عام 1050 ميلادي تمرد الزيريون على خلافة الفاطميين في القاهرة ما أغضب الفاطميين ودفعهم لإرسال قبائل بني هلال للقضاء على بني زيري الصنهاجيين.[2] وقد حدث أن احتل النورمانديين مدينة طرابلس إلا أن نجح الموحدون في طرد النورماندي من طرابلس عام 1158ميلادي. كما احتل الأسبان طرابلس سنة 1510ميلادي وظلوا يحكمونها حتى سنة 1530ميلادي عندما منحها شارل الخامس لفرسان القديس يوحنا.

وفي سنة 1551وبعد الاستغاثات التي وجهها سكان ليبيا إلى السلطان العثماني باعتباره خليفة للمسلمين. فأجابهم السلطان " سليمان " وأرسل إليهم ثلاثة جيوش بقيادة "مراد آغا حضر " و"سنان باشا"و"درغوت باشا " إلى طرابلس وفرضوا عليها حصارا دام أسبوعا واحدا وانتهى بسقوط المدينة. وقد شمل الحكم العثماني كافة أقاليم ليبيا؛ طرابلس الغرب وبرقة وفزان، لم يمضي قرن حتى بدء تكالب الدول المسيحية الأوربية على الولايات العثمانية. ليأتي عهد آخر للحكم التركي أو العهد الذي أطلق

[1] حياة شنتوف وآخرون، **آثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2016، ص ص3_4.

[2] تاريخ ليبيا، تم استرجاعه في 9 سبتمبر 2020 من الموقع: shorturl.at/bzBR4

عليه بعهد الولاة الذي حكم فترة ليست بقليلة والتي دامت من زوال الأسرة القرمانية سنة 1835م إلى غاية 1911م العام الذي دخلت فيه إيطاليا لليبيا. فقد كانت إيطاليا تتطلع إلى احتلال ليبيا بعد أن سقطت معظم دول شمال إفريقيا في قبضة الاحتلال الفرنسي.[1]

ظهرت الأطماع الإيطالية في ليبيا مبكرا وكان ذلك في مطلع القرن التاسع عشر ولكن تجسدت على أرض الواقع على تورط الدولة العثمانية في حرب البلقان والنكسة الألمانية في تحقيق أطماعها في مراكش، إذ توجهت إيطاليا إلى ليبيا وأعلنت الحرب على تركيا في 1911، وبعد عام من إعلان الحرب عليها انسحبت تركيا من ليبيا وذلك بسبب عجزها العسكري، وكان الاستعمار الإيطالي في البداية مقتصرا على المدن الساحلية من طرابلس إلى برقة، ثم توجه بعد ذلك إلى المناطق الداخلية والمناطق الصحراوية الليبية وكان ذلك خاصة بعد قيام الفاشية في إيطاليا 1922 ليشمل الاحتلال الجبل الأزرق والجعبوب وسرت ثم فزان وصولا إلى الكفرة ليتم بعد ذلك إخضاع جميع أنحاء ليبيا للسيطرة الإيطالية وأعلنت كجزء من إيطاليا ومستعمرة خاضعة لسلطتها وحكمها.

وقد عرف الاحتلال الإيطالي مقاومة من طرف القبائل والأهالي، إذ وبعد وصول الجيش الإيطالي بقيادة العقيد " مياني " إلى طرابلس وبدأ عمليات التوسع للسيطرة على كامل ليبيا واجهت هذه الحملة مقاومة شعبية عنيفة من القبائل الليبية، وخاضت معها معارك عديدة نذكر منها: معركة الجليانة،معركة المرقب، معركة جندوبة، معركة محروقة، معركة القرضابية.

وفي عام 1923 ظهرت مقاومة عمر المختار، الذي اتخذ من الجبل الأخضر معقلا للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإيطالي، وقد قسم عمر المختار المجاهدين إلى فرق صغيرة تعرف بـ " الأدوار " التي لعبت دورا كبيرا في الاتصال بين المجاهدين والأهالي إلى أن تم عزل المقاومة في الجبل الأخضر، بعد احتلال الجعبوب في 1928 والكفرة في 1931، وقد حاول الإيطاليون استمالة عمر المختار ولكنه رفض وقال مقولته الشهيرة (نحن لا نستسلم ننتصر أو نموت)، وقد تواصلت مقاومة عمر المختار ورفاقه إلى غاية أن تم القبض عليه في 11 سبتمبر 1931، وتم إعدامه في 16 سبتمبر بمدينة سلوق.[2]

وفي هذه الفترة عرفت ليبيا نوعا جديدا من المقاومة، إذ توجه الليبيون إلى المقاومة السياسية وظهرت العديد من الحركات السياسية والأحزاب نذكر منها:

---

[1] سهيلة بن موسى **تأثير المتغيرات الخارجة على إعادة بناء الدولة في ليبيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف _المسيلة، 2017، ص ص 10_11.

[2] علاء الدين زردومي،**التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط القذافي**،رسالة مقدمة لنيل شهادةالماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013،ص ص60_61.

1- حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي: الذي تم الإعلان عن تأسيسه في سبتمبر 1919 في جريدة " اللواء الطرابسي "،الذي يترأسه رمضان السويحلي إلى جانب أحمد المريض، و كان من أهدافه:

_ المحافظة على حقوق العرب الكاملة المتضمنة في القانون الأساسي الطرابلسي؛

_ التعجيل بتنفيذ القانون الأساسي بما نصت عليه مواده، وفيما يتعلق بالإصلاح؛

_ تأهيل الطرابلسيين لتولي شؤون الإدارة و الحكم؛

_ رفض الامتيازات الخاصة بالأجانب في ليبيا؛

_ نشر التعليم حيث تستوعب البلاد الحضارة الغربية مع المحافظة على العادات الإسلامية؛

_ إصلاح الحالة الاقتصادية وإقامة أساس عادل لتوزيع الثروة الوطنية على الشعب؛

_ المحافظة على المقاومة الوطنية المسلحة، و دعم قدرتها؛

_ دعم التيار السياسي في عملية النضال السياسي للاستقلال، ومخاطبة المؤسسات والمنظمات القومية والدولية وإشراكها في القضية الليبية.[1]

2- الحركة السنوسية:تعتبر الحركة السنوسية من التيارات الفكرية والتنظيمات الحركية السياسية التي التي لعبت دورا وطنيا وشاركت في صنع تاريخ ليبيا السياسي من خلال النضال السياسي والاجتماعي وهيكليتها التنظيمية الإدارية والعسكرية، تأسست عام 1837م على يد مؤسسها **محمد بن علي السنوسي** وحتى إعلان استقلال ليبيا من الاستعمار الإيطالي في 24 ديسمبر 1951 على يد محمد إدريس المهدي السنوسي الذي توج ملكا شرعيا في ظل دستور وطني وإرادة شعبية عامة واعتراف دولي مؤسس على قرارات الأمم المتحدة وحق تقرير المصير.[2]

3- حركة التحرر الوطني:ترتبط حركة المقاومة والتحرر الوطني الليبي ارتباطا وثيقا مباشرا بحركة التحرر الوطني في مصر فكريا وسياسيا واجتماعيا، وكانت هذه الحركة تضم العديد من المناضلين في القضية الليبية، الذين تعززوا بإقامة إدريس السنوسي في مصر في هذه الفترة.[3]

ولكن بقيام الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا الفاشية وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية، ثم الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، أصبحت ليبيا تحت حكم كل من فرنسا و بريطانيا، واتفقت بريطانيا و إيطاليا في 10 مارس1949 م على مشروع "بيفنسيفورزا "الخاص بليبيا، الذي يقضي بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد 10 سنوات من تاريخ

---

[1] إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل الدولة في ليبيا(دون سنة النشر :برنيق للطباعة والترجمة والنشر،2008)، ص ص77_78.

[2] نفس المرجع، ص 81.

[3] نفس المرجع، ص 140.

الموافقة على مشروع الوصاية، وقد وافقت اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في يوم13 ماي 1949م، وقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه، ولكن المشروع باء بالفشل، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21، وكونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ،وفي شهر أكتوبر 1950 تكونت لجنة تأسيسية من 60 عضوا يمثلون كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة بالتساوي، وفي 25 نوفمبر من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وتم الاتفاق على النظام الاتحادي، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور، فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951 م، وفي يوم 10/12/ 1951 م ، نقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ماعدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فالسلطات المالية نقلت إلى حكومة ليبيا الاتحادية في 1951/12/15 ، وفي 1951/12/24 تم إعلان الدستور و اختيار إدريس السنوسي ملكا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فدرالي يضم ثلاثة ولايات هي طرابلس، برقة،فزان،وقد أنهى هذا الإعلان الاحتلال الثنائي البريطاني الفرنسي للبلاد والذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[1]

واجهت المملكة عدة مشاكل سياسية واقتصادية، تمثلت في قلة الموارد الاقتصادية بحيث كان الرعي والزراعة سمة الاقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة حيث كانت ليبيا تعد من أفقر دول العالم قبل ظهور النفط، ونتيجة لذلك نظمت مجموعة صغيرة من ضباط الجيش بقيادة العقيد معمر القذافي انقلابا ضد الملك إدريس في 1سبتمبر 1969م أدى إلى إسقاط النظام الملكي في ليبيا،[2]ومن العوامل التي أدت وساهمت في سقوط الملكية سنة 1969 ما يلي :

_عدم ملائمة النظام السياسي المتبنى في ليبيا لطبيعة المجتمع الليبي، وذلك لكونه غير متوافق مع التكوين التاريخي والاجتماعي للبلاد، مما أدى إلى حدوث عدة اضطرابات نتيجة المواجهة بين المؤسسات الحديثة التي نشأت مع ظهور المملكة الفيدرالية وبين الأساس القبلي للمجتمع؛

_ تعارض هذا النظام مع التوجهات الثورية " القومية " التي اجتاحت المنطقة العربية منذ أواخر الخمسينات، المعادية للمعسكر الغربي، والتي نظرت للملكيات العربية التي منها ليبيا على أنها نظم رجعية متحالفة مع الاستعمار؛

_ بروز نخبة من طلبة وخريجي الجامعات اعتنقت الفكر القومي، قادت المظاهرات التي اندلعت بسبب الغليان والغضب الشعبي داخل المملكة، بسبب علاقة النظام بالغرب لاسيما الولايات المتحدة

[1] علاء الدين زردومي،**مرجع سابق**،ص ص 62_63.

[2] تاريخ ليبيا، تم استرجاعها في 9 سبتمبر 2020 من الموقع:shorturl.at/bzBR4

وبريطانيا بسبب القواعد العسكرية المتواجدة على الأراضي الليبية منذ 1953، و أيضا بسبب حرب 1967؛

_ الحراك السري الذي قام من خلاله مجموعة ضباط الجيش الليبي بإنشاء ما يعرف باسم الضباط الوحدويين الأحرار ، والذين شكلوا نواة الإطاحة العسكرية بنظام الملك إدريس السنوسي بقيادة معمر القذافي.[1]

المطلب الثاني: النظام السياسي لدولة ليبيا

حصلت ليبيا على استقلالها في 24 ديسمبر 1951، وتم إعلان الدستور وإعلان ليبيا دولة ملكية واختيار إدريس السنوسي ملكا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات وهي : طرابلس، برقة، فزان.[2] ورغم أن السنوسية حركة دينية إصلاحية قامت بجهود جبارة في الدعوة للإسلام في أرجاء الصحراء الواسعة، وأقامت الزوايا في كل واحة تقريبا، واستمرت في هذه الدعوة بعد تسلم رجالها الأمر في ليبيا، فإن الحكام منهم وإن استمروا في دعم الحركة ودفعها إلا أنهم قد أهملوا تطبيق النظام الذي ينادون به، وقد ظهرت علامات الضعف في الحكم، واستلم الوزارات من ليسوا أهلا لها، وأنفقت الأموال في غير طريقها المشروع، ولا يمكن لحكم كهذا أن يستمر دون أن تعتريه هزة تحركه في اتجاهها أو تدفعه إلى طريق تريدها. فالشركات البترولية لا يمكن أن تترك الأمر بالشكل الذي هو، فقد ينتفض الشعب في غفلة منها، ويباشر الإصلاح وعندها تضيع مصالحها وتفقد امتيازاتها، وكذلك حال الاستعمار الذي تهمه المصالح الخاصة له من قواعد وامتيازات[3] ويمثل مصالح الشركات أيضا، لذلك لابد له من أن يسعى إلى تهيئة حكم قوي يخفف حدة نقد الشعب ونقمته وإن لم يفعل شيئا، و يسكت هذا الحكم الألسن بقوته تحت عنوان التحرير والثورة، ويستمر الوضع على الشكل الذي هو، دون أن يتغير شيء في اتجاهه وارتباطه.

وبينما كان الوضع حسب ما يراه المراقبون مستقرا، وبينما كان الملك محمد إدريس السنوسي في زيارة لليونان قامت حركة من داخل الجيش وتسلمت زمام الأمور في الأول من سبتمبر 1969 م، وتعلن إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية، وتسلم قائد الثورة العقيد معمر القذافي مقاليد الحكم في البلاد.[4] وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة القذافي الذي اتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر الأحزاب السياسية والاتحادات العالمية المستقلة خلال عامي 1970و1971، ومن ثم تبنى النموذج المصري

---

[1] زردومي،مرجع سابق، ص 67.

[2] نفس المرجع، ص 67.

[3] محمود شاكر، **مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقية 10 ليبية** (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 1972)، ص ص 53_54.

[4] نفس المرجع، ص ص 54_55.

القائم على نظام الحزب الواحد، مسميا تنظيمه (الإتحاد الاشتراكي)، ولكنه بعد عامين تخلى عن ذلك النموذج بسبب فشله في تعبئة الجماهير الليبية وفي مواجهة معارضة النخبة القديمة، إلى جانب التلكؤ البيروقراطي، وفي أعقاب فشل الإتحاد الاشتراكي العربي أعلن القذافي ثورته الشعبية الخاصة ضد البيروقراطية القديمة في خطابه الشهير في مدينة زوارة في 15 يوليو 1973 والذي طالب فيه إحلال (اللجان الشعبية) للعاملين محل البيروقراطية القديمة في أماكن العمل. إلا أن مبادرة القذافي في هذه أدت إلى حدوث انشقاق داخل مجلس قيادة الثورة حول دور وصلاحيات اللجان الشعبية، وقد أدى عدم الاتفاق إلى حدوث اختلافات أيديولوجية كبرى داخل مجلس قيادة الثورة حول الاتجاه الذي تسير فيه الثورة. وكانت وجهة نظر الجناح التكنوقراطي الذي قاده عمر المحيشي وزير التخطيط تؤكد ضرورة الكفاءة المهنية والخبرة. في حين أصر القذافي على التعبئة الأيديولوجية والولاء السياسي، وحين أخفق الجانبان في التوفيق بين اختلافاتهما، كانت النتيجة حدوث انقلاب داخل مجلس قيادة الثورة قاده المحيشي ضد القذافي إلا أن محاولته باءت بالفشل. ومع نهاية عام 1975 فقدت المجموعة الحاكمة في تنظيم الضباط الأحرار نصف أعضائها عن طريق التطهير أو الاستقالة.

وفي الحقبة ذاتها أي السبعينات، أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، أي طريق ثالث يمزج بين الرأسمالية والماركسية فقد دعت النظرية الثالثة إلى الديمقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في (المؤتمرات الشعبية) و(اللجان الشعبية)، وقوض القذافي في الوقت نفسه، التنظيمات السياسية والاجتماعية في النقابات المستقلة والاتحادات الطلابية، كما قوض الجيش ذاته.[1]

كما طور نظاما للحكم أسماه الجماهيرية، بمعنى " دولة الجماهير"، يقضي بإلزام جميع المواطنين بالاشتراك في مؤتمرات شعبية أساسية، موجودة في كل وحدة من الوحدات الإدارية المحلية، وفيها يناقشون كافة أمور الحكم من الميزانية إلى الدفاع. وينتخب كل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية، وهي بمثابة الجهاز التنفيذي الذي يعين ممثلا محليا عنه في مؤتمر الشعب العام، وهو ما يعادل المجلس الوطني التشريعي ويدار مؤتمر الشعب بدوره عن طريق لجانه الشعبية التي تعادل الوزارات. ومنذ عام 1977، عندما أصبح هذا النظام منصوصا عليه في " إعلان قيام سلطة الشعب "، وصارت ليبيا تعرف رسميا باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

ووصف القذافي والحكومة الليبية النظام القائم على المؤتمرات الشعبية الأساسية بأنه أكثر أشكال الديمقراطية تطورا، مشيرين إلى أن المواطنين لا ينتخبون ممثلين عنهم بل يشتركون بأنفسهم

[1] منى حسين عبيد، " **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا** " مجلة دراسات دولية، العدد 51، ( ): ص ص33_34.

اشتراكا مباشرا في شؤون الحكم. وفي الوقت نفسه تحظر الحكومة تشكيل الأحزاب السياسية وأي نشاط جماعي يقوم على أيديولوجيا سياسية تتعارض مع مبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969.

وتعتبر اللجان الشعبية والنقابات العمالية والجامعات والشركات التابعة للدولة والإعلام آلية موازية للحفاظ على السيطرة الأيديولوجية والسياسية على كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا.[1]

وقد تولى القذافي العديد من المناصب التي تجعله متفردا بالسلطة منذ قيام الثورة، ومن أهم المناصب التي احتلها هي:

_ رئيس مجلس قيادة الثورة؛

_ قائد القوات المسلحة الليبية (و فيما بعد قائد أعلى)؛

_ وزير للدفاع و رئيس مجلس الأمن القومي؛

_ رئيس مجلس القضاء الأعلى؛

_ رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي؛

_ رئيس التنظيم السياسي الوحيد المتمثل في الإتحاد الاشتراكي العربي والمؤتمر الوطني ثم القومي.[2]

وقد عرف النظام السياسي الليبي تحولات جذرية خاصة من حيث المؤسسات وكان ذلك عبر مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: من 1969 إلى غاية 1976.

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات فيما يلي:

1_ مجلس قيادة الثورة: يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية، و يمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم ، وكان المجلس يتكون من 12 عضوا هم: (معمر القذافي، مصطفى الخروبي، حميد خويلدي، أبو بكر يونس، عبد السلام جلود، عمر المحيشي، عوض هوادي، بشير حمزة، يونس جابر، محمد نجم، مختار جروي، محمد المقريف)، وكان المجلس قائما على أساس

[1] منظمة حقوق الإنسان، ليبيا وقف التدفق: **الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين**، 2006 الكتاب 18 رقم 5.

[2] نصيرة عليلي،**إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا**،مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماسترفي العلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 2016)، ص30.

القيادة الجماعية، وكان معمر القذافي في هذه الفترة رئيسا له، وقد تركزت كافة السلطات في يد المجلس ويعلنها عن طريق إعلانات دستورية وقرارات وقوانين لا تقبل الطعن أمام أي جهة، حيث تنص المادة (12) من الإعلان الدستوري الذي تم في 1969/09/11 أن: مجلس قيادة الدولة هو أعلى سلطة في البلاد ويمارس اختصاصات السيادة العليا والتشريع، ووضع السياسات العامة للدولة، باعتباره قيادة التنظيم السياسي، وإدارة الحكم في الجمهورية الليبية العربية، ومنه فإن المهام التي يمارسها مجلس قيادة الثورة تتلخص فيما يلي:

_ وضع السياسات العامة للدولة واتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية؛

_ ممارسة مهام السلطة التنفيذية من تعيين الوزراء وإقالتهم والإشراف على السياسات العامة للدولة؛

_ إنشاء المصالح العامة، تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والإشراف على القوات المسلحة.[1]

2_ مجلس الوزراء: يعتبر بمثابة السلطة التنفيذية أي هو أداة لتنفيذ السياسة طبقا للثورة وأوامر من مجلس قيادة الثورة ويكون مسؤولا أمامه أي أن مجلس الوزراء تابع في أعماله لمجلس قيادة الثورة فأعماله وقراراته تتم تحت إشراف مجلس قيادة الثورة ومن مهامه:

_ دراسة وإعداد كافة المشروعات والقوانين وفقا للسياسة التي يحددها مجلس قيادة الثورة وتقديمها له من أجل الموافقة والمصادقة عليها لتصبح قابلة للتطبيق؛

_ يقوم بمهام تنفيذ السياسة العامة للدولة.

3_ الإتحاد الاشتراكي العربي: تأسس الإتحاد الاشتراكي العربي في 1971/06/11 كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا، وتقوم فلسفته على أساس أنه تنظيم السياسي الشعبي الذي بدوره يحقق تحالف القوى، ويقضي سلميا على الفوارق بين الطبقات الاجتماعية الموجودة. أوكلت إليه مساندة النظام الثوري في ليبيا وخلق أيديولوجية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية ويتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من:

_ مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي؛

_ المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من المندوبين عن المحافظات؛

إضافة إلى تنظيم القوات المسلحة والشرطة وهو قائم على مبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة، ويختص بدراسة مناقشات سياسات الإتحاد وخططه العامة وإصدارها ودراسات تقارير مجلس قيادة الثورة من خلال لجنة على مستوى المحافظات والوحدات الأساسية القاعدية، ومدة العضوية فيه ستة

[1] زردومي، مرجع سابق،ص ص 96_97.

سنوات ويجتمع مرة كل سنتين وفي الدراسات الطارئة يطلب من مجلس قيادة الثورة، هو رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس الإتحاد الاشتراكي العربي.[1]

4- اللجان الشعبية:

جاءت اللجان الشعبية في 05 أفريل 1973 بعد خطاب القذافي الذي ألقاه في مدينة زوارة، فحسب معمر القذافي اللجان الشعبية وضعت كوسيلة لتمكين الشعب للتعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة. وأكد رغبته في تشكيل اللجان الشعبية بطلب من كل وحدة جغرافية وإدارية في البلاد لكي تنتخب انتخابا حرا ومباشرا. فبحسب وجهة نظره لتشكيل اللجان الشعبية هو أن يتولى الشعب السلطة عن طريقها بالإضافة إلى المؤتمرات الشعبية والتي أصبحت أداة تشريعية وتنفيذية في كافة المستويات.

المرحلة الثانية : من 1977 إلى غاية 2011

عرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة و تتمثل في :

1 المؤتمرات الشعبية الأساسية: التي من خلالها تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمرا شعبيا، وذلك على أساس جغرافي ولكل مؤتمر حدودا إدارية. وتشمل العضوية في هذه المؤتمرات كل المواطنين، والعضوية هي عبارة عن حق وواجب لمن بلغ سن 18، وتتم مناقشة جميع المواضيع والقوانين والتشريعات في البلد خلال هذه المؤتمرات، وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة تتكون من 5 أعضاء يتم اختيارهم لمدة 3 سنوات عن طريق الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر، وهي بمثابة لجنة إدارية تقوم بتنظيم جلسات المؤتمر، وتتكون من أمين للمؤتمر وأمين مساعد أمين لشؤون اللجان الشعبية أمين للشؤون الاجتماعية وأمين للشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية، ومن بين اختصاصات هذه المؤتمرات:

_ يحق لهذه المؤتمرات إصدار القوانين والتشريعات؛

_ النظر والبث في شؤون الحرب والسلم، وعلاقات الجماهيرية مع باقي الدول؛

_ وضع السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات؛

_ وضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة .

2_ المؤتمرات الشعبية غير الأساسية: وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف باسم " الشعبية "، وتتكون هذه المؤتمرات من أمانة المؤتمر للشعبية وأمناء

[1] نصيرة عليلي، نفس المرجع، ص ص 34_35.

الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، وليس من صلاحيات المؤتمر الشعبي للشعبية اتخاذ أي قرارات، وإنما هو عبارة عن إدارة لصياغة القرارات الخاصة بالشعبية التي لا تتعارض والسياسة العامة.

3_ الاتحادات والنقابات والروابط المهنية: تعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافها وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر، ويقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاغلها المهنية، وتقوم هذه التنظيمات المتمثلة في الروابط المهنية والاتحادات والنقابات باختيار أمانة تقوم بإدارة شؤونها الإدارية والتنظيمية، وأمانات هذه التنظيمات تشكل الاتحادات والنقابات والروابط المهنية العامة لها على مستوى ليبيا، وأعضاؤها هم أعضاء في مؤتمر الشعب العام، حيث يعبرون عن المصالح العامة، ولكن لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة، وينص القانون الليبي فيما يخص هذه التنظيمات على:

_ أن كل مهنة أو حرفة يحتكر تمثيلها اتحاد أو نقابة أو رابطة معينة واحدة فقط؛

_ لا يجوز لهذه التنظيمات القيام بأية نشاطات ليست لها علاقة بشؤونه المهنية؛

_ لا يجوز لها أن تتصرف كوحدة جماعية في عمليات التفاوض والمساومة مع الجهاز الإداري أو النقابات والاتحادات و الروابط الأخرى.[1]

4_ **اللجان الشعبية:** اللجان الشعبية هي تنظيم منبثق عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية، وتعتبر هذه اللجان الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية، وتنقسم إلى قسمين: اللجنة الشعبية العامة، اللجان الشعبية الفرعية.[2]

5_ **مؤتمر الشعب العام:** هو عبارة عن التقاء مؤتمر الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية، وهو يتألف من 760 عضوا فما فوق، ويتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر لمدة 3 سنوات، وذلك من خلال شبكة معقدة من المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وتقوم بإدارة اجتماعات مؤتمر الشعب العام وأمين شؤون المؤتمرات الشعبية وأمين عام اللجان الشعبية وأمين شؤون النقابات والاتحادات المهنية وأمين الشؤون الخارجية، وقد تولى أمانة عدة أشخاص منذ 1977 نذكر منهم (معمر القذافي، عبد العاطي العبيدي، محمد الرزوق رجب، مفتاح الأسطى عمر، عبد الرزاق الصوصاع، الزناتي محمد الزناتي)، وينعقد مؤتمر الشعب العام مرة كل عام على الأقل، وينعقد في الدورات الطارئة والاستثنائية بطلب من أمانته أو ثلثي أعضائه وتتمثل في اختصاصات مؤتمر الشعب العام وأمانته فيما يلي:

---

[1] زردومي، مرجع سابق،ص ص100_101.

[2] نفس المرجع،ص101.

_ متابعة تنفيذ القوانين التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية؛

_ متابعة أعمال اللجان الشعبية؛

_ دعوة الاتحادات والروابط المهنية واللجان الشعبية للانعقاد؛

_ إصدار القرارات المتعلقة باستحداث مؤتمرات شعبية أساسية؛

_ مراجعة وتفسير القوانين واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات؛

_ سحب وإسقاط الجنسية الليبية ومنح اللجوء السياسي.

6_ اللجان الثورية: هي أحد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، والتي تسعى حسب العقيد إلى إبقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها، وهي عبارة عن محصلة للثورة الليبية كلها، واللجان الثورية في ليبيا هي شكل من أشكال السلطة الإدارية التي لا تسعى للوصول إلى الحكم، وولاء هذا التنظيم هو للثورة، وكذلك من خلال إلقاء المحاضرات أو ما يعرف "بالمدرج الأخضر "، وقد انتشرت اللجان الثورية منذ 1978 في جميع المؤتمرات الشعبية والكليات والجامعات والمعاهد، وقامت بنشر نظامها في كافة وسائل الإعلام ومن المهام التي تقوم بها اللجان الثورية ما يلي:

_ تحريض الشعب على ممارسة السلطة؛

_ ترسيخ سلطة الشعب؛

_ ممارسة الرقابة الثورية؛

_ تحريك وتفعيل المؤتمرات الشعبية؛

_ ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات؛

_ حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.[1]

المطلب الثالث: التركيبة الاثنية والقبلية للدولة الليبية

بلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6,597 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2010. بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2,42% وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في الكلم المربع، بينما هي حوالي 1 نسمة في كلم المربع في الجنوب وتصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87% ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13%، ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا وعاملا مهما في أركان الدولة الليبية .

من أكثر القبائل نفوذا في ليبيا: قبائل غرب ليبيا (طرابلس)، قبائل منطقة برقة في الشرق، قبائل منطقة فزان في الجنوب.

[1] نفس المرجع، ص ص102_104.

1_ القبائل الأكثر نفوذا في غرب ليبيا (طرابلس)

قبيلة ورفلة: هي أهم قبيلة في ليبيا بسبب عددها وانتشارها الجغرافي إنها القبيلة السائدة في طرابلس، يبلغ عدد أفرادها حوالي مليون شخص يعيش بعض أفرادها في شمال ليبيا، كما يعيش البعض الآخر في الشرق وفي الجنوب خلال 18 عاما (1975_1993)، قام تحالف القذافي و قبيلة الورفلة بتحويل نفسه تدريجيا إلى قوة مهيمنة مستفيدة من التحالف القبلي الجديد، مهدت الورفلة الطريق لأعضائها للتسلل إلى مؤسسات الدولة في الإدارة والجيش والهياكل الدبلوماسية وخاصة لجان الأمن. نظرا لأنهم شعروا أن القبيلة متورطة جدا مع القذافي فقد بدأ شيوخ الورفلة في التغيير، وقادوا انقلابا عسكريا في عام 1993 انتهت هذه الانتفاضة بالفشل، وكان رد فعل النظام بمستوى من العنف لم يسبق له مثيل، محاكمات وإعدام شخصيات عسكرية رفيعة المستوى، وهدم منازل الضباط المتورطين في المؤامرة، وتهميش قبيلة الورفلة إلى أبعد الحدود.[1]

قبيلة القذاذفة: وهي القبيلة التي ينحدر منها معمر القذافي وتتمركز في منطقتي سبها وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط قرب طرابلس وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.[2] لم تكن قبيلة القذاذفة قوة تاريخية في ليبيا، ويعزى ذلك إلى أنها قليلة السكان، وغالبية أعضائها لم يلعبوا دورا مهما في الحرب ضد الاحتلال الإيطالي ولم يكن للقبيلة تأثير كبير في ظل النظام الملكي، لكن مع وصول معمر القذافي إلى السلطة أصبح أفراد قبيلته يلعبون دورا أساسيا في شؤون البلاد واعتمد على أفراد قبيلته للدفاع عن نظامه ضد أي محاولة للانقلاب، وقام بحل الجيش الذي يراه بأنه أداة الانقلاب السياسي وعزز القذافي في الوحدات الأمنية الخاصة بقيادة أبنائه وأعضاء قبيلته، وجعل قبيلته الأكثر تمثيلا في الجيش.[3]

قبيلة زناتة: هي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي وتتمركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.[4]

2- قبائل منطقة برقة: تتميز منطقة برقة في شرق ليبيا بتكوين قبلي متنوع وتلعب القبائل دورا مهما في المجتمع وتؤثر على المجالات السياسية والاقتصادية في المنطقة .

قبيلة العبيدات: تتألف من حوالي 15 قبيلة فرعية، وهي واحدة من أقوى القبائل في منطقة برقة، استقر أعضاؤها في المنطقة في القرن الثامن عشر بعد صد أولاد علي غرب مصر، تدين قبيلة

---

[1]Mohamed Ben lamma", The Tribal Structure in libya : factor for fragmentation or cohesion ", Fondation pour la Rechrche Stratégique :)2017(p.12

[2]شنتوف، مرجع سابق، ص 5.

[3]Ben Lemma "، The Tribal structure in libya "،p .14،13

[4] شنتوف، مرجع سابق، ص5.

العبيدات بموقعها ومكانتها لخبرتها العسكرية وحمايتها للنظام الديني (السنوسي) لهذا السبب احتلوا جميع المؤسسات الأمنية الرئيسية في المنطقة منذ العصر العثماني، بما في ذلك الجيش الوطني الليبي في حقبة إدريس السنوسي والقذافي.

قبيلة العواقير: هي واحدة من القبائل الأرستقراطيةالتسع للسعديالتي كانت مؤثرة في عهد الملك إدريس ولكن تم تجريدهم من سلطتهم من قبل معمر القذافي، يقطنون جنوب وغرب بنغازي، وهي قبيلة معقدة ومتعددة الأعراق، وكانت بعض فروعها مكونة من الرعاة البدويين، وتنتمي السلطة إلى كبار زعماء القبائل. وعندما بدأت طفرة البترول في خمسينات القرن العشرين، هاجر أفراد من قبيلة العواقير إلى بنغازي للعثور على عمل، على الرغم من ذلك شغل أعضاء القبائل من قبيلة العواقير مناصب عليا في قلب نظام القذافي، بما في ذلك المناصب الوزارية.

قبيلة زواية: قد لا تكون قبيلة زواية أكبر قبيلة في ليبيا لكنها تمثل قوة كبيرة، من خلال موقعها الجغرافي وأعضاؤها منتشرين في جميع أنحاء منطقة برقة، ومن المناطق المحيطة بمنشآت تصدير النفط في خليج السدرة وحتى المناطق المحيطة باحتياطات النفط المناسبة، وكذلك واحة الكفرة، تعرف قبيلة زواية بأنها قبيلة شرسة وبكراهية الأجانب.

3-قبائل منطقة فزان (الجنوب):

قبيلة أولاد سليمان: شهدت قبيلة أولاد سليمان مستويات مختلفة من التأثير طوال تاريخها كانت القوة المهيمنة في سبها وفي جزء كبير من فزان خلال الحكم التركي العثماني(1551_1911)، وطوال الفترة الاستعمارية الإيطالية(1911_1943) وفترة حكم العسكري الفرنسي وأثناء مملكة ليبيا (1951_1969) وخلال الأربعين سنة من حكم القذافي تضاءلت هيمنة أولاد سليمان في فزان لصالح قبيلة القذاذفة وأقرب مؤيديها قبيلة المقارحة.[1]

قبيلة المقارحة: تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئفي الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي وتعتبر هذه القبيلة من أكثر القبائل تسليحا.[2]

قبيلة التبو: هي قبيلة صحراوية بدوية تقليدية تعيش منذ فترة طويلة تمتد على حدود ليبيا الحالية وتشاد والنيجر، لا توجد إحصاءات موثوقة عن حجم القبيلة اليوم، مع تقديرات تتراوح بين 120000 إلى عدة مئات من الآلاف في المجموع، مقسمة بين هذه البلدان، و ما يصل إلى عدة عشرات من الآلاف يقيمون في ليبيا، حيث عاشوا تقليديا في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة جنوب شرق

[1] Ben lamma ", the tribal structure in libya ",p 15_ 18 .

[2] شنتوف، مرجع سابق،ص5.

البلاد، ولاسيما في منطقة تيبستي، على طول الحدود مع تشاد. ويوجد اليوم تركيز مرتفع نسبيا في منطقة الكفرة. ومن الحقائق التي أبلغ عنها على نطاق واسع أن التبو عانوا طويلا من الاضطهاد في ليبيا وكانت هذه المعاملة حادة بشكل خاص في ظل حكم نظام القذافي السابق، عندما كان لسياسات التعريب والتطهير العرقي تأثيرا ضارا على جميع الأقليات غير العربية[1]، ومن أهم العناصر التي يتكون منها السكان هي:

1 العرب: هم الأكثرية العظمى، وقد دخل العنصر العربي إلى البلاد على دفعتين؛ أثناء الفتح الإسلامي في القرن السابع ميلادي يوم تم فتح البلاد على يد عمرو بن العاص حيث استقر عدد من العرب في المنطقة. ثم أثناء انتقال قبائل بني هلال وبني سبيل في القرن الحادي عشر الميلادي حيث استقر عدد من بطون هاتين القبيلتين في المنطقة، ويقل العرب في الغرب بينما يكثرون في برقة، وتتخذ بعض القبائل العربية حياة الارتحال من مكان إلى آخر وراء الكلأ والماء، وتوجد بطون العدد من هذه القبائل في مصر.

2- البربر: وقد كانوا في البلاد قبل الفتح الإسلامي، وينتشر البربر في ولاية طرابلس وخاصة في المدن الغربية منها مثل: زوارة و يفرن وغيرها. معظمهم يتبع المذهب الإباضي، ويعيشون مستقرين في المدن والواحات ولا يتنقلون مطلقا، كما أن لهم لغة خاصة يتكلمونها فيما بينهم، إضافة إلى اللغة العربية التي يجيدونها.

3_ الطوارق: وهم التوارك هكذا أطلق عليهم المسلمون الأوائل، حيث أنهم تركوا الإسلام بعد أن اعتنقوه، ولكنهم فيما بعد حسن إسلامهم، ينتشرون في الصحراء، ويسمون أيضا " بدو الصحراء "، وهم طوال القامة سمر البشرة، يتركزون في ولاية فزان.[2]

4_ الزنوج: هناك عائلات كثيرة موزعة في عموم ليبيا تعود إلى قبائل زنجية بعضهم جاء في فترات تاريخية قديمة عبر تجارة الرقيق ثم تحرروا بعد انتهاء هذه التجارة، وهم موزعون في معظم أرجاء ليبيا وخاصة الجنوب.

5_ اليهود: يعود أول وجود لليهود في ليبيا الحالية إلى ما قبل الميلاد بحوالي 312عام، وتاريخيا فإن البعض منهم قد جاء قديما من فلسطين ومنهم من يعود إلى الهجرات التي قدمت من الأندلس بعد طرد المسلمين واليهود منها.

[1] Laura Van Waas "، The Stateless Tebu of libya ? "، Tilburg university No)2013(10, p. .5

[2] محمود شاكر،مرجع سابق، ص ص61_62.

6_ ليبيون من أصول تركية: يرجع البعض الدخول الملحوظ للأتراك إلى ليبيا في القرن العاشر الهجري، ودخل البعض منهم إلى ليبيا في القرن السادس هجري مع القائد **قراقوش**، ويشار إليهم أحيانا بالكراغلة.

7_ ليبيون من أصول يونانية أو إغريقية: وهم من الجماعات العرقية الليبية قليلة العدد، وهم مسلمون ويعودون إلى أصول إغريقية، ويشار إليهم أحيانا بالكريتليين نسبة إلى قبيلة كريت اليونانية، وموجودون في عدة مدن ليبية مثل بنغازي وطرابلس وغيرها.[1]

أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وبداية من 2007 صارت ليبيا تتكون من 22 شعبية وهي شعبية البطنان، درنة، شعبية الجبل الأخضر، شعبية المرج، شعبية بنغازي، شعبية الواحات، شعبية الكفرة، شعبية سرت، شعبية مرزق، شعبية وادي الحياة، شعبية مصراتة، شعبية المرقب، شعبية طرابلس، الجفارة، الزاوية، التقاط الخمس، الجبل الغربي، نالوت، غات، الجفرة، وادي الشاطئ، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن.[2]

خريطة رقم 01: أبرز القبائل الليبية

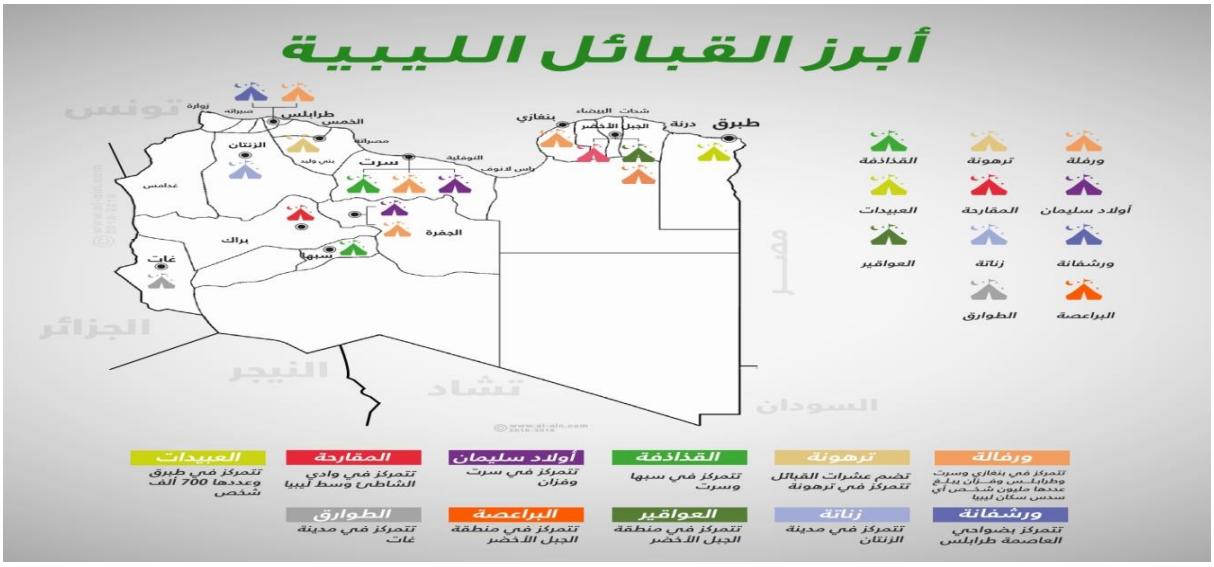

المصدر: https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country

[1] البشير علي الكوت،" الدور السياسي للقبيلة في ليبيا،" مجلة العلوم القانونية والسياسية17(2018)، ص ص98_99.

[2] التقسيم الإداري في ليبيا، تم استرجاعه في7سبتمبر2020 من الموقع: http://ar.m.wikipedia.org/wiki/

خريطة رقم 02: خريطة ليبيا السياسية

المصدر: https://arabic.mapsofworld.com/libya

المبحث الثاني: مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي

يتشكل النسيج الاجتماعي في ليبيا من عدة قبائل متآلفة وتتعايش فيما بينها في مناخ السلم الأهلي الذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة ومتضامنة بعيدا عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضى. وترتبط القبائل رغم تعددها بعلاقات مصاهرة ومصالح متينة يصعب اختراقها أو تمزيقها على الرغم من التحولات السريعة في نمط العيش، وعلى رغم التحضر الذي عرفه السكان، فإن المجتمع الليبي ظل رهين تركيبة قبلية. فالقبيلة كمرجعية سوسيو ثقافية ظلت تمثل هوية ضاغطة، وجدت لها مكانتها في بناء الدولة، وإن ظلت تتحرك تحت أغطية عديدة مراوحة بين الكمون والظهور.

المطلب الأول: القبلية وخصوصية بناء الدولة في ليبيا

يتميز التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا قبل عام 1969 بالحضور المكثف للقبيلة فقد لعبت الحركة السنوسية دورا مميزا، كإطار إيديولوجي ديني في توحيد المجتمع الليبي في أربعة مقاطعات تضم مجموعات قبلية مركزية، وسرعان ما تدعمت تلك الوحدة الروحية بتوحيد المقاومة ضد الاحتلال

الإيطالي[1]. أما النظام الليبي في بداية عهد القذافي فقد اعتبر الولاء للقبيلة جرما، حيث سعى القذافي إلى تقويض النظام القبلي الذي اعتبره متخلفا ومرتبطا بالممارسات الملكية الرجعية. فبعد فترة قصيرة من حكمه اتخذ سلسة من الخطوات لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل، كما قام بعزل جميع المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على أساس قبلي. لكن وعلى الرغم من أن القبيلة قد هوجمت في مواقف عديدة واعتبرت مظهرا من مظاهر التخلف، كما أصبح الحديث عنها غير مرغوب فيه، لكن العودة إليها والإشادة بها تظهران دائما، وخصوصا حينما تحصل صراعات داخلية على السلطة وهذا ما حصل عام 1995حينما وقع تململ داخلي دفع إلى استنهاض الولاء القبلي في الجهات بشكل لافت للانتباه.

وهكذا فإن المعطى القبلي لم يستمر في الوجدان الجماعي والتنشئة الثقافية للفاعلين فقط، كما حدث في بلدان أخرى وإنما قامت عملية تداخل بين الدولة والمجتمع الليبيين على جدلية التعايش بين القبيلة والدولة بشكل تجسده عدة ظواهر مثل توزيع المناصب والثروات على ممثلي القبائل الكبرى وتقسيم السلطات حسب اتفاق ضمني توازني، وهذا ما يجد تفسيره في رفض التنظيم الحزبي ومقاومة المؤسسات. ولا تفتأ المتابعة المتأنية والتحليل المعمق لهذه الازدواجية وذلك التناقض يكشفان عن جوهر الموقف وحقيقة الوعي لدى الدولة الليبية. تؤدي بنا هذه المتابعة إلى تغليب الممارسة على الخطاب، واكتشاف أن القبيلة هي المفتاح الأهم لفهم آليات البناء الاجتماعي الليبي من خلال المؤشرات التالية:

_ تداخل الأدوار لدى الفاعلين لا يخفي أولوية الولاء القبلي والعشائري لديهم؛

_ وجود ردة فعل على الفشل الأيديولوجي للدولة بالرجوع إلى القبيلة، فضلا عن فشل برامج التحديث، خصوصا حينما يستمر الفراغ المؤسساتي (أحزاب، نقابات، جمعيات ...)؛

_استمرار خضوع عمليات الانتداب السياسي والأمني لاعتبارات قبلية، وصعوبة الخروج من ذلك بسبب ظاهرة التسلح الشعبي؛

_ الاعتماد في الحكم على التحالفات القبلية؛

_ تراجع دور النخب وإلغاء التعددية الثقافية، كل ذلك أدى إلى سيطرة القبيلة؛

_ استمرت الأعراف القبلية والقيم البدوية داخل المنظومة الاجتماعية، على الرغم ظاهرة التحضر السريع؛ وقد أورد جون ديفيز (J.Davis) عدة أمثلة على استمرار اللجوء إلى العرف والعادة مثل قوانين الدية والمصالحة و توسطات الشيوخ بين المجموعات القبلية في منطقة الزوايا وجيرانهم (الجدابية والكفرة).

[1] بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة، ص97.

ويمكن القول إن هذه الخصوصية هي التي جعلت القبيلة تتدخل في الروابط الأسرية بشكل صارخ، فهي شرط من شروط تعريف الفرد، وهي شرط الترقي إلى المراكز القيادية وهذا ما جعلها تمثل أداة للتغيير السياسي، وكلما لوحظت صراعات داخلية حول السلطة سرعان ما يتم الاستنجاد بالقبيلة ويتم تجنيدها والتهديد بها. إن القبيلة في هذا النظام تتحول إلى وسيلة احتماء للفرد من الدولة، ووسيلة للدولة للاحتماء من الفرد. إن استمرار حضور القبيلة في المجتمع الليبي تشكل نوعان من أسباب التماسك الاجتماعي وقوة حضور البنية العائلية وهيمنة النزعة الاستقلالية، وهي عناصر إيجابية لا يمكن التنكر لها.[1]

المطلب الثاني: دور القبيلة أثناء حكم القذافي

لم يمضي وقت طويل على استلام القذافي حكم ليبيا حتى بدأ النظام الجديد يعتمد على القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة وذلك من خلال زياراته لزعماء القبائل، كما سعى القذافي للعب على الخلافات بين القبائل وعلى شراء الولاء القبلي، فنظرا لضعف قبيلته من حيث العدد الذي لا يتجاوز 100,000 فرد فقط،[2] دعم النظام السياسي الليبي بعض القبائل ليجعلها سندا لنظامه الدكتاتوري من خلال مجموعة من الإجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل لـ " القائد " في مختلف المناطق وذلك بتقديم الهدايا، وتنظيم مهرجانات الفروسية خاصة في أوقات الشدة لزيادة الدعم، وكذلك في بعض الأحيان توفير لهم وسائل الإعلام، لكن لم يستنكف معمر القذافي بنظامه السياسي عن استعمال منهج العقوبة الجماعية وذلك مثلا بسجن أبناء القبائل، نفي زعمائها ومتابعتهم وملاحقة أسرهم أو بالدفع بشباب القبائل إلى أتون الحرب مع تشاد خاصة في ثمانينات القرن الماضي الذين لم يرضوا ولم يدعموا سياسة الدكتاتورية.

كان استعمال النظام الليبي القبائل بمثابة الملجأ الذي يمكنه في ظل التحالفات الخارجية الراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية وأهمها العلاقات القبلية. فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى من أجل الانتماء مثل الأحزاب السياسية، النقابات المختلفة، الجمعيات والمجتمع المدني. فمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية (الجماهيرية) تقتضي إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه إلى توظيفها وتجنيدها، فالنفوذ القبلي لم يختفي عن المشهد السياسي.[3]

---

[1] بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة**، ص ص98_100.

[2] صادق حجال، **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014، ص78.

[3] نصير عليلي، مرجع سابق، ص24.

من المعروف أن الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا ظلت تتمحور حول "أمانة المؤتمر الشعبي" من جهة و"اللجنة الشعبية" من جهة أخرى، لكن ذلك أردف بتنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل "روابط شبان القبائل" التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس وقد تم في عام 1988 تشكيل ما يسمى " بالنوادي القبلية "، بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، التي بتراكمها يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية وكانت هذه النوادي تهدف إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة. وهي نفس الأهداف التي وضعت لتنظيمات " القيادات الشعبية والاجتماعية"، المجسدة للنماذج المثالية وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضة ومواجهتها. وفي مقابل روابط الشباب، تم إنشاء تنظيم " الحرس الشعبي "؛ الذي يضم كبار السن من القبائل، يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام وما يسمى بـ " مكتسبات الثورة ". ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات ومادية رسخت العلاقات الزبونية ولم يكتفي القذافي بهذه السياسات، بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دءوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف خصائص الجماعة القبلية وتاريخها، وتفضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، والهدف الأساسي من الزيارة حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون إمكانية تمرد الأفراد.[1]

وفي 1990/03/11 أصدر القذافي من " مؤتمر الشعب العام " وثيقة الشرعية الثورية حيث منح نفسه بموجبها الحق في ممارسة التوجيه الثوري للجان والمؤتمرات الشعبية والمؤتمر الشعبي العام، كما قام بإضعاف الجيش، حيث أصبحت المناصب العليا داخل الجيش توزع على أساس قبلي، وليس على أسس وطنية بل أصبحت المؤسسة العسكرية عبارة عن ميليشيات شعبية وكتائب تابعة له عن طريق قبيلته وعائلته، وأصبحت لعائلة القذافي مكانة سامية فوق المحاسبة والمساءلة.

ومن الطبيعي في ظل هكذا وضع أن تظهر معارضة للآليات التي يحكم بها القذافي ليبيا، وهنا لم يتوانى القذافي بممارسة القمع الشديد ضد كافة رموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ أوجه في التسعينيات من القرن العشرين مستغلا الحظر المفروض على ليبيا ناهيك عن دور القذافي في انقسام المجتمع الليبي إلى عدة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض، من خلال دعمه لبعض القبائل كآلية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة مع اعتماده أيضا على العوائد النفطية لشراء ولاءات شيوخ القبائل. كل هذه السياسات والخطوات جعلت ليبيا تعيش تحت سيطرة نظام سياسي عسكري يحتكر عملية صنع القرارات التي انحصرت في شخص القذافي.

[1] محمد نجيب بوطالب،**الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، " المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (معهد الدوحة) (2011): ص10.

واتبع القذافي سياسة البدونة، وهي سياسة اعتمدت على الارتكاز على القبلية كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة، حيث قام بتشجيع الطقوس البدوية والريفية المرتكزة إلى القيم القبلية المتعلقة باللباس والموسيقى والأعياد، وهو ما كان واضحا للجميع في نمط اللباس الذي كان يرتديه القذافي واستخدامه لرمزية الخيمة ولقائه العديد من ضيوفه في الصحراء وداخل الخيام، وسعى القذافي للعب على الخلافات بين القبائل وشراء الولاء القبلي وبدأ بسبب ضعف قبيلته من حيث العدد بناء التحالفات مع القبائل الأخرى، كقبيلة المقارحة وقبيلة الورفلة. قبل محاولة الانقلاب قام القذافي بالانتقام بوحشية من قبيلة الورفلة، حيث قام بإعدام ومعاقبة عائلات الضباط الذين شاركوا في الانقلاب، لتصبح بعد ذلك قبيلة الورفلة مهمشة إلى أبعد الحدود.

أدى اعتماد القذافي تسييس القبيلة، إلى تهميش الفئات الضعيفة والمعارضة له، وخاصة في الشرق وبدأت ظاهرة التمايز المناطقي، حيث حرمت مدن الشرق من أبسط الأشياء في ظل الثراء الفاحش لمدن الغرب التي كانت القبائل المساندة للقذافي تتمركز فيها، لذلك ليس غريبا أن الثورة الليبية عام 2011 انطلقت شرارتها من الشرق. فالقذافي أقام في ليبيا نظاما ودولة تسلطية، شعبوية قائمة على المصالح الخاصة للنخب الحاكمة، ولم تقدم حلولا لأبرز المشاكل السياسية في ليبيا، والمتمثلة في الموروث الأليم لفترة الاحتلال الإيطالي، أو الاستبداد وضعف الدولة في عهد الملكية السنوسية تحت حكم محمد إدريس السنوسي أو الهويات الهوية والقبلية المترسخة في المجتمع الليبي، وثقافة اللا دولة التي هيمنت على التفاعلات السياسية والاجتماعية في ليبيا.[1]

وقد شكل العقيد معمر القذافي نموذجا للحاكم الدكتاتوري المستبد الظالم الذي حكم الشعب الليبي بيد من حديد الأربعة عقود وأكثر ففي عهده ارتكب أكبر الجرائم ونفذت الأعمال الشنيعة والقطيعة بحق شعبه. كما لجأ إلى سياسة تكميم الأفواه وضرب الحريات الديمقراطية واختزال الدولية الليبية في شخصه ولم يسعى يوما إلى بناء دولة عصرية حضارية ومدنية ديمقراطية، ولم يعمل على إقامة المؤسسات والبنى الهيكلية لليبيا. فطوال فترة حكمه تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربعة ركائز أساسية: الثورة القومية المساواة، العدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية والقيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية.

وقد استطاع القذافي طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسات "فرق تسد" والتبشير بمجموعة من الأفكار شديدة العمومية التي تضمنها كتابه "الكتاب الأخضر" وما عرف بـ "النظرية العالمية الثالثة" والتي استمدها من الأيديولوجيات المختلفة (عربية، إسلامية، اشتراكية)، ومن خلال

[1] فاتن أحمد برهم الجرف،**أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا (2010-2015)**، رسالة مقدمة لنيل شهادةالماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة الأزهر_ غزة ،2017 ، ص ص90_92.

القيم الأساسية للثقافة الليبية، والتي استطاع تأطيرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية والتي هي بمثابة السلطة التنفيذية.[1] وتتكون من مجموعة الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانهم بأفكار العقيد معمر القذافي وأطروحات " الكتاب الأخضر " والتي أنشئت عام 1973، لقد لعبت اللجان الثورية دورا مهما في العمليات السياسية في ليبيا خلال العقود الماضية.[2]

وخلال التسعينيات، ومع صراع النظام ضد التحديات التي طرحتها فرض العقوبات الدولية زاد الاعتماد على البنى القبلية، وقام القذافي سنة 1997 بإحياء قانون العقاب الجماعي أو ما يعرف بـ: "ميثاق الشرف" مع توقيع قادة القبائل عنها وتعهدوا بمقتضى الوثيقة بالولاء للنظام الثوري والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة للنظام، ويكمن بموجبها حرمان عائلة أو قبيلة وأي مرتكب جريمة من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية لا تتوقف العقوبات عند هذا الحد وحسب وإنما تتجاوزها لتتضمن عقوبات قطع المياه والكهرباء.ويمكن القول أن هذه الهياكل القبلية ومن خلال المهام التي أوكلت وأسندت لها أدت إلى حالة إحباط مجتمعي تنامي على عقود من الزمن وأفضت إلى تهرئه مجتمعية وفوضى وحساسيات بين القبائل وبهذا تحولت ليبيا إلى جغرافيا شاسعة من العداوات ومشاريع الثأر.[3]

المطلب الثالث: دور القبيلة في الانتفاضة الليبية

ساعدت تركيبة المجتمع الليبي القبلية على إنقاذ البلاد من التفكك الاجتماعي بعد انتفاضة فيفري2011 في ظل غياب مؤسسات الدولة وأجهزتها وانهيار النظام السياسي، فقد كان النسيج القبلي المتماسك الذي تسوده قيم التضامن الاجتماعي والقيم الدينية المعتدلة التي ترفض مختلف أشكال التفرقة والتشدد حصنا منيعا ضد تفكك المجتمع وانهياره.

وقد بدأت الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011 تأثرا بالأحداث في تونس وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية، لكن دون جدوى إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 فيفري 2011 وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 شخص وخاصة الشباب الذين نزلوا للتعبير عن احتجاجاتهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي 17 فيفري واجهت الشرطة المتظاهرين

[1] عبد الرحمان هزيل، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011_ 2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماسترفي العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر _ الوادي، 2017، ص ص26_27.

[2] نفس المرجع،ص27.

[3] أم هاني حبشي وفايزة حنافي،**تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماسترفي العلوم السياسية،جامعة زيان عاشور الجلفة 2017، ص 92.

بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فسقط العديد من القتلى، وقد قدرت المنظمات الإنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل.

وقد فشلت أجهزة القذافي في قمع المقاومة، فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، في محاولة حشد الغرب ضد الشرق، مع ذلك أضعف انضمام سكان المناطق الغربية في الزنتان وانضمام سكان المدن الساحلية مثل: مصراتة و الزاوية إلى الاحتجاجات الأساس المنطقي لادعاءات النظام.

كان حجم المشاركة في الانتفاضة كبيرا إلى درجة عجزت أجهزة الأمن عن مواجهتها ففتح القذافي سجون منطقة بنغازي كلها وأخرج مجرميها وأصحاب السوابق ووزع عليهم السلاح ومنح كل واحد منهم مبلغ 5000 دينار كما قام أحد رجاله بتوزيع سيارات لتفريق المتظاهرين. ثم تصاعدت الاحتجاجات بين صفوف المتظاهرين وقابلوا عنف النظام بالعنف فأحرق المتظاهرون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف والخسائر التي تكبدوها، مراكز الشرطة مرددين عبارة " يسقط النظام " وهتافات تطالب برحيل النظام وإقامة نظام ديمقراطي. وخلال ثلاثة إلى أربعة أيام كانت جميع المدن من بنغازي إلى الحدود المصرية شرقا قد أصبحت في يد المنتفضين ثم خرجت مظاهرات في طرابلس تاجوراء والزاوية ونالوت، ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى نزاع مسلح بين الشرق و الغرب.[1]

وظل الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي منذ اندلاع ثورة 17 فيفري، عنصرا فاعلا متأثرا بما فرضته فترة ما بعد الاستقلال وبعد انقلاب عام 1969 في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، وبمقدار ما تنهض المشاعر الوطنية وتتوحد المطالب الشعبية في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الإقليمي، نلمس بعض الحضور لهذا المعطى وتدخلاته السياسية، وهو حضور نلمسه لدى النظام أكثر مما نلمسه لدى المعارضة، وهذا الأمر طبيعي لأن خاصية التوظيف السياسي للبنى التقليدية ظلت متلازمة لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه.

وتجلى هذا الاستقطاب من خلال استنزاف الرصيد القبلي إعلاميا وعسكريا وسياسيا لتحريك المدن، فانطوى خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه معتمدا على إثارة النعرات، وعلى عد الثائرين على النظام " مجموعة إرهابية ومتواطئة تهدد استقرار ليبيا ". كما تندرج في هذا الاتجاه ظاهرة " المؤتمرات القبلية " التي كانت تعد دوريا وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف وراء الثوار متوسلة عدة ذرائع، أهمها رفض التدخل الغربي، ولعل

[1] حبشي، مرجع سابق، ص ص81_83.

في هذا التوجه ما يدفع إلى تحليل استراتيجيات الحشد السياسي لدعم الدولة، بالاستناد للبعد الديني، الذي يمثل نقطة حمراء لدى الشعب الليبي، يسعى النظام من خلالها إلى إحراج خصومه وجيرانه.

كما ينسحب التوظيف السياسي للمعطى القبلي على علاقات النظام بالخارج، وبخاصة المحيط الإفريقي حيث أدت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدعم إلى تحريك رصيد علاقات النظام القائمة على ما يمكن تسميته "سوق المواقف السياسية" التي أصبحت تتوازى عسكريا مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة.

أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي، فرغم ما يبدوا فيه من تحاشي ذكر المعطى القبلي، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية، بالحديث أحيانا عن بعض الدعم والولاء الذي تقدمه القبائل الليبية لقد تميز هذا الخطاب؛ في هذا المستوى بنوع من الذكاء وبكثير من الموضوعية السياسية مقارنة بالخطاب الرسمي المتهافت بسبب شعبويته المعروفة، ومع ذلك فقد أعلن المجلس الوطني الانتقالي في بدايات شهر ماي 2011 عن تلقيه دعما من خلال"بيان ستين قبيلة ليبية"، مقابل ترويج النظام لفكرة مفادها أنه يتلقى الدعم من حوالي ألفي قبيلة. كما أعلن إعلان المعارضة عن تلقيه بيانات من بعض المناطق ومنها "بيان مساندة قبائل الصيعان والجبل الغربي" يوم الإثنين 2 ماي 2011.

يمكن تفسير نزوع الثورة إلى التهميش البنى القبلية، بطبيعة هذه الثورة التي تطرح نظاما ديمقراطيا بديلا يعد بأنه سيعطي للمؤسسات المدنية الأولوية في تشكيل هوية المجتمع الجديد. وتبين طبيعة الانتماءات القبلية لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وقيادات الثوار أن الثورة تمثل في مفهومها أغلب المجموعات القبلية الليبية. أما ما يبدوا من المواقف المنفردة التي كانت تعلن عنها بعض وسائل الإعلام، وبطرائق يشوبها اللبس وتضعف فيها البراءة الإعلامية، فهي في أغلبها تندرج في سياق ردود الفعل على الأحداث الدامية، أهم مثال على ذلك إعلان قبيلة العبيدات وهي قبيلة أبوبكر يونس الذي اغتيل، أنها ستتولى التحقيق في حادثة الاغتيال واتخاذ الموقف الملائم. ما يجب التنبيه إليه هو أن ما ينسب من المواقف إلى بعض القبائل في خضم الأحداث المتسارعة، خلال الفترة الأولى من الثورة، وما تميزت به من هيمنة الإعلام الرسمي على الساحة لا تتعدى مواقف العائلات، فاللافتات والشعارات التي تعرضها أجهزة الإعلام، وبخاصة الرسمية منها لا تعبر بالضرورة عن مواقف متبلورة حقا لقبائل أو مجموعات محددة يمكن أن تبنى عليها تحليلات دقيقة.[1]

[1] يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادةالماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص ص 98_100.

وقد نشأ المجلس الوطني الانتقالي وهو هيئة رسمية من رحم الانتفاضة وتهدف إلى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تقضي إلى ديمقراطية ليبرالية وتكون المجلس من 31 عضوا يمثلون مناطقهم المختلفة تم اختيارهم من مجالس محلية تم إنشاؤها بعد الانتفاضة.[1] والمجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع الساسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية. ويتكون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت من ممثلين عن المجالس المحلية ويراعي في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثلها، وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية، ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس.[2]

ويهدف المجلس لتأكيد سيادة الشعب الليبي على كامل أراضيه، وقد جاء استجابة لمطالب الشعب الليبي وتحقيقا لإرادته الحرة وللمجلس الوطني مجموعة من المهام تتمثل في:

_ ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين؛

_ تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن؛

_ تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية؛

_ الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية الحدود الليبية؛

_ الإشراف على انتخابات جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي؛

_ تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة؛

_ تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.[3]

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح المجلس الوطني مقعدا بالمنظمة الأممية في تصويت شهد تأييد 144 عضوا ومعارضة 17 عضوا، فيما امتنع 15 عضوا عن التصويت وتم

---

[1] حبشي، مرجع سابق، ص83.

[2] **دستور ليبا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012**، المادة 17 والمادة 18، ص 5.

[3] تقرير الجزيرة حول المجلس الانتقالي في ليبيا، تم استرجاعه في 7سبتمبر2020 من الموقع:
?https://www.google.com/search

الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا للشعب الليبي من قبل 90 دولة، في حين أن الإتحاد الإفريقي رفض الاعتراف به وأعرب بالتزامه بخارطة الطريق التي وضعتها ليبيا والتي تدعوا إلى تشكيل حكومة شاملة في البلاد. هذا وقام مجلس الأمن الدولي برفع العقوبات المفروضة على الأصول الليبية، كما أعلن عن تشكيل بعثة أممية لمساعدة ليبيا على استعادة الأمن وبدأ التعافي الاقتصادي.

وبهذه الحلول، أعطت الانتفاضة الليبية نموذجا غير اعتيادي عوض عن غياب قيادة سياسية موحدة في بداية الانتفاضة، حيث بدأ التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام.[1]

لقد كان للدافع السياسي لتحقيق الديمقراطية ومقاومة الاستبداد الأثر الفعال في هذه الثورة، التي اندلعت في أغلب مناطق القطر الليبي وبمشاركة كل المجموعات تقريبا. لكن خصوصية هذا الحراك ظلت تطبع المشهد القبلي الليبي الذي لم تهدأ تحركاته، ولم تتوقف تحالفاته أثناء تطور الأحداث السياسية والعسكرية التي أفضت إلى توسيع دائرة نفوذ الثورة الجديدة كما تميز المشهد منذ بداياته باصطفاف واضح وانحياز جلي لجانب الثورة لدى المجموعات القبلية، التي انشق أبناؤها القياديون عن النظام، ولذلك تميز الولاء للمجلس الوطني الانتقالي بطابع الانضمام المناطقي والجماعي.

ويتميز المشهد القبلي في صورته الراهنة بنوع من الانقسام لدى بعض القبائل، وخاصة بالنسبة إلى المجموعات القبلية بين شرقي البلاد وغربها.

توزيع القبائل الليبية حسب الموقف من النظام

أنصار الثورة (المعارضة):

العبيدات _ البراعصة _ ورفلة (الشرق) _ ترهونة (الشرق) _ الزنتان _ الرحيبات _ كاباو _ أدرسة _ نالوت _ الغزايا _ جادو _ يفرن _ القلعة _ ككلة _ العواقير (بنغازي) _ التوارق _ شكشوك _ زوارة _ الزاوية _ مصراطة _ الفرجان(الشرق) _ قبائل مصراتة _ زليطين.

الموالون للنظام:

القذاذفة _ أولاد سليمان _ ورفلة (الغرب) _ ترهونة الغرب _ امسلاتة _ العمامرة _ المعدان _ الحرابة _ ورشفانة _ المشاشية _ تاورغة _ المقارحة _ أولاد يوسف _ النوايل _ الصيعان _

[1] حبشي، مرجع سابق، ص ص84_85.

العجيلات _ الرقيعات _ الريانية _ القواليش _ الأصابعة _ الفرجان (سرت و ترهونة) _ قبائل الخمس _ زليطين.[1]

[1] بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية**،ص ص 13_15.

الفصل الثالث:

تحديات ومستقبل الدولة في ليبيا

الفصل الثالث: تحديات ومستقبل بناء الدولة في ليبيا

تشهد ليبيا تدهورا في الوضع السياسي والأمني بعد انتفاضة 17 فيفري 2011 وإسقاط نظام القذافي، رغم تعاقب الحكومات الانتقالية وتنوع المبادرات السياسية لإيجاد توافق سياسي بين مختلف الأطراف الليبية، ساهم في تكون مجموعة من التحديات التي تواجه الليبيين في الوقت الحاضر وفي المستقبل، الأمر الذي سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال التطرق لتحديات التنوع القبلي والتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، واقتراح سيناريوهات مستقبلية للوضع الليبي.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا.

تواجه ليبيا العديد من التحديات والتي تقف في وجه إعادة بناءها، هذه التحديات التي تراوحت بين التنوع القبلي والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحديات قد ترهن مستقبل بناء الدولة الليبية الجديدة لما بعد الثورة أو تأتي على ما تبقى منها.

المطلب الأول: التنوع القبلي

يعتبر التنوع القبلي ميزة المجتمع الليبي منذ القدم، فالطابع القبلي لم ينصهر بعد في بوتقة الدولة كإطار منظم وكمنطق مؤسساتي لتسيير شؤون الشعب كأحد أركان الدولة المعاصرة، وهذا رغم تعاقب الأنظمة السياسية في تاريخ ليبيا الحديث، فالقبيلة عامل مهم في الحياة السياسية الليبية بحيث يتراوح تواجدها بين الإقصاء والتوظيف، وذلك بما يخدم مصالح نظام الحكم القائم، وهذا ما ظهر جليا في الفترة الجماهيرية، غير أن سوء توظيفها وتنظيمها في إطار مؤسساتي أهلها لتكون إحدى التحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا في المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط نظام معمر القذافي.فهذا التنوع جعل البيئة الاجتماعية هشة وساهم في تعدد الولاءات الأمر الذي يؤدي إلى توفر البيئة المناسبة لمشاريع تقسيم ليبيا لثلاثة مناطق كما كان في العهد الاستعماري، أو تقسيمها لأكثر من ذلك بحسب تضارب المصالح وتعدد الفواعل في البيئة الداخلية، الإقليمية والدولية.

بالعودة للمرحلة الانتقالية، فإن الوضع السياسي غير المستقر في ليبيا رغم مرور سنوات من الانتفاضة 2011، مرده إخفاق تصور القادة الجدد في تحقيق انتقال سلس، مع صعوبة تجسيد الخطة الانتقالية التي رسموها رغم تعاقب الحكومات الانتقالية وهذا بفعل الصدامات المباشرة بين الفرقاء الليبيين نظرا للتنافس بين ممثلي المجالس المنتخبة على أساس المصالح الضيقة المستندة على الانتماء القبلي أو المناطقي، الأمر الذي أنتج تحديات ما كانت لتحدث لو تم تغليب منطق الحوار والمصالحة منذ البداية على التنافس والتنازع، نظرا لتميز المشهد الليبي بالتناحر والاضطرابات والتشرذم السياسي مما يعزز احتمال الانقسام بين النخب السياسية وحتى بين المدن الليبية كما كان قبل الاستقلال مما يرهن وحدة ليبيا ويشكك في إمكانية إبقائها موحدة.

إن تركة معمر القذافي لليبيين بعد انهيار نظامه الذي دام لأكثر من أربعة عقود ستحمل عديد الجوانب السلبية على مستقبل ليبيا، بحيث أن سياساته أنتجت تدميرا لمؤسسات الدولة، واحتقار للثقافة المؤسساتية وسيادة القانون، وعدم الشعور بالانتماء للمجتمع والدولة بفعل إعلاء الفكر القبلي، وهو الأمر الذي لاحظته أستاذة العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا بنيويورك وعميدة الجامعة الأمريكية بالقاهرة " **ليزا أندرسون** " **Lisa Anderson** في كتابها حول " **القذافي و معارضيه** " المنشور في 1986، وذلك قبل انهيار النظام بقرابة 25 سنة، حيث اعتبرت أن تركة القذافي ستتطلب نظاما جديدا لمواجهة سلبيات ثورته، إذ تقول: " **سياسات القذافي الخاصة قد حددت إرث نظامه في ليبيا، وسوف تكون هناك حاجة إلى نظام جديد للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ثورته...**"، فتركته تبدو أكثر خطورة على المستوى المناطقي والعشائري، في ظل ازدراء النقابات العمالية وتحريم الأحزاب السياسية وغياب المجتمع المدني، الأمر الذي عزز التناقض في نظامه ما بين خطاب وأيديولوجية تدعوا الشعب لأن يحكم نفسه بنفسه وبين واقع يعكس ميزتي القمع والديكتاتورية.[1]

فالقبيلة كما سبق وتم ذكره كانت عاملا مهما في المعادلة الليبية وستظل في المرحلة الانتقالية وكذا في مستقبل ليبيا، إذ يمكن أن تمثل الامتياز والتحدي في آن واحد، وذلك من خلال طريقة توظيفها في هذه المرحلة، بحيث سيكون نفوذها امتيازا ومدعما لعملية التحول الديمقراطي، فنفوذها يساهم في حماية الهوية الوطنية مع المحافظة على التنوع الهوياتي، خاصة أن لها شرعية ويدين أعضائها بالولاء لها فيسهل خضوعهم لقوانينها الأمر الذي يدعم مسار البحث عن الأمن والاستقرار المفقود منذ انتفاضة 2011، غير أن نفوذها فكرا وثقافة قد يمثل في البيئة الليبية تحديا وعائقا أمام مسار عملية بناء مؤسسات دولة ليبيا الناشئة وتضعف تواجد الدولة وقوتها، وذلك في حال ما إذا تم إقصائها أو شعرت أن وجود الدولة يقلص نفوذها، أو أن هذه الدولة لا تملك ميكانيزمات لاحتوائها لضعف مؤسساتها، أو أنها تتعامل مع القبائل بمنطق التمييز والتفرقة بينها كما كان في عهد الجماهيرية، الأمر الذي سيفجر النزاع بين هذه القبائل تحت مبرر الرغبة في الوصول للسلطة أو استرجاعها لمكانتها المسلوبة، وهي احتمالات تفتح المجال لعودة هيمنة الفكر القبلي على المشهد السياسي في البلاد، الأمر الذي يتنافى مع أبجديات دولة المؤسسات. فهذه الاحتمالات هي نتيجة الشرعية التي تملكها هاته القبائل والتي تفوق شرعية القانون والدولة، نظرا لدورها في تاريخ ليبيا في إشعال النزاع السياسي والعسكري في البلاد أو المساهمة في حله، خاصة وأن التسلح متاح ومسموح في القبائل مما يعزز المخاوف حول نشوب النزاعات في ظل غياب جيش نظامي يحفظ الأمن

[1] نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012 _2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراهفي العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2017، ص ص245_246.

والنظام، ومنه فعلى صناع القرار في ليبيا الجديدة أن يكونوا على مستوى من الوعي بأن القبيلة سلاح ذو حدين، قد تساهم في إرساء العمل والبناء الديمقراطي أو في إجهاضه.[1]

المطلب الثاني: التحديات السياسية والأمنية

بينت فترة ما بعد سقوط القذافي وضعية ليبيا كبلد غير مستقر تسوده التنافسات السياسية والإيديولوجية ما ينذر بدخول البلاد للمجهول حيث أفرز هذا الوضع ظواهر عديدة أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن ومن أبرز هاته التحديات ما يلي:

أولا: التحديات السياسية

تختلف وتتنوع التحديات السياسية في ليبيا والتي سنعمل على إدراجها على شكل نقاط:

_ طبيعة نظام القذافي وما انجر عنه وذلك من خلال تبلور طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع نفسه، ومنه نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة وفقدان الثقة بين النخب وفقدان الثقة بين المكونات، ونختصر الحالة في ما يتم تداوله في الشارع الليبي: "سقط الطاغية لكن بقيت كل مؤسساته وثقافته الاستبدادية"؛

_ القاعدة العسكرية التي تتمتع بها معظم الأحزاب في ليبيا أي أن هذه الأحزاب تمتلك كتائب مسلحة خاصة بها وتابعة لها ما يجعل العمل السياسي غير بعيد عن التهديد والعمل العسكري؛

_ صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت راية موحدة وسلطة مركزية مسيطرة وهذا راجع إلى البيئة القبلية وكذا التوجهات السياسية التي تتوجه إليها كل قبيلة؛[2]

_ فرض قانون العزل السياسي والإداري وتبنيه كبديل للمصالحة الوطنية، أدى إلى انتكاسة حادة في المسار الديمقراطي، إضافة للدور السلبي الذي سيلعبه في مسار المصالحة الوطنية.[3]

هذه التحديات من جهة تقابلها تحديات سياسية أعمق تحدث أو حدثت في ليبيا بعد ما يعرف باتفاق الصخيرات سنعمل على إدراجها بدورها على شكل نقاط وهي كالآتي:

_ غياب الأغلبية من وفد المؤتمر العام بطرابلس عن حفل التوقيع في مؤتمر الصخيرات بعد رفضهم للمسودة، وعملوا على مطالبة المؤتمر في رسالة خاطبوا فيها المبعوث الأممي في ليبيا "بيرناردينو ليون" بإعادة النظر في المسودة وإدخال تعديلات عليها معتبرين أن هذه التعديلات ضرورية لنجاح الحوار وتحقيق مخرجات عملية تنصف جميع الليبيين؛

---

[1] بن بتقة، **مرجع سابق**، ص248.

[2] حمزة يوسف، **تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011_2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016، ص ص60_61.

[3] أحمد علي الأطرش،" المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية"،(ورقة مقدمة في ندوة حول الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات طرابلس، 13جوان،2015).

_ إشكالية المقر العام للقيادة العامة للجيش الليبي وكذا مشكلة مقر حكومة التوافق أيضا، التي تطرح نفسها بقوة خاصة وأن الأطراف المعارضة للاتفاق تعهدوا بمنع السيد فايز السراج من دخول طرابلس، هنا يمكن أن نصوغ تهديدات رئيس الحكومة في طرابلس خليفة الغويل، التي أكد فيها أن الشعب الليبي لن يسمح لحكومة السراج من دخول العاصمة، غير أن إعلان أطراف أخرى موافقة الكثير من الجماعات المسلحة طرابلس لهذا الاتفاق، يعني أن حرب شوارع قد تكون محتملة الحدوث في العصمة، وكانت الأمم المتحدة قد استشعرت هذه الإشكالية، حيث أعلن رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا أن بعثته تجري اتصالات مع مسؤولين من طرابلس، بهدف التوصل إلى اتفاق يسمح لحكومة الوفاق الوطني بمباشرة مهامها في العاصمة؛

_ رفض رئيسي البرلمانين في طرابلس وتبرق، نوري أبو سهمين وعقيلة صالح اللذان يصران أنهما مصدر الشرعية في أي اتفاق سياسي لهذا الاتفاق ويريان أن من وقعوا لا يمثلون إلا أنفسهم؛

_ دار الإفتاء التي يرأسها الشيخ "الغرياني" صاحب النفوذ والسطوة الواسعة يرى أن الاتفاق أمر غير معتد به شرعا، إذ أن الموقعين لا يملكون "**ولاية شرعية**"وليسوا مخولين بالتوقيع، وأن من شارك في مفاوضات الصخيرات والتوقيع على الاتفاقية، من غير أعضاء المؤتمر الليبي في طبرق، ليست لهم ولاية أصلا ولا يمثلون أحدا شرعا؛

_ تشابك المصالح وتعقيد الأزمة وتنوع الأطراف المتصارعة، داخليا وإقليميا ودوليا، مع بروز مخاوف جدية من أن الاتفاق الأخير اتفاق الصخيرات ربما يكون طريقا لفتح المجال أمام حكومة ثالثة في البلاد غير تلك التي ظلت تتصارعان في طرابلس وتبرق؛

_ الرافضين لاتفاق الصخيرات من بين الأطراف الأساسية في طرابلس وتبرق لم ينتظروا طويلا لعقد اجتماعات بينهم بداية في مالطا، كما تسربت أخبار عن وجود مفاوضات أيضا في سلطنة عمان، ما قد يؤدي إلى توقيع اتفاق موازي مستقبلا، ينتهي بالاتفاق على وحدة ثانية، يقول أصحابها أنها منبثقة من الداخل بينما حكومة السراج هي نتيجة توافقات دولية.[1]

ثانيا: التحديات الأمنية

يشكل الاضطراب الأمني في ليبيا تحديا كبيرا أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا وذلك لعدة أسباب، والتي سنعمل على إبرازها في جملة من النقاط وهي كالآتي:

_ عجز الحكومة وعدم قدرتها على ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة الأمنية؛[2]

[1] يوسف، **مرجع سابق**، ص62.

[2] السنوسي بسكري. ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، تم استرجاعها في 9سبتمبر2020 من الموقع: shorturl.at/mELRS:

_ تضرر الجيش الليبي خلال الثورة، خاصة من هجمات حلف شمال الأطلسي(ناتو) وعدم قدرته على فرض سلطته على الجماعات المتمردة المسلحة، أو توفير الأمن بشكل كاف في المرحلة الانتقالية؛[1]

_ العدد الكبير للميليشيات باختلاف أيديولوجياتها وانتماءاتها القبلية وعدم امتلاكها أجندات سياسية واضحة جعلها تتنافس فيما بينها على السلطة والمناصب القيادية وظهور الصراعات المسلحة؛[2]

_ تحول الأراضي الليبية إلى مركز للجماعات المتشددة إسلاميا في غياب السلطات الرسمية الأمنية والعسكرية وضعف أدائها؛

_ تحول ليبيا لمنطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة(تجارة السلاح، المخدرات، الهجرة غير الشرعية...)؛[3]

_ رفض الثوار فكرة نزع السلاح والانضمام إلى بنية الدولة الرسمية، من مبدأ التزامهم بما يعتبرونه حماية الثورة هذا من وجهة نظر البعض فيما يرى البعض الآخر من الثوار أنهم وبالتخلي عن أسلحتهم سيفقدون العديد من الامتيازات التي يتمتعون بها، في حين آخرون يدفعهم انعدام الثقة في العملية الانتقالية ذاتها إلى عدم تسليم أسلحتهم؛

تحدي بناء الجيش الليبي، حيث وجدت قيادة أركان في تبرق وأخرى في طرابلس وكل منها تدعي الشرعية على الرغم أن معظم الليبيين والمجتمع الدولي يعترفون بشرعية قيادة خليفة حفتر لقيادة الجيش، هذه النقطة بالذات ظلت حولها خلافات كبيرة خلال المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة، حيث أصرت قوات فجر ليبيا على استبعاد حفتر من قيادة الجيش بشكل كامل، واتهمته اتهامات خطيرة بينما كان الطرف الآخر يصر على شرعيته، محتجا بأن البرلمان المعترف به دوليا هو من منح له تلك الصفة؛

_ محاولة الأمم المتحدة لإيجاد صيغة توافقية، بعد الإقرار بالمجلس الرئاسي الذي تخول له الصلاحيات الأمنية والعسكرية، في انتظار أن تفصل حكومة التوافق في قيادة الجيش وهي نقطة برأي الكثيرين بقدر ما أجلت الخلاف الأكبر، بقدر ما هي خطيرة قد تتسبب في تفجير الوضع إذا تم تعيين شخصية لا تحظى بالتوافق والإجماع.[4]

---

[1] بول سالم وأماندا كادليك،"**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**"(بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، جوان 2012)، ص7.

[2] هشام بسباس، **تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2012، ص93.

[3] عاشور شوايل،" **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**"،(ورقة مقدمة لمؤتمرحول تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، بنغازي، 22_23جانفي ، 2014).

[4] يوسف، **مرجع سابق**، ص64.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

أولا: التحديات الاقتصادية

بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، ظهرت بوادر فرصة تاريخية لبناء الاقتصاد الليبي على دعائم صلبة تحقق شروط الحياة الكريمة للمواطن الليبي، إلا أن هذه الفرصة تتربص بها مجموعة من التحديات ويبدو أن مستقبل ليبيا الاقتصادي مرهون بقدرة زعمائها الجدد على مجابهة متطلبات حاسمة في الميادين التالية:

_ استرداد أرصدة ليبيا المجمدة في المصارف العالمية، والتي تفوق قيمتها 170 مليار دولار وإدارتها بشفافية وفق أولويات المرحلة، لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان عودة الثقة والأمان؛

_ يجب إدارة عائدات النفط الليبية إدارة حكيمة تقوم على الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية، فقطاع الطاقة يمثل شريان حياة الاقتصاد الليبي حيث يمثل 90 في المئة من إيرادات الحكومة، و95 في المئة من الصادرات؛

خريطة رقم03 : خريطة الطاقة في ليبيا

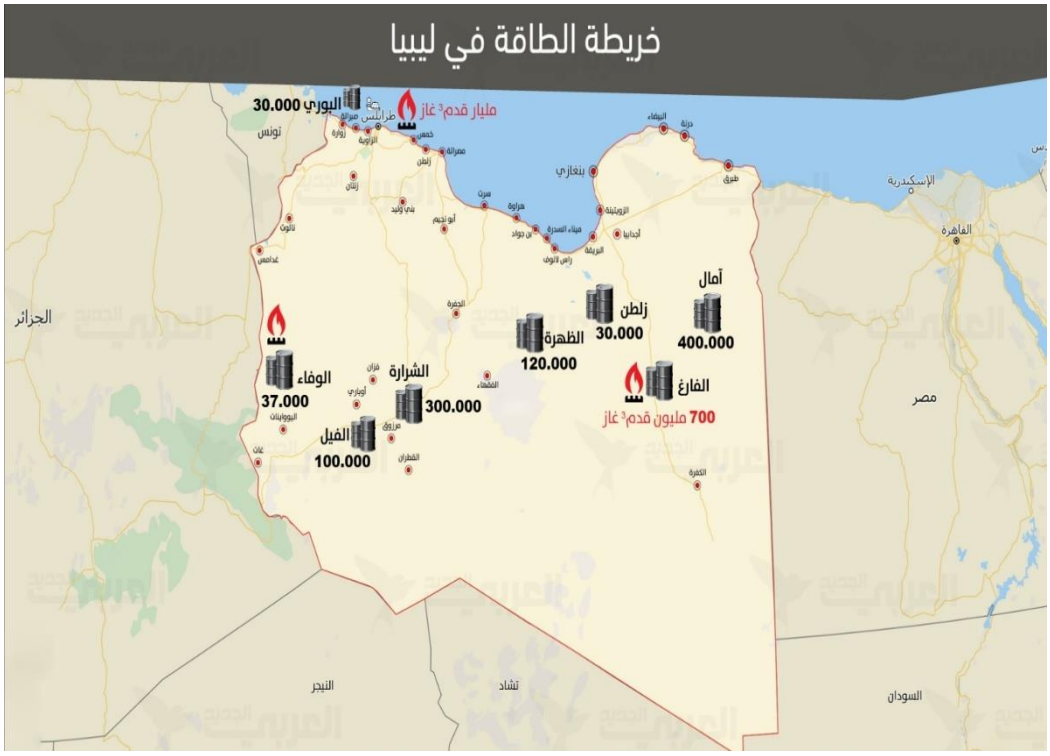

المصدر:shorturl.at/lpvV7

_ تجاوز مرحلة الاقتصاد الريعي، وبناء نظام اقتصادي قائم على التنوع ووضع استراتيجيات تنموية شاملة، وتشجيع القطاع الخاص؛

_ تأهيل الطاقات البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات، التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي.

فليبيا أمام فرصة تاريخية لبناء مستقبل اقتصادي مشرق يمكن مختلف الفئات والفعاليات داخل هذا البلد بأن تستفيد من ثرواته، وأن تشارك في صياغة سياساته الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن ليبيا تمتلك ما يكفي من الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق هذا المسعى، إلا أن بلوغه لن يكون سهلا.[1]

[1] **التحديات الاقتصادية بعد الثورة**، تم استرجاعها في 9 سبتمبر 2020من الموقع:

https://carnegie-mec.org/2011/10/03/ar-pub-45663

ثانيا: التحديات الاجتماعية

منذ بداية الثورة في ليبيا قام القذافي بالعمل على " تسليح القبائل" نتيجة لفهمه لبنية المجتمع الليبي القبلية، وأمل القذافي من خلال هذا التسليح إلى تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام استبدادي إلى حرب أهلية تلعب فيها القبائل دورا مركزيا حيث نجح في الحصول على دعم بعض القبائل والتي حاربت إلى جانبه خلال الثورة أدى استغلال القذافي للقبيلة إلى تفاقم حدة الخصومات خاص بعد الثورة،[1]وسقوط نظام القذافي الذي لقي حتفه حيث سادت انقسامات حادة داخل المجتمع الليبي، وأدت ثقافة المنتصر هذه إلى تصنيف مناطق وقبائل بأكملها تحت تسمية ثوار أو أزلام، وفي حين تم التعامل مع الثوار المنتصرين بشرف وكرامة، ألصق العار والهزيمة والذنب بالأزلام علنا.[2]

ولقد تركت هزيمة النظام السابق ومقتل القذافي الموالين له في حالة من الفوضى، ودفع الخوف من الانتقام وخاصة في ظل غياب سيادة القانون وانهيار مؤسسات الدولة الأمنية أعداد كبيرة من أفراد النظام السابق وعائلاتهم قرروا الفرار من البلاد، في حين أصبح آخرون نازحين داخليا بسبب استمرار العنف، وبحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقارب60.000 نازح، يعيش النازحون داخليا في مخيمات للاجئين وفي المناطق الحضرية في ليبيا في ظروف صعبة للغاية، ووصل عدد اللاجئين من ليبيا في وقت معين ذروته إلى ما يقرب مليون لاجئ، على الرغم من أن التقديرات الرسمية تظهر أن كثيرين عادوا إلى البلاد منذ ذلك الحين، مع ذلك لا تزال أعداد كبيرة من اللاجئين تعيش في تونس ومصر وهم غير مسجلين رسميا كلاجئين.

إن واحدة من أخطر المشاكل المتصلة بالنازحين داخليا هي مشكلة مدينة تاورغاء، وبحسب سكان مصراتة المجاورة لها فقد شن مقاتلو تاورغاء التابعين لقبائل القذافي حملة قتل ممنهجة خلال حصارهم الذي فرضوه على مدينة مصراتة والذي دام لمدة شهرين، وبعد سقوط القذافي أجبر ثوار مصراتة جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم 42000 على ترك المدينة التي أضحت مهجورة بالكامل، ويعيش معظم أبناء تاورغاء في ثلاثة مخيمات في حين لجأ آخرون إلى مدن ليبية أخرى أو فرو من

[1]ليدية زحنون ونسيمة حامق، **الدولة الفاشلة وإشكالية إعادة بنائها دراسة حالة ليبيا(2011_2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2018، ص60.

[2]إبراهيم شرقية،" **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية**"مركز بروكنجز الدوحة رقم9 (ديسمبر 2013)، ص16.

البلاد؛ ومع ذلك لا يزال سكان مدينة مصراتة يطالبون بالقصاص، وحتى بتدمير مدينة تاورغاء بهدف منع سكانها من العودة.[1]

المبحث الثاني: سيناريوهات الأزمة الليبية

نظرا لاستمرار حالة التدهور السياسي والأمني في ليبيا والمواجهات المسلحة بين الفرقاء الليبيين وعدم وضوح الرؤية لانتهاء الأزمة سيتم اقتراح سيناريوهات مستقبلية للوضع الليبي قد يتحقق أي منها، بدءا بسيناريو استمرار المرحلة الانتقالية والتدخل، سيناريو الحرب الأهلية والانقسام، سيناريو التسوية السلمية وبناء دولة القانون والديمقراطية، ثم السيناريو الفيدرالي أو العودة للملكية.

المطلب الأول: سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية والتدخل

ما حدث في ليبيا تعدى الخلاف الذي يقع بين الحاكم والمعارضة السياسية، في المناطق التي شهدت أزمات سياسية وتطورت إلى نزاع مسلح ثم تدخلا دوليا أسفر في نهايته إسقاط النظام، ما يجعل سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية مدة زمنية كبيرة واستمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها وذلك لعدة أسباب منها:

_ انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وضعف مؤسساتها وانعدام الأمن العام؛

_ بروز الجهوية والقبلية، وهذا يظهر بشكل واضح منذ سقوط النظام السابق، ومن أهم مظاهرها استمرار أصوات المتحدثين باسم مناطقهم وقبائلهم، والتنافس بينهم فيما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة في الثورة، ما يجعل هذا الوضع قد يتطور إلى التصادم والمواجهات المسلحة بين العديد من المناطق على خلفية مواقف كل منها رافض أو مؤيد للمقترحات الحكومية والنظام ما يجعل الخروج بقرارات توافقية يتطلب فترة زمنية كبيرة وذلك بأخذ رأي جميع الأطراف ومواقفها؛

_ التحرك الأوروبي المكثف بحجة التصدي للهجرة غير الشرعية ووضع حد لهذا التدفق على الأراضي الليبية نفسها، والعمل على دعم تسرب إرهابيين عبر هذا البلد، فضلا عن توفير الشروط الأمنية لتدفق النفط الليبي إلى الأسواق الأوروبية؛[2]

_ حالة الاختلاف في التوجهات السياسية وحتى داخل التيار الواحد، يجعل من ميزة الفوضى والتشرذم تطبع الوضع في ليبيا، فانتخابات 2012 أظهرت الصراع ما بين التيار الإسلامي والليبرالي حول المناصب، لتظهر فيما بعد جماعات متطرفة تحت مسمى الدين، ومنه يأخذ النزاع حول السلطة بعد ديني متشدد وهذا ما يعني تنافر التيارات المختلفة فكرا وتوجها ومن ثم اختلافها في كيفية الوصول

[1] **نفس المرجع السابق**، ص17.

[2] زحنون، **مرجع سابق**، ص62.

لحل سياسي، وكيفية التعامل مع إرث **معمر القذافي** ومسؤوليه السابقين، وكذا الوضع الجديد، وهذا ما يعني استمرار الفترة الانتقالية بسلبياتها السياسية والأمنية، خاصة وأن عامل الشك المتبادل يسيطر على الحياة العامة في ليبيا؛

_ صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في بيئة يكون الثأر والانتقام أساس التفاعلات الاجتماعية، خاصة مع استصدار" **قانون العزل السياسي والإداري** " الذي يقضي بإقصاء المسؤولين في الفترة الجماهيرية من الحياة السياسية في ليبيا الجديدة، وهذا ما يثبت منطق الثأر ومنه صعوبة معالجة الإرث الذي يساهم في عرقلة مشروع بناء توافق وطني ينقل ليبيا من المرحلة الانتقالية المضطربة إلى مرحلة مستقرة يجسد فيها مشروع بناء دولة معاصرة تتكفل بحفظ الأمن، خاصة وأن التجربة الديمقراطية في ليبيا بأولى خطواتها والمتمثلة في الانتخابات تمثل للأطراف المتنازعة طريقة لضمان أمرين السيطرة على استعمال وسائل العنف(شرعية استخدام السلاح)، والسيطرة على ثروات الطاقة (شرعية استغلال الموارد المالية) وليس طريقة لتحقيق نقلة نوعية في الممارسات السياسية؛

_ تعتبر قضية دمج الثوار مختلفي الانتماءات والولاء من بين القضايا التي تعرقل عمل المؤسسات الانتقالية، فالميليشيات المنتمية لمناطق معروفة بالاختلاف والتناقض، تعبر عن صعوبة هذا الدمج ومنه تعقد مأمورية استتباب الأمن وتحقيق الوفاق السياسي بين الفرقاء الليبيين، وهذا ما يدل على استمرار الوضع القائم المتأزم سياسيا وميدانيا؛

_ إن وجود علاقة بين القادة الجدد والقوى الأجنبية التي تدخلت في 2011، تجعل أمد المرحلة الانتقالية تطول، نظرا لأن تدخل هذه القوى في الشأن الليبي بما يخدم مصالحها تزيد من الانشقاق والفوضى الداخلية، فليبيا اضحت تمثل أرضا جديدة لحرب المصالح الدولية.[1]

أضف إلى ذلك إمكانية إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من الميثاق الأممي مجددا، حيث يعطي لحلف الناتو الحق في استعمال القوة لضرب المجموعات الإرهابية في ليبيا، وهو ما لا تجمع حوله كل الفعاليات الليبية عكس ما كان عليه الأمر إبان نظام القذافي، فأي تدخل عسكري في ظل الانقسام والاستقطاب الداخلي سينظر إليه على أنه انحياز لأحد الأطراف دون الآخر ناهيك عن الجدل الذي ستثيره حول أي المجموعات ستستهدف، أتلك المدرجة في اللائحة الدولية للإرهاب "**كأنصار الشريعة**"، أم أن الأمر سيشمل كل الميليشيات الإسلامية في ليبيا، دون إهمال للغطاء الاجتماعي لهذه المجموعات إذ يحضر البعد القبلي في ليبيا بقوة، و أي استهداف لأبناء قبيلة معينة تنتفض له كل القبيلة. وهو ما يقود إلى اعتبار أي تدخل أممي بأهداف غير واضحة في الحالة الليبية

[1] بن بتقة، **مرجع سابق**، ص ص281_282.

تكرار للتجربة الصومالية التي كانت نتيجتها اعتبار المنظمة طرفا في النزاع، مما اضطرها في الأخير إلى إعلان فشلها وانسحابها من البلد دون حل للأزمة.[1]

غير أن خيار التدخل العسكري مستبعد في الوقت الراهن نظرا لعدم توفر العوامل اللازمة له، وفضلا على أنه يتطلب غطاء دوليا غير متوفر وتنسيقا إقليميا وتنسيقا إقليميا يبدوا غائبا، وهو ما يجعل الخيار العسكري للحل مستبعدا ولكن ليس مغيبا وهو ما يستدعي ضرورة تنسيق الجهود الليبية لحماية البلد من عسكرة جديدة للنظام ستحذو بليبيا نحو سيناريو الصوملة، فلا الأزمة ستختفي حينها ولا أمن سيستتب بل على العكس تماما سيشيع العنف أكثر ويضمحل الأمن وتتعزز الفوضى وتتصاعد التهديدات المصدرة للخارج الليبي.[2]

المطلب الثاني: سيناريو قيام الحرب الأهلية والانقسام

يمثل هذا السيناريو الجانب السلبي لمستقبل الدولة الوطنية في ليبيا، ويتمثل هذا السيناريو في أن الأزمة لن تبقى عند المستوى الحالي، بل ستشهد مزيدا من التوتر والتصعيد[3]، وقد يؤدي إلى إنهاء وحدة الدولة، وتقسيمها إلى كيانين منفصلين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية[4] ومن بين العوامل المرجحة لسيناريو الحرب الأهلية والتقسيم في ليبيا نذكر:

_ ضعف المؤسسات السياسية والإدارية لمرحلة ما بعد القذافي، فعلى الرغم من إسقاط نظام القذافي الذي حكم ليبيا 42 سنة بقبضة من حديد، إلا أن ليبيا تعاني من فراغ في السلطة وذلك لكون ليبيا تفتقر إلى المؤسسات السياسية والإدارية الطبيعية فقد كانت ذات طابع خاص يمتاز بإدارة سياسية فريدة غير المعمول بها على المستوى العالمي العادي، إضافة إلى عدم وجود الأحزاب والمؤسسات الحزبية في ليبيا ما يجعل وجود هذه المؤسسات في ليبيا يمتاز بالحداثة وعدم الاستقرار ويجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها على أكمل وجه وتكوين قواعد شعبية واعية ببرامج شاملة لا برامج جهوية أو قبلية، وهذا ما يخلق نوعا من الفوضى وعدم الامتثال؛

_ انتشار الأسلحة والميليشيات: وتمثل هذه النقطة أكثر المسائل أهمية لفترة ما بعد القذافي، فقد ساهم النزاع المسلح في ليبيا في انتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها في جميع الأوساط الليبية، وهذا ما يخلق نوعا من عدم الانضباط وعدم القدرة على إنهاء المظاهر المسلحة وجمع الأسلحة من الميليشيات

---

[1] بقاص، **مرجع سابق**، ص ص82_83.

[2] أوشريف، **مرجع سابق**، ص242.

[3] برهم الجرف،**مرجع سابق**، ص122.

[4] أحمد سعيد نوفل وآخرون،" الأزمة الليبية إلى أين؟ "(الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017)، ص20.

التي تسيطر على المؤسسات العامة والأماكن الحيوية من مطارات ومعسكرات، وهذا ما يجعل الجو ملائما للصراع المسلح بين الفصائل المتحاربة بعد سقوط نظام القذافي، وخاصة أن هذه الميليشيات ليس لها ولاء لجهة مركزية، ولم تستطع الحكومة الانتقالية المؤقتة في ليبيا إخضاعها والسيطرة عليها، إذ أن هذه الميليشيات لها ولاءات شخصية، وهذا يظهر جليا من خلال السياسات الخاصة التي تتبعها كل ميليشيا على حدا وبعيدة عن سياسات الميليشيات الأخرى، وذلك بإقامة نظام داخلي خاص وقيادة خاصة وحيز جغرافي خاص خاضع لها؛

_ الانتماءات والولاءات القبلية: يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة عنصرا أساسيا من مكونات المجتمع الليبي وقد استخدم القذافي خلال فترة حكمه هذا العنصر لتثبيت أركانه من خلال تقريب قبائل ذات ثقل معين من حاشيته وإغداق العطايا عليهم لضمان ولائهم له، كما لعبت القبيلة دورا أساسيا في الأزمة المسلحة التي أطاحت بنظام القذافي بدعم من قوات حلف شمال الأطلسي، وكان لها القول الفاصل في الكثير من المعارك الميدانية خاصة في بنغازي والعاصمة طرابلس، ولكن بعد سقوط النظام ازدادت النزاعات القبلية وظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين الشرق والغرب والجنوب، وظاهرة الصراعات القبلية ليست جديدة في ليبيا إضافة إلى ظاهرة الثأر بين القبائل، وخاصة بفعل انتشار الأسلحة والمعدات وكون أن لكل قبيلة ميليشيات مسلحة تابعة لها وهذا أخذا بعين الاعتبار أن ليبيا تحوي ما يقارب 120 قبيلة، ما يجعل الاضطرابات والمواجهات الدامية في ليبيا سهلة الحدوث خاصة في ظل التنوع العرقي والقبلي.[1]

إن هذا السيناريو يعتبر من أسوء مآلات الأزمة الليبية وأكثرها خسارة إذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية وتآكل مقدراتها وتحاقد أبنائها، وتنافس كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات للسلام وإغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة شبيهة بالحالة الصومالية، أو جعلها معقلا للجماعات الإرهابية ومسرحا دمويا للعرقيات الإثنية والطائفية، خصوصا مع تحول أداء بعض الدول العربية وتحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا وقيام بعضهم بالتمويل بالسلاح والطائرات والمال بدل التوسط لإيجاد الحلول السلمية والضغط على الفرقاء للتحاور وحل المشاكل سياسيا، وهذه الخطوة بلا شك من شأنها أن تؤجج جذوة الصراع في ليبيا و ترجح كفة طرف دون آخر بالقوة العسكرية بدل الطرح السلمي، مما يورث الأحقاد،[2] ما يعزز من سيناريو تقسيم الدولة إلى كيانين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية، في حال فشل جهود الاتفاق السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي وصعوبة حسم الصراع حسما عسكريا لصالحها، وتفضيلها خيار

[1] زردومي، **مرجع سابق**، ص ص145_146.

[2] أوشريف، **مرجع سابق**، ص ص240.

الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة، وذلك في ظل دعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية.

وبعد مرور سنوات على توقيع الاتفاق السياسي في منتجع الصخيرات بالمغرب يوم 17 ديسمبر 2015، في ظل انقسامات سياسية وأزمة اقتصادية خانقة مازال شبح الأزمة يخيم على المشهد الليبي فقد عاشت ليبيا على مدار سنوات انقسام كبير وصراع مسلح عنيف أدى إلى تدهور مستمر للاقتصاد وتخبط سياسي، كما فشلت حكومة الوفاق في أن تحقق الاستقرار على الصعيدين الأمني والاقتصادي بالرغم من اعتراف ودعم المجتمع الدولي لها، أضف إليه فشلا أمميا في رعاية جلسات تعديل الاتفاق السياسي مؤخرا لتبرز للسطح دعوات لانطلاق انتخابات عامة للدخول في مرحلة انتقالية جديدة، وحيال ما يمكن أن نسميه فشل الاتفاق ومخرجاته الثلاثة (مجلس النواب، مجلس الدولة ومجلس الرئاسة) في تغيير الأوضاع في البلاد، لا يبدو أن المجتمع الدولي سيجازف بمزيد من الدعم لهذه المؤسسات الثلاثة التي فشلت حتى داخليا بسبب الانقسامات التي تعانيها والخلافات بين أعضائها.[1]

المطلب الثالث: سيناريو التسوية السلمية وبناء دولة القانون والديمقراطية

يقصد بالتسوية السلمية تجاوز الأزمة عبر الجهود الرامية لتسوية الخلافات، بعيدا عن الاقتتال لعدم جدواه في تحقيق مكاسب ملموسة على الأرض،[2] وإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بعيدا عن العنف والتدخل العسكري القسري، الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع نحو بناء دولة مؤسسات، وهو ما تركز عليه جل المبادرات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي شامل بعيدا عن لغة السلاح.

وإن كان هذا يبدوا السيناريو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد تؤدي إليه من حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والاتفاق على الملفات الآتية:[3]

_ المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف؛

_ التأكيد على وجود تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة؛[4]

---

[1] زحنون، **مرجع سابق**، ص65.

[2] الأطرش، **مرجع سابق**، ص18.

[3] بقاص، **مرجع سابق**، ص83.

[4] أوشريف، **مرجع سابق**، ص242.

_ دعم المصالحة الوطنية في ليبيا، ففي ظل تصاعد أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار، فقد أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة وحثت كل الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية، وأكدت أن الاستقرار لن يتحقق إلا بمصالحة وطنية حقيقية بين كل أطراف الأزمة، وهذه الآلية لن تتحقق إلا عبر:

_ أن يعطي جميع الليبيين حق المشاركة في بناء الدولة بدون عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لكافة الليبيين؛

_ الحرص على قيام نظام ديمقراطي يتضمن توفير الحقوق الأساسية للشعب الليبي، أولها الحريات بما فيها حرية التعبير والنشر والتنظيم، أي جملة ما يجعل المواطنين يمارسون حقهم في المواطنة، دون قيد على حرياتهم إلا ما يفرضه احترام الآخرين ودون رقابة على أفكارهم إلا ما يدعو منها إلى تهديد نظام الحريات والديمقراطية ويحرض على العنف السياسي؛

_ الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق والابتعاد عن سياسة الانتقام، واللجوء إلى القانون والمحاكمة العادلة بشأن أية انتهاكات سابقة؛[1]

_ الحرص على عدم تدخل القوى الأجنبية في التفاعلات والتوجهات السياسية والاقتصادية الداخلية، خاصة مع توفر البيئة المناسبة للتدخل من خلال مشاريع إعادة الاعمار التي تتنافس عليها القوى الكبرى حفاظا أو تعزيزا لمصالحها في البلاد؛

_ ضرورة الإسراع في تشكيل مؤسسة أمنية وجيش ليبي محترف مع إمكانية الاستعانة بالخبرات العربية في التدريب، وذلك بعيدا عن الحسابات الفئوية والقبلية الضيقة، ومنع الأحزاب من حيازة تنظيمات مسلحة، حفاظا على وحدة الجيش والأمن الوطني.

رغم تميز المرحلة الانتقالية بالتشرذم السياسي بفعل تعدد مراكز صنع القرار، الأمر الذي تعزز أكثر نتيجة الانفلات الأمني نظرا لغياب مؤسسة تحفظ النظام وتوكل لها مهمة استتباب الأمن واسترجاع الاستقرار لربوع ليبيا، إلا أن هناك جهود ليبية وإقليمية ودولية على رأسها الجزائر، تسعى لتحقيق الوفاق الوطني بين الليبيين لنقل البلاد من المرحلة الانتقالية التي طال أمدها إلى مرحلة تجسد فيها أسس الديمقراطية بداية بتشكيل البنى المؤسساتية، وتحديد المهام والمسؤوليات، وعلى رأسها تشكيل جيش وطني ليبي، ومن ثم الاتفاق على شكل الدولة والنظام السياسي بما يتوافق مع كل الأطراف الليبية مختلفة الولاء والانتماء والتوجه دون إقصاء أو تهميش، وهذا بحثا عن حل نهائي

[1] بقاص، **مرجع سابق**، ص84.

للأزمة الليبيةسلميا،[1] لتجنب تهديدات جديدة تلوح في الأفق في حالة تورط البلد في حرب أهلية جديدة أو حتى في حالة تدخل عسكري أجنبي بذرائع إنسانية للحفاظ على مكاسب ومصالح دولهم، وهو ما لن يتحقق إلا عن طريق تسليم زمام حل الملف الليبي لليبيين أنفسهم بعيدا عن التدخلاتالأجنبية بإشراك مختلف الفعاليات دون إقصاء مبرمج، وعن طريق الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مصالحة وطنية سارت بالبلد للأمام و الأمان.[2]

كما أشارت دراسة لمركز الشرق الأوسط أن هذا السيناريو يعتمد وقف أعمال القتال والوصول إلى حل سياسي بين الأطراف الليبية على أرضية اتفاق "**الصخيرات**" والقبول بحكومة الوفاق الوطني، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب توافر قناعة لدى مختلف الأطراف بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحقق، وبأن حسم الصراع عسكريا لصالح أي منهما غير ميسر في المدى المنظور، وعلى المستوى الإقليمي والدولي يتطلب هذا السيناريو توافقا بين القوى المؤثرة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، ويحتاج نجاح هذا السيناريو إلى توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض الأطراف في الصراع،[3]ويتمثل سيناريو التسوية السلمية في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود، والعمل على إعادة بناء الليبية وهذا السيناريو وإن كان صعبا لما تعانيه ليبيا إلا أنه ليس مستحيلا.[4]

المطلب الرابع: السيناريو الفيدرالي أو العودة للملكية

العودة إلى الملكية، أو التوجه نحو الشكل الفيدرالي الفيدرالي في خضم البحث عن بناء دولة معاصرة من بين الاحتمالات التي تطبع مستقبل ليبيا، نظرا لوجود مؤشرات تمتد للتاريخ باعتبار أن التجربة الملكية بنظام فيدرالي مكون من ثلاثة أقاليم (طرابلس، برقة، فزان) كانت أول تجربة عند استقلال ليبيا في 1951، بقيادة الملك"**إدريس السنوسي**"، بحيث استمرت لغاية الفاتح من سبتمبر 1969 تاريخ قيام مجموعة من الضباط بقيادة "**معمر القذافي** " بانقلاب ضد الملكية، ليتم إعلان الجمهورية العربية الليبية، والتي قادها **القذافي** لغاية 2011 تحت مبرر أنه قائد الثورة وبممارسات الحكم الفردي وبطابع خاص انعدمت فيه المؤسسات وتمحورت الدولة في شخصه، الأمر الذي جعل بعض الليبيين يسعون لإرجاع النظام الملكي الذي كان يحفظ الخصوصية القبلية كما سعى للإصلاح والبناء خاصة بعد اكتشاف البترول في 1963، كمورد مالي يساعد على تحقيق المشاريع التنموية. ومنه يسفر استبدال العلم الوطني برايته الخضراء التي تميزت به في الفترة الجماهيرية، بالعلم الذي كان في الفترة الملكية بألوانه الأحمر، الأسود والأخضر، بنجمة وهلال باللون الأبيض في وسط اللون

[1] بن بتقة، **مرجع سابق**، ص286.

[2] أوشريف، **مرجع سابق**، ص245.

[3] زحنون، **مرجع سابق**، ص63.

[4] يوسف، **مرجع سابق**، ص ص76.

الأسود، وذلك في بداية الانتفاضة كشعار يحيلنا لفترة تاريخية سابقة يعتبرها الليبيون فترة مهمة في تاريخهم ما بعد الاستقلال.

شكل رقم1: علم المملكة الليبية 1951_1969 وبعد انتفاضة 2011

المصدر: shorturl.at/mstU8

شكل رقم2: علم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 1977_2011

المصدر: shorturl.at/mstU8

بالإضافة إلى مؤشرات تعود لفترة تاريخية سابقة، فإن الوضع الليبي بعد سقوط نظام "معمر القذافي" ينبأ بواقعية هذا الاحتمال وإمكانية تجسيده، نظرا لما تتميز به البيئة الليبية بعد سقوط النظام من تشرذم سياسي بفعل تعدد انتماءات وولاءات الأطياف الليبية الأمر الذي يزيد من صعوبة التوصل لتوافق سياسي الذي من المفروض أن يساهم في تشكيل مؤسسات من شأنها ضبط الأوضاع الأمنية

المتدهورة بفعل تناحر الميليشيات التابعة للقوى السياسية المتصارعة على المناصب والمواقع السياسية في ليبيا الجديدة، ونظرا لتمدد الجماعات المسلحة البعيدة فكرا وتوجها وعقيدة عن القبيلة التي تعتبر جدارا مانعا ضد انتشارها لأنها جماعات تروج لمذاهب غير المذهب المالكي الذي تتبعه ليبيا، وهو الأمر الذي يعتبر اختراقا للخصوصية الدينية للبلاد.

إن غياب المؤسسات في الواقع الليبي، كان نتيجة تجذر المنطق القبلي الذي جعل من الأفراد أكثر انتماءا وولاء لشيخ القبيلة، وهذا ما يعني تراجع دور الدولة ومؤسساتها في المجتمع لصالح التشكيلات والبروتوكولات القبلية الضاربة في جذور فكر وممارسة الإنسان الليبي، رغم أهمية دورها في بناء المصالحة، خاصة وأن تركة القذافي تظهر الازدراء من الجو السياسي المشاركاتي مع إجهاض للمؤسسات ذات الطابع الديمقراطي لغياب الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، نظرا لاختلاف العمل الديمقراطي مع الطبيعة القبلية، الأمر الذي سيجعل الأطراف في صراع باعتبار أن التمثيل الذي تتيحه العملية الانتخابية للقبائل الكبيرة أكبر من القبائل الصغيرة كأقلية ستشعر بالتهميش والإقصاء وهو ما يزيد من التنازع ويطيل أمد التشرذم السياسي والفوضى الأمنية، ،[1]حيث تصاعدت التوترات في مارس 2012 عندما أعلن المجلس الوطني الانتقالي خطته بشأن تخصيص 60 مقعدا في الجمعية الوطنية للشرق، وأكثر من 100 للغرب، وتم تبرير القرار على أساس أن الغرب كان يضم عددا أكبر من السكان بالمقارنة مع الشرق، وكنتيجة لذلك أعلنت مجموعة معروفة بتسمية **مجلس برقة** على أنها الحكومة الانتقالية لبرقة ودعت لمقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة، ووصل عدد أعضاء المجلس إلى الآلاف وكانوا ينتمون إلى مجموعة مختلفة من القبائل والثوار السابقين ومجموعات أخرى.

ولم يكن هدف مجلس برقة الانشقاق تماما عن ليبيا ولم يكن يدعوا للانفصال، بل كان يسعى وراء المزيد من الحكم الذاتي في المنطقة وتتمتع بقدر كاف من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية، مع بقاء بعض المسائل بما فيها السياسة الخارجية وسياسات الدفاع وتوزيع إيرادات النفط بيد السلطة المركزية في العاصمة طرابلس.

وقد ازداد التوتر والقلق على الصعيدين الداخلي والدولي على حد سواء، من أن المنطقة الشرقية متجهة نحو الانشقاق وأنه تهديد لوحدة ليبيا، وقال عضو في المجلس الوطني الانتقالي:" هذا أمر غاية في الخطورة، إنها دعوة صارخة للتشرذم". وتعتبر نداء الشرق للفيدرالية ناتج عن الخوف من الإهمال من قبل طرابلس والاستياء من الوتيرة الإجمالية للتقدم ما بعد الثورة، كما استاء الكثير من الشرقيين من سيطرة طرابلس على النفط رغم أن الحوض الذي يضم الاحتياطات الكبرى هو **حوض**

[1] بن بتقة، **مرجع سابق**، ص ص288_289.

سرت في الشرق، فقاموا بالسيطرة عليه من خلال الميليشيات التابعة لهم، وفي محاولة لتهدئة السخط والاستجابة لطلبات الفيدراليين، أعلنت الحكومة أنها كانت من المحتمل أن تقوم بنقل مكاتب شركة النفط الوطنية إلى بنغازي، بالإضافة إلى الخطوط الجوية الليبية، والشركة الوطنية للتأمين، وشركة الاستثمار الداخلي(لقد كان مقر شركة النفط الوطنية في بنغازي قبل 19739). وعلى الرغم من ذلك لم يتم اتخاذ أي خطوة جدية لتنفيذ ذلك، الأمر الذي تسبب بالمزيد من الاستياء.[1]

منه وأمام مفهوم الأغلبية والأقلية الذي يفرضه الطرح الديمقراطي فإن الوضع سيزيد تعقيدا في البيئة الليبية، وهذا ما سيزيد الرغبة في العودة للفترة الملكية بنظامها الفيدرالي الذي يحافظ على الخصوصية المناطقية التي ينشدها الليبيون،والتي تحفظ وجوههم ومشاركتهم على قدم العدالة التشاركية والتمثيلية باختلاف انتماءاتهم، وهذا ما يجعل من احتمال التقسيم الأقاليمي الطريق الأقرب للوصول لاتفاق سياسي بين الأطراف الليبية.[2]

هذه المطالبة بالفيدرالية من إقليم برقة ترجع لتخوف الليبيين من العودة للديكتاتورية باستنساخ النظام الجديد للسياسات المتبعة سابقا، خاصة وأن مسؤولي المرحلة الانتقالية شاركوا في عملية الحكم في العهد السابق، وهي سياسات تقصي غالبية القبائل والمناطق وتقوم بتهميش دورها في العملية السياسية، الأمر الذي سيجعل المناطق الليبية الأخرى تنتهج نفس المسار، وهذا ما سينعكس سلبا على مشروع بناء دولة ليبية ذات بعد وطني وحدوي، غير أن دعاة الفيدرالية يرون أن تقسيم الاختصاص مابين السلطة المركزية والأقاليم يحقق الاهتمام بكل المناطق دون إقصاء أو تهميش، ومنه التخلص من الآثار السلبية للمركزية، ويحقق التوازن والتنمية السياسية والاجتماعية بينها، خاصة وأن القذافي فشل في إلصاق صفة الجهوية للانتفاضة واستعداء القبائل لبعضها البعض باعتبار أن الليبيين حرصوا على تكريس شعار أن ليبيا واحدة، وأن الهدف واحد هو التخلص من الديكتاتورية، إلا أن الجهوية والقبلية تعتبر عاملا حاسما ما بعد القذافي وأيضا نظرا لتجذر الفكر والممارسة القبلية في التفاعلات السياسية والفعاليات المجتمعية.

ففي ظل الدور المؤثر للقبائل في سياقات الصراع السياسي ومستقبل ليبيا فمن المرجح تقسيم ليبيا إلى سبعة مناطق على الأقل، هي جبل نفوسة، مصراتة، الزاوية، ورشفانة، غات وغدامس، فتقسيم المجتمع إلى قبائل متجذر في التاريخ الليبي، فمنذ الملكية تم الاعتماد على الانتماء القبلي لتوزيع الثروة والنفوذ، مع استخدام القبائل الموالية لحفظ أمن النظام واستمرار الحكم في العهد الجماهيري.

---

[1] كريستوفر س. شيفين وجيفري مارتيني،" ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل" مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي، 2014)، ص ص38_39.

[2] بن بتقة، **مرجع سابق**، ص289.

يتأرجح سيناريو العودة إلى الملكية، أو تفعيل النظام الفيدرالي بين الإيجابيات والسلبيات، بالنظر لمعطيات الخصوصية القبلية، ومتطلبات العملية الديمقراطية والمآلات المستقبلية للتجربة الليبية، كما يتضح أن نظرة دعاة المطلب الفيدرالي نظرة سليمة ومقنعة نظرا لبحثها عن التوازن بين المناطق والتنمية المتكافئة التي من شأنها نقل ليبيا من حالة اللاستقرار السياسي والفوضى الأمنية لحالة من البناء المؤسساتي بتوزيع المهام واقتسام التخصصات بين النظام المركزي والأنظمة الفرعية، وهذا ما ينهي حالة الصدام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق نتيجة الخلافات التاريخية، ومن هنا تصبح للقبيلة دور في عملية المصالحة الوطنية لقوة تنظيماتها وقوانينها وقدرتها على السيطرة والتحكم في المنتمين لها، وتستبعد من الحياة السياسية باعتبارها نقطة ضعف تعيق عملية البناء المؤسساتي وعامل سلبي في العملية الديمقراطية بالنسبة للتجربة الليبية، نظرا لدورها المسبب في زيادة الاختلاف السياسي المنتج للتدهور الأمني الذي تشهدها ليبيا منذ الانتفاضة، الأمر الذي يجعل استمرار مظاهر الاختلاف والفوضى متوقعا كسيناريو لمستقبل التجربة الليبية، والذي تمتد تأثيراته لدول الجوار نظرا لتشابه التركيبة الاجتماعية والاحتقان السياسي الذي يطبع الحياة السياسية فيها.[1]

[1] **مرجع سابق**، ص ص291_292.

الخاتمة

الخاتمة

إن عملية بناء الدولة هي عملية ديناميكية مستمرة، تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز دولة الرفاهية وتحقيق الاندماج الهوياتي داخل المجتمع. وحيث تفشل هذه العملية المعقدة، وخاصة في الدول ذات البنى القبلية الهشة أو المتعددة الاثنيات، فإن الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز بالهوية الوطنية الجامعة سوف يتراجع لصالح الانتماء للهوية الفرعية الضيقة. وفي هذه الحالة تتميز العلاقة بين المجموعات الإثنية داخل الدولة بالتنافس فيما بينها، ما قد يولد الصراع والعنف الذي يؤدي إلى فشل الدولة؛ وهو الوصف الذي يطلق على الدولة العاجزة عن القدرة على تقديم الخدمات للمجتمع، فقدان السيطرة، حكومة فاقدة للشرعية، عدم القدرة على حماية شعبها وأرضها، وهذه النتيجة هي ما تظهره تجربة بناء الدولة في ليبيا.

لطالما اضطلعت القبيلة بدور مهم في تحقيق التوازنات السياسية والاجتماعية في ليبيا، من حيث كونها تاريخيا مكونا مهما في النسيج السياسي والاجتماعي الليبي؛ ولأن أفرادها يدينون بالولاء لها أكثر من مؤسسات الدولة. لكن توظيف المعطى القبلي في إبان فترة الجماهيرية في ظل سلطة معمر القذافي كأساس لضمان استمرار الحكم وتعزيز الولاء للقذافي، جعل منها تدريجيا معطى سلبيا أدى لتعطيل مشروع بناء الدولة الليبية ما بعد الاستقلال.

إن غياب المؤسسات في فترة حكم القذافي جعل من بنائها في المرحلة الانتقالية قضية مهمة وملحة كلبنة أولى لبناء الدولة الليبية الجديدة ولكن في نفس الوقت أمرا صعبا، خاصة وأن هناك اختلافا للرؤى والتوجهات على المستوى السياسي بين الأطراف الليبية غذته حالة من الفوضى الأمنية التي أظهرت عمق الصراع حول قضية من يحكم ليبيا ما بعد القذافي، وهو ما عطل بناء المؤسسات وتطوير الهيكل الديمقراطي للدولة الليبية. فاستمرار حضور القبيلة في الواقع السياسي والاجتماعي حتى في مرحلة ما بعد القذافي، جعل دورها غير فعال في تحقيق المصالحة الوطنية، خاصة وأن هناك عداء تقليدي بين القبائل تكرسه فكرتي الثأر والانتقام.

قامت انتفاضة 17 فيفري 2011 نتيجة لعدة أسباب أبرزها الأسباب السياسية حيث عانى الشعب الليبي من التهميش والإقصاء في جميع المجالات، وذلك بسبب دكتاتورية معمر القذافي ونظامه التسلطي الذي حكم البلاد بقبضة من حديد وقمع الحريات.لكن فقدان السيطرة على الأوضاع

الأمنية خصوصا بعد أن أصبحت ليبيا دولة فاشلة في كل الميادين مما فتح أبواب الفوضى في أرجاء البلاد. ويبقى التنوع القبلي في ليبيا من بين أهم تحديات المرحلة الانتقالية، ومن الصعب تجاوز أو إقصاء القبيلة في عملية بناء دولة عصرية، كما أن الاختلافات السياسية تزيد من صعوبة الأمر انطلاقا من أن الليبيين يدينون بالولاء للقبيلة وليس لقوانين ومؤسسات الدولة.

لطالما كانت القبيلة عاملا مهما في المعادلة الليبية وستظل كذلك في المرحلة الانتقالية وفي رسم معالم مستقبل ليبيا. والمفارقة انها يمكن أن تمثل الامتياز والتحدي في آن واحد، وذلك من خلال طريقة توظيفها في المرحلة الراهنة، بحيث سيكون نفوذها امتيازا ومدعما لعملية التحول الديمقراطي؛بحيث يساهم نفوذها في حماية الهوية الوطنية مع المحافظة على التنوع الهوياتي في آن واحد، بسبب امتلاكها الشرعية وحيث يدين أعضائها بالولاء لها فيسهل خضوعهم لقوانينها الأمر الذي يدعم مسار البحث عن الأمن والاستقرار المفقود منذ انتفاضة 2011. غير أن نفوذها فكرا وثقافة قد يمثل في البيئة الليبية تحديا وعائقا أمام مسار عملية بناء مؤسسات دولة ليبيا الناشئة وتضعف تواجد الدولة وقوتها، وذلك في حال ما إذا تم إقصائها أو شعرت أن وجود الدولة يقلص نفوذها، أو أن هذه الدولة لا تملك آليات لاحتوائها لضعف مؤسساتها، أو أنها تتعامل مع القبائل بمنطق التمييز والتفرقة بينها كما كان في عهد الجماهيرية، الأمر الذي سيفجر النزاع بين هذه القبائل تحت مبرر الرغبة في الوصول للسلطة أو استرجاعها لمكانتها المسلوبة، وهي احتمالات تفتح المجال لعودة هيمنة الفكر القبلي على المشهد السياسي في البلاد، الأمر الذي يتنافى مع أبجديات دولة المؤسسات.

مما سبق يتضح أن الوضع في ليبيا بوضعه السياسي والعسكري ينبئ باستمرار الوضع القائم المتأزم بعد سقوط نظام القذافي الذي أدى إلى وفشل الدولة الليبية والدخول فراغ وتخبط سياسي حول من يحكم وكيف يتم صياغة النظام السياسي وبناء الدولة وقد كان لقانون العزل السياسي دور كبير في عرقلة مشوار التحول الديمقراطي في ليبيا، الأمر الذي يطيل أمد المرحلة الانتقالية لفترة أكبر، خاصة أن هناك تحديات أخرى أمنية واجتماعية واقتصادية إضافة إلى مواقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي، ما يصعب حل الأزمة.

وبما أن الصراع في ليبيا مازال مستمرا ونظرا لطول الفترة الانتقالية، يفتح هذا الباب أمام أربعة سيناريوهات وهي: سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية والتدخل، سيناريو قيام الحرب الأهلية والانقسام، سيناريو التسوية السلمية وبناء دولة القانون، سيناريو الفيدرالية أو العودة للملكية،ويظل سيناريو استمرار

المرحلة الانتقالية والتدخل هو الأقرب للحدوث نظرا لاستمرار الصراع وعدم التوصل لاتفاق يرضي جميع الفرقاء الليبيين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1_ الكتب

1_ الظاهري، محمد محسن ، **المجتمع والدولة في اليمن دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

2_ الجابري، محمد عابد، فكر **ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**.ط.6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994.

3_ الغذامي، عبد الله، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**.ط.2، المغرب: المركز الثقافي العربي،2009.

4_ الإمام، مجاب، مقدمة لـ **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، فرانسيس فوكوياما، السعودية: العبيكان،2007.

5_ الشاهر، إسماعيل شاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

6_ أندرسون، جورج، **مقدمة عن الفيدرالية**، تر. مها تكلا كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية ،2007.

7_ بوطالب، محمد نجيب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

8_ بن مسعود، محمد، **تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر**، طرابلس: المطبعة العسكرية البريطانية، 1948.

9_ تشومسكي، نعوم، مقدمة لـ **الدولة الفاشلة وإساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**،تر. سامي الكعبي لبنان: دار الكتاب العربي، 2007.

10_ شاكر، محمود، **مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا10 ليبية**، لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر، 1972.

11_ غريفيتش، مارتن،وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008.

12_ عميش، إبراهيم فتحي، **التاريخ السياسي ومستقبل الدولة في ليبيا**، غير متوفر: برنيق للطباعة والترجمة والنشر،2008.

13_ مسعد، نيفين عبد المنعم، **تنوع الهويات وأثره على التنمية الإنسانية في الوطن العربي**، القاهرة: مركز التنوع للدراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

2_المجلات والدوريات:

1_الكوت البشير علي ،" الدور السياسي للقبيلة في ليبيا،" مجلة العلوم القانونية والسياسية17(2018)، ص ص92_113.

2_ بونيف سامي محمد ،"الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011،" دفاتر السياسة والقانون 01(2020): ص ص241_262.

3_ حسين عبيد منى"أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا" مجلة دراسات دولية51( ):31_52.

4_ أحمد سعيد نوفل وآخرون،" الأزمة الليبية إلى أين؟ " الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017.

5_ الفيدرالية IDEA المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

6_ إبراهيم شرقية،" **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية**" الدوحة مركز بروكنجز رقم9، ديسمبر، 2013.

7_ بوطالب محمد نجيب، " الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية" المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (معهد الدوحة)(2011).

8_ سالم بول وكادليك أماندا،" تحديات العملية الانتقالية في ليبيا" بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، جوان، 2012.

9_ ليبيا وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين مراقبة حقوق الإنسان Human Rights watch2006 الكتاب 18.

3_ ندوات ومؤتمرات:

1_ الأطرش أحمد علي،"المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية"،(ورقة مقدمة في ندوة حول الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات طرابلس، 13جوان، 2015).

2_ شوايل عاشور،" **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**"،(ورقة مقدمة لمؤتمر حول تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، بنغازي22_23جانفي،2014).

4_المذكرات:

أطروحات الدكتوراه

1_ بن بتقة نور الهدى،إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012_2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2017.

2_ مدوني علي،قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014.

رسائل ماجستير

1_ أوشريف يسرى،تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

2_الأعور محمد البشير، الانقسامات الاجتماعية والتنمية والديمقراطية والاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا 1990_2009،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010.

3_ إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012.

4_ القيلي معين يحيى،إشكالية تطبيق الفيدرالية في النظم العربية دراسة حالة اليمن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة،2016.

5_ برهم الجرف فاتن أحمد،أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا(2010_2015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر_غزة، 2017.

6_ بوزارة أحمد، الانتماء القبلي وعلاقته بالانتخابات محليات 2012 بلدية عين فتاح (تلمسان) أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017.

7_ بلعباس الهواري، المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية دراسة نظرية تطبيقية مقارنة،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2010.

8_ برقوق أحمد غزال، أثر العولمة على الدولة القومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008.

9_ بن جيلالي محمد أمين،مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014.

10_ حاجيات رابحة،الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004.

11_ دريسي حنان،إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009.

12_ زردومي علاء الدين،التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

13_ لبادي فوزية،إشكالية إدارة التنوع الإثني(العرقي)في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالة السودان والعراق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

14_ مربعي بلقاسم،آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة دراسة في النموذج الماليزي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

مذكرات ماستر

1_بن موسى سهيلة، تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة في ليبيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

2_بوخبزة حنان، إشكالية السلطة في الفكر السياسي عند ماكس فيبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2018.

3_بن عمر سارة،لاتمان كريمة،مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند ميكيافيلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

4_ بسباس هشام، تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية2011وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعةماي1945 قالمة، 2012.

5_ حجال صادق، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا2011_2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014.

6_ حبشي أم هاني،حنافي فايزة،تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017.

7_ خرشاني أمير،بوكلوة عادل،الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية دراسة حالة اليمن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014.

8_زحنون ليدية، حامق نسيمة، الدولة الفاشلة وإشكالية إعادة بنائها دراسة حالة ليبيا (2011_2018) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018.

9_ شباني محمد، الوضع في ليبيا وأثره على منطقة المغرب العربي، مذكرة ماستر، جامعة الطاهر مولاي _سعيدة، 2016.

10_ عليلي نصيرة،إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري_تيزيوزو، 2016.

11_ هزيل عبد الرحمان،السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية2011_2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر_ الوادي، 2017.

12_ يوسف حمزة، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011_2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

مذكرات ليسانس

1_شنتوف حياة وآخرون،آثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة في منطقة المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016.

روابط الانترنت:

1_ أبرز القبائل الليبية، تم استرجاعها في 5سبتمبر 2020 من الموقع:

https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country

2_ الخريطة السياسية لليبيا، تم استرجاعها في 5سبتمبر 2020 من الموقع:
https://arabic.mapsofworld.com/libya/

3_ السنوسي بسكري. ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، تم استرجاعها في 9سبتمبر 2020 من الموقع: shorturl.at/mELRS

4_ الدولة الفاشلة، تعريف جينفر ميليكينوكراوس 2002، تم استرجاعها في 6 سبتمبر 2020 من الموقع:
https:// sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/presentation2014

5_ الدولة الفاشلة، تعريف ويليام زارتمان، تم استرجاعها في 6 سبتمبر 2020 من الموقع:
https://political –encyclopedia.org/dictionary

6_ التحديات الاقتصادية بعد الثورة، تم استرجاعها في 9 سبتمبر 2020من الموقع:

https://carnegie-mec.org/2011/10/03/ar-pub-45663

7_ التقسيم الإداري في ليبيا، تم استرجاعه في7سبتمبر 2020 من الموقع:
http://ar.m.wikipedia.org/wiki/

8_ تاريخ ليبيا، تم استرجاعه في 9 سبتمبر 2020 من الموقع: shorturl.at/bzBR4

9_ تقرير الجزيرة حول المجلس الانتقالي في ليبيا، تم استرجاعه في 7سبتمبر 2020 من الموقع: https://www.google.com/search ?

10_ تعريف القبيلة، تم استرجاعها في 5سبتمبر 2020 من الموقع: shorturl.at/elr25

11_ تعريف روبرت باتيس**للدولة الفاشلة،** تم استرجاعها في 5 سبتمبر 2020 من الموقع: shorturl.at/fxPW3

12_ خريطة الطاقة في ليبيا**المصدر**:shorturl.at/lpvV7

13_علم المملكة الليبية 1951_1969 وبعد انتفاضة 2011 وعلم الجماهيرية 1977_2011 **المصدر: shorturl.at/mstU8**

14_ عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**.تم استرجاعها في 24ماي2020من الموقع: https://www.noor-book.com

تقارير باللغة الأجنبية:

1_ Ben lammaMohamed, the tribal structure in Libya: factor for fragmentation or cohesion,foundation pour la recherché stratégique(2017).

2_ van waaslaura, the stateless tebu of Libya?, Tilburg university No 10 (2013).

قائمة الملاحق

أنشئ الملف بصيغة PDF# 22:03 20/07/2020

constituteproject.org

دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012

عادل لاحقا

تم إنشاء هذا الدستور كاملا من مقاطع من النصوص من مستودع مشروع الدساتير المقارنة، وتم توزيعه على موقع
constituteproject.org

المحتويات

الديباجة 3
الباب الأول: أحكام عامة 3
الباب الثاني: الحقوق والحريات العامة 4
الباب الثالث: نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية 5
الباب الرابع: الضمانات القضائية 7
الباب الخامس: أحكام ختامية 8

الديباجة

بسم الله الرحمن الرحيم

إيماناً بثورة السّابع عشر من فبراير 2011م الموافق 14/ربيع الاول / 1432 هجرى، التي قادها الشّعب الليبي في شتى ربوع بلاده، و وفاءاً لأرواح شهداء هذه الثورة المباركة، الذين ضحّوا بحياتهم من أجل الحرية، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار.

واستنادا إلى شرعية هذه الثورة، واستجابة لرغبة الشّعب الليبي وتطلعاته إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التّعددية السياسية ودولة المؤسسات، وتطلعاً إلى مجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعلم والثقافة، ويحقق الرفاهية والرعاية الصّحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصّاعدة على الرّوح الإسلامية وحب الخير والوطن.

وانطلاقاً نحو مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدم والرخاء، الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحكم الفرد، وإلى أن يتم التصديق على الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام، فقد رأى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أن يصدر هذا الإعلان الدستوري، ليكون أساساً للحكم في المرحلة الانتقالية.

الباب الأول: أحكام عامة

مادة (1)

ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية و الثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي.

مادة (2)

يُعين شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون.

مادة (3)

يكون العلم الوطني وفقاً للشكل والأبعاد الآتية : طوله ضعف عرضه، ويقسم إلى ثلاثة ألوان متوازية: أعلاها الأحمر، فالأسود، فالأخضر، على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين، وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض اللون، بين طرفيه كوكب أبيض خماسي الأشعة.

مادة (4)

تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التّعددية السّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السّلمي الديمقراطي للسّلطة.

مادة (5)

الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع، وهي في حمى الدولة، وتحمي الدولة الزواج وتشجع عليه، وتكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

مادة (6)

الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري .

• الديباجة
• الباب الأول: أحكام عامة
• العاصمة الوطنية
• الحق في الجنسية
• منع التجمعات العرقية
• الحرية الدينية
• اللغات الرسمية أو الوطنية
• حماية استخدام اللغة
• الرموز الرسمية
• وضعية القانون الدولي
• نوع الحكومة المعترف
• النشيد الوطني
• العلم الوطني
• ضمان حقوق الأطفال
• دعم الدولة للمسنين
• دعم الدولة لذوي الإعاقة
• دعم الدولة للأطفال
• الحق في تأسيس أسرة
• الحق في الزواج
• ضمان عام للمساواة
• المساواة بغض النظر عن الجنس
• المساواة بغض النظر عن العقيدة أو المعتقد
• المساواة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية
• المساواة بغض النظر عن الوضع المالي
• المساواة بغض النظر عن القبيلة أو العشيرة
• المساواة بغض النظر عن الحزب السياسي
• المساواة بغض النظر عن النسب
• المساواة بغض النظر عن اللغة
• المساواة بغض النظر عن الدين

الباب الثاني: الحقوق والحريات العامة

مادة (7)

- الكرامة الإنسانية
- الحرية
- القانون الدولي

تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة الله في الأرض.

مادة (8)

- الحق في الرعاية الصحية
- الحق في العمل
- الحق في التعليم
- الإدارة والخدمات الاجتماعية
- الحق في مستوى معيشي ملائم

تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة.

مادة (9)

- واجب إطاعة الدستور

يجب على كل مواطن الدفاع عن الوطن، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري الديمقراطي، والتمسك بالقيم المدنية ومكافحة النعرات الجهوية والعشائرية و العصبية القبلية.

مادة (10)

- حماية الأشخاص غير المحميين
- إجراءات تسليم المطلوبين للخارج

تكفل الدولة حق اللجوء بمقتضى القانون، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

مادة (11)

- تنظيم جمع الأدلة
- حقوق غير قابلة للتنازع
- الحق في الحرم الخصوصية

للمساكن والعقارات الخاصة حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون وبالكيفية المبينة فيه، و رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة واجب على كل مواطن .

مادة (12)

- تنظيم جمع الأدلة
- حقوق غير قابلة للتنازع
- الحق في الحرم الخصوصية

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، ولا يجوز للدولة التجسس عليها إلا بإذن قضائي وفقاً لأحكام القانون.

مادة (13)

- تنظيم جمع الأدلة
- حقوق غير قابلة للتنازع
- الحق في الحرم الخصوصية
- الاتصالات

للمراسلات والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمتها وسريتها، وهما مكفولتان، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي، ولمدة محددة، ووفقاً لأحكام القانون.

مادة (14)

- الحق في الحرية الأكاديمية
- حرية التجمع
- حرية التعبير
- حرية التنقل
- حرية الرأي / الفكر / الضمير
- حرية الإعلام

تضمن الدولة حرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون.

مادة (15)

- حرية تكوين الجمعيات
- الأحزاب السياسية المحظورة
- قيود على الأحزاب السياسية
- حق تأسيس أحزاب سياسية

تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة ووحدة التراب الوطني.

• الحق في الملكة
• الحق في نقل الملكية

مادة (16)

الملكية الخاصة مصونة، ولا يُمنع المالك من التصرف في ملكه، إلا في حدود القانون.

الباب الثالث: نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية

• هيكلية المجالس التشريعية
• القانون الدولي
• التصديق على المعاهدات

مادة (17)

المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية، وسلامة التراب الوطني، وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية.

مادة (18)

• عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول
• تعيين أعضاء المجلس التشريعي الأول
• حكومات البلديات

يتكون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت من ممثلين عن المجالس المحلية، ويُراعى في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثلها، وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية، ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس.

• رئيس المجلس التشريعي الأول

ينتخب المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رئيساً له ونائباً أول ونائباً، وإذا خلا أيّ من هذه المناصب يختار المجلس من يحل محله. ويكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية النسبية للحاضرين، فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية، اختير الذي يرجحه الرئيس.

مادة (19)

• ذكر الله
• حلف اليمين للإلتزام بالدستور

يؤدي رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت اليمين القانونية أمام المجلس، كما يؤدي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت اليمين القانونية أمام رئيس المجلس بالصيغة التالية:

"أقسم بالله العظيم أن أودي مهام عملي بكل أمانة وإخلاص، وأن أظل مخلصاً لأهداف ثورة السابع عشر من فبراير، وأن أحترم الإعلان الدستوري واللوائح الداخلية للمجلس، وأن أرعى مصالح الشعب الليبي رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال ليبيا وأمنها ووحدة أراضيها".

مادة (20)

يكون للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت لائحة، تنظم أسلوب العمل فيه، وكيفية ممارسة وظائفه.

• شروط الأهلية لأعضاء مجلس الوزراء
• حكومات البلديات
• الوظائف الخارجية لأعضاء المجلس التشريعي

مادة (21)

لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وتولي الوظائف العامة، وكذلك الجمع بين عضوية المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وعضوية المجلس المحلي. ولا يجوز للعضو أن يُعين في مجلس إدارة شركة، أو أن يُسهم في الشراءات تعقدها الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة. كما لا يجوز للعضو أو زوجه أو أبنائه، أثناء مدة عضويته، أن يشتري أو يستأجر شيئاً من ممتلكات الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من ممتلكاته، أو أن يقايضها عليها، أو أن يُبرم مع الدولة عقداً بوصفه مُتعهداً أو مورداً أو مقاولاً.

• إقالة أعضاء المجلس التشريعي

مادة (22)

لا يجوز إسقاط عضوية عضو المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلا إذا فقد أحد شروط العضوية، أو أخلّ بواجبات عضويته. ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بأغلبية ثلثي أعضائه.

وتنتهي العضوية بالوفاة أو قبول الاستقالة من قبل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، أو فقد الأهلية، أو فقد القدرة على أداء الواجب.

• استبدال أعضاء المجلس التشريعي
• حكومات البلديات

وفي حالة إسقاط العضوية أو انتهائها يتولى المجلس المحلي المعني اختيار من يحل محل العضو الذي أسقطت أو انتهت عضويته.

مادة (23)

مقر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت مدينة طرابلس، وله أن يتخذ مقراً مؤقتاً بمدينة بنغازي، ويجوز له، بناء على طلب أغلبية أعضائه، عقد اجتماعاته في مكان آخر.

مادة (24)

• إقالة مجلس الوزراء
• مجلس الوزراء / الوزراء
• تعيين/ أعضاء مجلس الوزراء
• تعيين / هيكلية السلطة التنفيذية
• إقالة رئيس الدولة
• تعيين/ رئيس الدولة

يعين المجلس الوطني الانتقالي المؤقت مكتبا تنفيذياً - أو حكومة مؤقتة- ، يتكون من رئيس وعدد كاف من الأعضاء، لتسيير القطاعات المختلفة في البلاد. وللمجلس الوطني الانتقالي المؤقت الحق في إقالة رئيس المكتب التنفيذي - أو الحكومة المؤقتة - أو أي من أعضائه، على أن يصدر هذا القرار بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

رئيس المكتب التنفيذي – أو الحكومة المؤقتة- وأعضاؤه مسئولون بالتضامن أمام المجلس الوطني الانتقالي المؤقت عن تنفيذ السياسة العامة للدولة، وفق ما يرسمه المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، كما يكون كل عضو مسئولا عن أعمال القطاع الذي يرأسه أمام المكتب التنفيذي –أو الحكومة المؤقتة.

مادة (25)

• حلف اليمين للإلتزام بالدستور

يؤدي رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي – أو الحكومة المؤقتة- اليمين القانونية بالصيغة المنصوص عليها في المادة (19) قبل مباشرة أعمالهم، أمام رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت.

مادة (26)

• صلاحيات مجلس الوزراء
• الشروع في التشريعات العامة

يتولى المكتب التنفيذي – أو الحكومة المؤقتة- تنفيذ السياسة العامة للدولة، وفق ما يرسمه المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، كما يتولى إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة. ويتولى المكتب التنفيذي - أو الحكومة المؤقتة - تقديم مشروعات القوانين التي تعرض على المجلس الوطني الانتقالي المؤقت للنظر فيها، واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها .

مادة (27)

تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون .

مادة (28)

ينشئ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ديواناً للمحاسبة، يتولى الرقابة المالية على جميع الإيرادات والمصروفات وكافة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للدولة، والتأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها، ويرفع تقريراً دورياً عن ذلك لكل من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت والمكتب التنفيذي – أو الحكومة المؤقتة-.

مادة (29)

• معادل الدولة للشؤون الخارجية

يتولى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت تعيين الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج، بترشيح من الشؤون الخارجية، كما له الحق في إقالتهم وقبول استقالتهم، وله أيضاً قبول اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية. وللمجلس تفويض رئيسه في قبول اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

مادة (30)

• هيكلية المجالس التشريعية
• تعيين/ أعضاء المجلس التشريعي الأول

يتم استكمال المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وفقاً لنص المادة (18) من هذا الاعلان ويبقى أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسئول عن إدارة البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

بعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيس بطرابلس، ويشكل حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً، وخلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي:

1. إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

• مفوضية الانتخابات

2. تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

3. الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

• شروط الأهلية للمجلس التشريعي الأول
• عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول
• أحكام انتقالية

ينتم انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مائتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير. يتكون المؤتمر الوطني العام من مائتي عضو منتخب، من كل أبناء الشعب الليبي، وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام.

• تأدية أمانة قبل المحافظ للمشروع
• رئيس المجلس التشريعي الأول

يخل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر و تؤول كافة اختصاصاته للمؤتمر الوطني العام، ويتولى أكبر الأعضاء سناً رئاسة الجلسة، ويتولى أصغر الأعضاء سناً أعمال مقرر الجلسة. و يتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه بالاقتراع السري المباشر، وتستمر الحكومة الانتقالية بتسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة. وفي كل الاحوال تتخذ جميع قرارات المؤتمر الوطني العام بأغلبية ثلثي الأعضاء.

يقوم المؤتمر الوطني العام في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من أول اجتماع له بالآتي:

• مجلس الوزراء / الوزراء
• تكليف أعضاء مجلس الوزراء
• تنصيب / هيكلية السلطة التنفيذية
• تكليف رئيس الحكومة

1. تعيين رئيس للوزراء، يقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته، على أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة، وكذلك يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية.

2. إنتخاب هيئة تأسيسية بطريق الاقتراع الحر المباشر من غير أعضائه لصياغة دستور دائم للبلاد تسمى الهيئة التأسيسية من ستين عضواً على غرار لجنة الستين التي شكلت لإعداد دستور استقلال ليبيا عام 1951 م. ويتولى المؤتمر الوطني العام تحديد معايير وضوابط انتخابها يراعى فيه وجوب تمثيل مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصية اللغوية والثقافية. وفي جميع الاحوال تصدر قرارات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بأغلبية ثلثي الأعضاء زائد واحد، على ان تنتهي من صياغة الدستور واعتماد هذا المشروع في مدة لا تتجاوز مائة وعشرين يوماً من انعقاد اجتماعها الأول

• الاستفتاءات

يطرح مشروع الدستور للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده ، فإذا وافق الشعب الليبي على المشروع بأغلبية ثلثي المقترعين تصادق الهيئة على اعتباره دستوراً للبلاد ويحال إلى المؤتمر الوطني العام لاصداره. و إذا لم تتم الموافقة عليه تقوم الهيئة بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء الاول.

• صلاحيات مجلس الوزراء

يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور خلال ثلاثين يوماً. تجري الانتخابات العامة، خلال مائة وثمانين يوما من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك، ويشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إعداد كل متطلبات إجراء العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية شفافة.

• مفوضية الانتخابات
• المنظمات الدولية

تتولى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (والتي يعاد تشكيلها من قبل المؤتمر الوطني العام) إجراء الانتخابات العامة تحت إشراف القضاء الوطني وبمراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

• مفوضية الانتخابات

تصادق الهيئة الوطنية العليا للانتخابات على النتائج وتعلنها، وتدعى السلطة التشريعية للانعقاد في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ المصادقة من قبل المؤتمر الوطني العام، وفي أول جلسة لها ينتم حل المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها.

الباب الرابع: الضمانات القضائية

مادة (31)

• مبدأ لاعقوبة بدون قانون

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص.

• الحق في الاستعانة بمحام
• الحق في محاكمة عادلة
• أعباء الإثبات في المحاكمات

والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة، تكفل له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه، ولكل مواطن الحق في اللجوء إلى القضاء وفقاً للقانون.

مادة (32)

• استقلال القضاء

السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والضمير.

يُحظر إنشاء محاكم استثنائية.

مادة (33)

• الحق في محاكمة في مدة زمنية معقولة

التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين، وسرعة الفصل في القضايا.

يُحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار إداري من رقابة القضاء.

الباب الخامس: أحكام ختامية

مادة (34)

تلغى الوثائق والقوانين ذات الطبيعة الدستورية المعمول بها قبل العمل بهذا الإعلان.

مادة (35)

يستمر العمل بجميع الأحكام المقررة في التشريعات القائمة، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان إلى أن يصدر ما يعدلها أو يلغيها. وكل إشارة في هذه التشريعات إلى ما سُمّي بـ (المؤتمرات الشعبية) أو (مؤتمر الشعب العام) تعتبر إشارة إلى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أو المؤتمر الوطني العام، وكل إشارة إلى ما سُمّي بـ (اللجنة الشعبية العامة) أو (اللجان الشعبية) تعتبر إشارة إلى المكتب التنفيذي أو أعضاء المكتب التنفيذي أو الحكومة أو أعضاء الحكومة كل في حدود اختصاصه، وكل إشارة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) تعتبر إشارة إلى (ليبيا).

• إجراءات تعديل الدستور

مادة (36)

لا يجوز إلغاء أو تعديل أي حكم وارد بهذه الوثيقة إلا بحكم آخر صادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

مادة (37)

يُنشر هذا الإعلان بوسائل الإعلام المختلفة، ويُعمل به من تاريخ نشره.

فهرس المواضيع

ا

الاتصالات . . . 4
إجراءات تسليم المطلوبين للخارج . . . 4
إجراءات تعديل الدستور . . . 8
الأحزاب السياسية المحظورة . . . 4
أحكام انتقالية . . . 7, 3
اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول . . . 6, 5
اختيار أعضاء مجلس الوزراء . . . 7, 6
اختيار رئيس الحكومة . . . 7
اختيار رئيس الدولة . . . 6
استبدال أعضاء المجلس التشريعي . . . 6
الاستفتاءات . . . 7
استقلال القضاء . . . 8
اسم / هيكلية السلطة التنفيذية . . . 7, 6
الإشارة إلى الطبقات الاجتماعية . . . 4
الإشارة إلى العلوم . . . 3
الإشارة إلى تاريخ البلاد . . . 3
اعتبار البراءة في المحاكمات . . . 8
إقالة أعضاء المجلس التشريعي . . . 5
إقالة رئيس الدولة . . . 6
إقالة مجلس الوزراء . . . 6

ت

التصديق على المعاهدات . . . 5
التمهيد . . . 3
تنظيم جمع الأدلة . . . 4

ح

حرية الإعلام . . . 4
حرية التجمع . . . 4
حرية التعبير . . . 4
حرية التنقل . . . 4
الحرية الدينية . . . 3
حرية الرأي/ الفكر/ الضمير . . . 4
حرية تكوين الجمعيات . . . 4
حق تأسيس أحزاب سياسية . . . 4
الحق في احترام الخصوصية . . . 4
الحق في الاستعانة بمحام . . . 8
الحق في التملك . . . 5, 4
الحق في الثقافة . . . 3
الحق في الحرية الأكاديمية . . . 4
الحق في الرعاية الصحية . . . 4

الحق في الزواج 3
الحق في العمل 4
الحق في تأسيس أسرة 3
الحق في محاكمة عادلة 8
الحق في محاكمة في مدة زمنية مناسبة 8
الحق في مستوى معيشي ملائم 4
الحق في نقل الملكية 5
حقوق غير قابلة للنزع 4
حكومات البلديات 6, 5
حلف اليمين للإلتزام بالدستور 6, 5
حماية استخدام اللغة 3
حماية الأشخاص غير المجنسين 4

د

الدافع لكتابة الدستور 3
دعم الدولة لذوي الإعاقة 3
دعم الدولة للأطفال 3
دعم الدولة للمسنين 3
دمج المجتمعات العرقية 3
الديانة الرسمية 3

ذ

ذكرالله 5, 4, 3

ر

رئيس المجلس التشريعي الأول 7, 5

ش

شروط الأهلية لأعضاء مجلس الوزراء 5
شروط الأهلية للمجلس التشريعي الأول 7
الشروع في التشريعات العامة 6

ص

صلاحيات مجلس الوزراء 7, 6

ض

ضمان حقوق الأطفال 3
ضمان عام للمساواة 3

ع

العاصمة الوطنية 3
عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول 7, 5
العلم الوطني 3

ق

القانون الدولي 5, 4
قيود على الأحزاب السياسية 4

ك

الكرامة الإنسانية 4

ل

لزوم أغلبية فوق المطلقة للتشريع 7
اللغات الرسمية او الوطنية 3

م

مبدأ لاعقوبة بدون قانون 7
مجلس الوزراء / الوزراء 7, 6
المساواة بغض النظر عن الجنس 3
المساواة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية 3
المساواة بغض النظر عن الحزب السياسي 3
المساواة بغض النظر عن الدين 3
المساواة بغض النظر عن العقيدة او المعتقد 3
المساواة بغض النظر عن القبيلة أو العشيرة 3
المساواة بغض النظر عن اللغة 3
المساواة بغض النظر عن النسب 3
المساواة بغض النظر عن الوضع المالي 3
مصدر السلطة الدستورية 3
مفوضية الانتخابات 7
ممثل الدولة للشؤون الخارجية 6
المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية 3
المنظمات الدولية 7

ن

النشيد الوطني 3
نوع الحكومة المفترض 3

ه

هيكلية المجالس التشريعية 6, 5

و

واجب إطاعة الدستور 4
وضعية القانون الديني 3
الوظائف الخارجية لأعضاء المجلس التشريعي 5

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة **10**

الفصل الأول: القبيلة وإدارة التعدد في الدولة الفاشلة: تأصيل مفهومي ونظري **16**

المبحث الأول: في مفهوم القبيلة وعملية بناء الدولة **16**

المطلب الأول: تعريف القبيلة **16**

المطلب الثاني: تعريف الدولة وبناء الدولة **20**

المطلب الثالث: تعريف الدولة الفاشلة **23**

المبحث الثاني: آليات إدارة التنوع في المجتمعات التعددية **27**

المطلب الأول: إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الديمقراطية التوافقية **27**

المطلب الثاني: إدارة التنوع الإثني باستخدام آلية الفيدرالية **30**

المطلب الثالث: إدارة التنوع باستخدام آلية الانفصال **35**

الفصل الثاني: دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا **40**

المبحث الأول: الدولة في ليبيا: لمحة عن التاريخ السياسة والمجتمع **40**

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتشكل الدولة الليبية **40**

المطلب الثاني: النظام السياسي لدولة ليبيا **45**

المطلب الثالث: التركيبة الإثنية والقبلية للدولة الليبية **52**

المبحث الثاني: مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي **57**

المطلب الأول: القبيلة وخصوصية بناء الدولة في ليبيا **57**

المطلب الثاني: دور القبيلة أثناء حكم القذافي **59**

المطلب الثالث: دور القبيلة في الانتفاضة الليبية **62**

الفصل الثالث: تحديات ومستقبل بناء الدولة في ليبيا **69**

المبحث الأول: تحديات بناء الدولة في ليبيا **69**

المطلب الأول: التنوع القبلي **69**

المطلب الثاني: التحديات السياسية والأمنية **71**

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية 74
المبحث الثاني: سيناريوهات الأزمة الليبية 77
المطلب الأول: سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية والتدخل 77
المطلب الثاني: سيناريو قيام الحرب الأهلية والانقسام 79
المطلب الثالث: سيناريو التسوية السلمية وبناء دولة القانون والديمقراطية 81
المطلب الرابع: السيناريو الفيدرالي أو العودة للملكية 84
الخاتمة 89
قائمة المراجع 93
قائمة الملاحق 99
فهرس المحتويات 111
قائمة الخرائط 113
قائمة الأشكال 114

قائمة الخرائط

خريطة رقم	العنوان	الصفحة
01	أبرز القبائل في ليبيا	56
02	الخريطة السياسية الليبية	57
03	خريطة الطاقة في ليبيا	75

قائمة الأشكال

شكل رقم	العنوان	الصفحة
01	علم المملكة الليبية 1951_1969 وبعد 2011	84
02	علم الجماهيرية الليبية 1977_2011	84